

أَنَا نَهَضْتُ مَا حَيَّتُ وَإِذَا مِثْقَلُ قَوْصِي لِلنَّاسِ أَنْ يَنْتَهَضُوا

(الشيخ محمد بصري شنسوري)

شرح

الكواكب اللماعة

في تحقيق المسمى

بأهل السنة والجماعة

تأليف

الأستاذ أبو الفضل ابن الشيخ عبد الشكور

السنوري باعيلان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من المستمسكين بالعروة الوثقى، ونجّانا من الإغتراد بدعاية المغرورين الحمقى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأطهر الأنقى، وعلى آله وأصحابه الذين هم في بحار الإتياع غرقى.

أما بعد، فإني قد كتبت رسالة سميتها "بالكواكب اللماعة في تحقيق المسمى بأهل السنة والجماعة"، وتلقاها السُّنِّيُّون بالقبول، وفرحوا بها اعتقاداً منهم بحصول المأمول، وعقد بعض أكابر علماء السنة لتصحيحها وتهذيبها وتخليصها، وذلك في دينايار جومباع في آخر سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وثمانين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم وأزكى التحية.

ولما كانت تلك الرسالة الصغيرة وجيزة قصيرة، فربما خفي المراد منها على بعض القاصرين، واستشكلوا بعض ما فيها فيما بينهم متسائلين متشاورين، فأردت أن أخرجهم من تلك الحوالك، وأدّهم على أوضح المسالك، ووضعت هذه الكلمات الوجيزة بجانب تلك الرسالة العزيزة متممة لفوائده، ومبينة لمقاصدها، ومقربة لأوابدها، عسى أن تقع على يد بعض الأحبة، فينتفع بها فيرجع نفعها إليّ في أوقات الحاجة والشدة. وهذا أوان الشروع في المرام بعون الملك العلام، قلت:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ) أي من دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم قالوا سمعنا وأطعنا، لا ممن إذا دعوا إلى ذلك قالوا سمعنا وعصينا (وَوَفَّقَنَا لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَمُلَازِمَةِ الْجَمَاعَةِ) أي وخلق فينا قدرة على اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وسنة حلفائه من بعده الذي وصى به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما رواه العرياض بن سارية رضي الله عنه، فإنه قال: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَوْعِظَةً وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْأَعْيُنُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةٌ مُودَعٍ، فَأَوْصِنَا قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَالَالَةٌ».

قال النووي: رويناه في سنن أبي داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح. وكذلك خلق تعالى قدرة على ملازمة الجماعة الذين هم فرقة من الفرق التي ستفترق هذه الأمة عليها، وهي الفرقة الناجية المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَافْتَرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فِإِحْدَى وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَفْتَرِقَنَّ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «هُمْ الْجَمَاعَةُ» رواه ابن ماجه عن

عوف بن مالك رضي الله عنه. وإنما أرجعنا الضمير في قول السائل: "من هم" إلى الواحدة التي في الجنة لما في حديث رواه ابن ماجه أيضا عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال، قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ».

(وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ. شَهَادَةٌ هِيَ أَفْضَلُ زَادٍ) لمن كان يرجو لقاء ربه (وَحَيْرُ بِضَاعَةٍ) لمن كان يريد ثواب الآخرة (وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الَّذِي أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا إِتِّبَاعَهُ) فيما لم يرد فيه دليل على أنه مما اختص به صلى الله عليه وسلم (وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَخْصُوصِ بِأَعْظَمِ شَفَاعَةٍ) وهي الشفاعة في فصل القضاء، وهي المقام المحمود الذي يحمد فيه الأولون والآخرون (صَلَاةٌ وَسَلَامٌ يَعْمَانِ آلَهُ وَأَصْحَابَهُ وَأَشْيَاعَهُ وَأَتْبَاعَهُ) إلى يوم القيامة.

(أَمَّا بَعْدُ، فَيَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْعَفُورِ) هو (أَحْمَدُ أَبُو الْفَضْلِ) السيداني مولدا السُّوَيْدَانِيَّ منشأ ومتعرعا (إِبْنُ) الشيخ العلامة (عَبْدُ الشَّكُورِ) السيداني مولدا، السويدياني وفاةً (الْمُقِيمُ بِسُنُورِي) نعت لأحمد أبو الفضل. وسنوري قرية من قرى طوبان (خَلَّصَهُ) أي سلَّمه (اللَّهُ مِنْ كُلِّ) حادث (مُهِمٍّ) بضم الميم الأولى وكسر اللام وتشديد الميم الثانية، اسم فاعل من أَلَمَّ أي نزل (دَيَّجُورِيَّ) أي مظلَم أي شبيه بالظلام في ضيق النفس به، ومقول يقول قولي:

(قَدْ افْتَرَقَ الْمُسْلِمُونَ الْيَوْمَ) وقبل اليوم على فرق (وَتَحَزَبُوا) على  
 أحزاب (وَتَجَمَّعُوا) على جماعات (وَتَعَصَّبُوا) على عصابات، وكان ذلك  
 مصداق الحديتين اللذين سبق ذكرهما فس شرح أول الخطبة (وَكُلُّ فِرْقَةٍ) من  
 تلك الفرق (تَدْعِي أَنَّهَا) هي الفرقة التي (عَلَى السُّنَّةِ وَأَنَّ غَيْرَهَا) من الفرق  
 هي التي (عَلَى الْبِدْعَةِ) المذمومة (وَكُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ) من العقائد  
 والأعمال (فَرِحُونَ) لاعتقادهم أنهم على الحق (وَكُلُّ فِرْقَةٍ) من تلك الفرق  
 (بِرَأْيِهِمْ) الذي كانوا عليه (مُتَبَجِّحُونَ) بالجيم المكسورة المشددة بعدها حاء  
 مهملة أي مفتخرون (وَالنَّاسُ إِلَيْهِمْ يَسْتَصِيلُونَ) أي وكل فرقة يطلبون ميل  
 الناس إليهم ليعتقدوا ما اعتقدوه ويعملوا ما عملوه. ولم يزلوا كذلك (حَتَّى  
 التَّبَسَّتْ) حقيقة أهل السنة والجماعة (عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ) لأنهم ليسوا من  
 أهل العلم بذلك (وَكَثُرَ بَيْنَهُمُ التَّسَاوُلُ عَنْ حَقِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ)  
 أي الحقيقة المسماة بهذا الاسم (وَ) كثر التساؤل بينهم أيضا (عَمَّنْ يَسْتَحِقُّ  
 أَنْ يُؤَسَّمَ) أي يعلم (بِهَذَا الْوَسْمِ) أي السمة (فَحَمَلْنِي النَّظْرُ إِلَى الْأُمَّةِ)  
 الإسلامية (بِعَيْنِ الرَّحْمَةِ) من إضافة المشبه به للمشبه أي بالرحمة التي هي  
 كالعين في كونها سببا لحصول النظر (عَلَى بَيَانِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُهِّمَةِ) لمن  
 كان دينه أهم له من كل شيء سواه (وَكُشِفَ) الغطاء عن (هَذِهِ الْوَاقِعَةِ  
 الْمُلَمَّةِ) بصيغة اسم الفاعل من أَلَمَ أي النازلة (إِنْقَاذًا) مفعول له (لَهُمْ مِنْ  
 عَوَاصِفِ الشُّبْهِ) بضم الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة جمع شبهة، وهي:

الأمر الباطلة المشتبهة بالحق على غير أهل العلم المحققين. وإضافة عواصف إلى الشبه من إضافة المشبه به إلى المشبه أي من الشبه الشبيهة بالرياح العواصف أي الشديدة الهبوب بجامع أن كلا منهما سبب للهلاك (وظلمات البدع) جمع بدعة، وهي: كل ما حدث بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم الدين ولم يشهد له كتاب ولا سنة ولو بطريق المفهوم أو القياس (المُدْلِهَمَة) اسم فاعل من ادلهم وزن اقشعر، يقال: ادلهم الظلام كثف كما في القاموس. ففي قولي: وظلمات إلخ استعارة بالكناية حيث شبهت البدع بالليالي تشبيها مضمرًا في النفس، وإثبات الظلمات للبدع استعارة تخيلية، ووصفها بالمدلهمة ترشيح (فَصَنَّفْتُ هَذِهِ الرَّسَالَهَ) وهي كتاب صغير جدا (وَسَمَّيْتُهَا بِالْكَوَاكِبِ اللَّمَّاعَةِ فِي) بيان (حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى بِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَاللَّهِ أَسْأَلُ التَّوْفِيقَ) لتحقيق ما قصدته (وَالْإِعَانَةَ) على إكماله (وَالْهِدَايَةَ) لما هو الحق والصواب (وَحُسْنَ الْإِبَانَةِ) للمقصود حتى يفهمها المطالعون والقارئون (هَذَا أَوَّانُ الشَّرُوعِ فِي الْمَقْصُودِ بِعَوْنِ الْمَلِكِ الْمَعْبُودِ) وفقني الله لما يحبه ويرضاه آمين.

## (مقدمة)

بكسر الدال من قدم بتشديد الدال اللازم بمعنى تقدم أي هذه مسائل متقدمة أمام المقصود، أو بفتحها على صيغة اسم المفعول من قدم المتعدى أي هذه مسائل مقدمة على المقصود ينتفع بها فيه (اعلم) أيها الأخ العطوف

والطالب اليهفوف والقارئ العروف (أَنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ) فهم (لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي عَقَائِدِهِمْ وَلَا فِي أَعْمَالِهِمْ) الدينية (اخْتِلَافًا يُؤَدِّي إِلَى التَّفَرُّقِ وَالتَّحْزُبِ وَالتَّعَصُّبِ) أي صيرورتهم عصابات (كَمَا مَدَحَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ فِي) آيات من (كِتَابِهِ الْكَرِيمِ) وإن كان المدح بلوازم مناطيقها فإنه تعالى يقول: {وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} الآية، وقال تعالى: {وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ} الآية، وقال تعالى: {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} الآية، وقال تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ} الآية، وقال تعالى: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} الآية. ووجه الدلالة في هذه الآيات أن يقال: أن الخطاب في قوله تعالى: "وَلَا تَفَرَّقُوا"، وفي قوله تعالى: "وَلَا تَكُونُوا" إلخ موجه إلى من كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم ممن شاهدوا التنزيل فلو كانوا متفرقين مختلفين لما كانوا رحماء بينهم لما في التفرق من العداوة والبغضاء المنافتين للتراحم ولو كانوا كذلك لكان قوله تعالى: "رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ" كذبا واللازم باطل، وإذا بطل اللازم بطل الملزوم، وهو كونهم متفرقين مختلفين. أو يقال: فلو كانوا متفرقين مختلفين لكانوا عصاة، ولو كانوا عصاة لم يكونوا أمة وسطا ولا خير أمة أخرجت للناس، وهذا اللازم باطل، فكذلك الملزوم ثبت أنهم أمة واحدة لا اختلاف بينهم في العقائد ولا في الأعمال الدينية، وثبت أن الله تعالى مدحهم بذلك.

(ثُمَّ لَمَّا تُؤَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَارَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَلِيفَةً لَهُ) من بعده بمبايعة المسلمين له لثلاث عشرة خلت من ربيع الأول من السنة الحادية عشرة. وأول من بايعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(ثُمَّ) لما مات أبو بكر رضي الله عنه لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة (تَوَلَّى) الخلافة (بَعْدَهُ) أي بعد أبي بكر رضي الله عنه (بِاسْتِخْلَافٍ مِنْهُ) أي من أبي بكر. وقولي: (عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فاعل تولى. وذلك أنه لما اشتد على أبي بكر المرض جمع كبار الصحابة فاستشارهم في العهد لعمر بن الخطاب فكلهم قال خيرا فدعا عثمان بن عفان وأملى عليه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عاهد به أبو بكر خليفة محمد صلى الله عليه وسلم عند آخر عهده بالدنيا في الحال التي يؤمن فيها الكافر ويوقن فيها الفاجر إني استعملت عليكم عمر بن الخطاب ولم آلكم خيرا فإن صبر وعدل فذلك علمي به ورأى فيه وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب والخير أردتُ لكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون. ثم أمر بالعهد فقرأ على المسلمين وقد أطلَّ عليهم فقال لهم: أترضون من استخلفت عليكم فأني ما استخلفت عليكم ذا قرابة وإني قد استخلفت عليكم عمر فاسمعوا له وأطيعوا فأني والله ما ألوت من جهد الرأي فقالوا سمعنا وأطعنا (وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِمْ) أي المسلمین مدة خلافة هذين الخليفتين (خِلَافٌ) في العقائد والأحكام (إِلَّا مَا قُلَّ) من الخلاف الناشئ (مِمَّنْ لَمْ يُعْتَبَرْ بِخِلَافِهِ) أو من الخلاف الذي لم يعتبر بعدم استناده إلى دليل صحيح.



(فَلَمَّا) توفي عمر رضي الله عنه لأربع عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين (صَارَتْ الْخِلَافَةُ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) باشتوار الرهط الذين قال فيهم عمر رضي الله عنه حين سأله المسلمون الإستخلاف عند قرب وفاته: ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أو الرهط الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض، فسمى عليا وعثمان والزبير وسعدا وطلحة وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم، فاجتمع هؤلاء الرهط بع الفراغ من دفنه فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، وقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن لعثمان وعلي: أيكما تبرا من هذا الأمر فنجعله إليه والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهما في نفسه، فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إليّ والله عليّ أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالوا: نعم، فأخذ بيد أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم في الإسلام ما قد علمت فالله عليك لئن أمرتك لتعدلن ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن، ثم خلا بالآخر فقال مثل ذلك. فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان، فبايعه وبايع له علي ووجل أهل الدار فبايعوه وتمت له البيعة. فقام بأمر الخلافة خير قيام إلا أن بعض المسلمين تغيروا عما كانوا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والشيخين من بعده ودبت إليهم الدنيا وحبها وهو رأس كل خطيئة ف (ظَهَرَ الْإِخْتِلَافُ) بين المسلمين (ظُهُورًا مَّا) فقام عليه جماعة من بغاة هؤلاء المغترين

فشتوا شمل المسلمين وشقوا العصا حتى تداعت أركان الخلافة فحاصروه في داره  
أياما فوثب عليه ثلاثة فذبحوه في بيته والمصحف بين يديه وهو شيخ كبير وكان  
ذلك أول وهن وبلاء على هذه الأمة بعد نبيهم صلى الله عليه وسلم فإننا لله  
وإننا إليه راجعون. وكان ذلك يوم الجمعة ثامن عشرة ذي الحجة الحرام سنة  
خمس وثلاثين. رضي الله عنه وأرضاه.

(ثُمَّ) بُويع بالخلافة بعد قتل عثمان رضي الله عنه علي بن أبي طالب كرم  
الله وجهه، و (لَمَّا صَارَتْ) الخلافة (إِلَى عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ اِشْتَدَّ)  
الاختلاف بين المسلمين (ظُهُورًا) وسبب ذلك أن المسلمين في آخر خلافة  
عثمان رضي الله عنه كانوا على ثلاثة أقسام؛ قسم ناكث لبيعته، وهما الزعانف  
الذين لم تستر بصائرهم بصحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وقسم مقيم  
على ولائه ذاب عنه، وهم أكثر الأمة وغالب أصحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في أمصار المسلمين؛ وقسم مقيم على الحياد لا ينصره ولا يخذله.

ولما قتل عثمان رضي الله عنه وبويع علي رضي الله عنه بالخلافة (فَحِثِّدِ  
تَفَرَّقَ النَّاسُ، وَاخْتَلَفَ آرَأُؤُهُمْ، وَتَشَعَّبَتْ) أي تفرقت (أَهْوَأُؤُهُمْ) فريق ناقم  
على قتلة عثمان ويود قبل كل شيء إقامة حد الله والقصاص من قاتليه. ثم بعد  
ذلك يجتمع رجال الحل والعقد من الأمة فينتخبون بدله، ومن هؤلاء عامة  
عشرة عثمان ورأسهم وكبيرهم معاوية بن أبي سفيان أمير الشام وكثير غيره من  
الصحابة كطلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة وعمر بن العاص وغيرهم رضي الله  
عنهم. وفريق رأوا أن الأولى بالمسلمين أن يبدأوا بإقامة خليفة لهم، ثم هو ينفذ

حكم الله في القاتلين بعد أن تهدأ الأحوال ولا يتعسر أمر القصاص وتجتمع جنود المسلمين للقدرة على الثائرين، ومن هؤلاء علي بن أبي طالب وكثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم أجمعين. وفريق يرون أنهم أصابوا فيما صنعوا من قتل عثمان فلا يجب عليهم القصاص. وبائع عليا رضي الله عنه المسلمون الذين أقاموا بالمدينة، وفيهم كثير من أصحاب رسوالله صلى الله عليه وسلم ليكون خليفة لهم، وامتنع من بيعته كل من ليس على رأيه ودعوا للمسلمين إلى نصرهم حتى يقيموا حد الله فيمن قتل عثمان رضي الله عنه، ثم يختاروا من شاءوا إن يكون إماما لهم. فأدى هذا الاختلاف إلى اشتعال حرب بين الطائفتين. ثم لما كثر القتلى في المسلمين أشار معاوية وأصحابه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بتحكيم كتاب الله بينهم، فقبل ذلك حينما رأى أكثر جيشه راضين به، فحكم كل فريق رجالان. وهذان الحكمان لم يوفقا للإصلاح بين هاتين الطائفتين ولكنهما اختارا في صحيفتهما خلع علي ومعاوية، ثم ليختار المسلمون لأنفسهم من شاءوا. فعرض كل منهما شخصا فلم يقبل أحدهما ما عرضه الآخر، فافترقا على ذلك ولم يحصلوا على طائل. وأنتج هذا التحكيم عند معاوية بن أبي سفيان أملا عظيما في تولى خلافة المسلمين حيث بايعه كثير بها كثير من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعتقادهم فيه الكفاية وحسن السياسة، وأنتج في جيش علي الافتراق.

(وَحَرَجَتْ طَائِفَةٌ مِنْ طَاعَتِهِ) أي علي رضي الله عنه (وَنَصَبُوا لَهُ رَايَةً الْخِلَافِ وَنَاجَزُوهُ بِالْقِتَالِ، فَسُمِّيَ هَؤُلَاءِ بِالْخَوَارِجِ. وَيَبْقَى هَذَا الْإِسْمُ لِمَنْ

سَلَكَ مَسْلَكُهُمْ وَرَأَى رَأْيَهُمْ) فكل من خرج على الامام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. هذا هو معنى الخارجي في الأصل، ولكن غلب في عرف العلم استعمال لفظ الخوارج في هؤلاء الطوائف الذين خرجوا أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم، لأنهم الذين لهم مذاهب في الأمور الاعتقادية والفقهية.

(وَأَفَرَطَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى فِي حُبِّهِ، وَاشْتَدَّ تَعَصُّبُهُمْ لَهُ وَتَغَالَوْا) بالغين المعجمة وفتح اللام أي تجاوزوا الحد (فِي ذَلِكَ) الحب والتعصب حته اعتقدوا فيه ما لا يجوز اعتقاده (فَسُمِّيَ هَؤُلَاءِ بِالشَّيْعَةِ. وَيَبْقَى هَذَا الْإِسْمُ لِمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ إِلَى الْيَوْمِ) فالشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته، نصا ووصية، إمّا جليا وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقية من عنده. وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم السلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله.

(وَأَفْتَرَقَتْ كُلُّ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ) أي الخوارج والشيعة (إِلَى فِرْقٍ) بكسر الفاء وفتح الراء جمع فرقة بكسر الفاء (أُخْرَى) أما الخوارج فافترقوا إلى ثمان فرق:

**الأولى: المحكّمة الأولى،** بكسر الكاف المشددة، وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا بحروراء وهي قرية من قرى الكوفة وبايعوا عبد الله بن وهب الراسبي بالإمامة. وهو لا يعنوا عليا رضي الله عنه وطعنوا في عثمان رضي الله عنه وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين.

**الثانية: الأزارقة،** وهم أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق الذي مات سنة ٦٠ من الهجرة. وهم أكثر الخوارج عددا وأشدّهم شوكة. وبعمهم تكفير علي وعثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وكذا سائر المسلمين وإكفار القعدة عن القتال وإباحة قتل أطفال المخالفين ونسائهم وإسقاط الرجم عن الزاني وأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم وأن التقية غير جائزة في قول ولا عمل وتجوز أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته وأن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفرا يخرج به عن الإسلام جملة.

**الثالثة: النجدات العاذرية،** وهم أصحاب نجدة بن عامر الحنفي المقتول سنة ٦٩ من الهجرة. ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الخُدود من موافقيه وقالَ لَعَلَّ الله يعذبهم بِدُنُوبِهِمْ فِي غير نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يدخلهم الجنة. وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه ومنها أنه أسقط حد الخمر، ومنها أنه قال من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مُشْرِك، ومن زنى وسرق وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مُسْلِم إذا كَانَ من موافقيه على دينه. وقالت هذه الفرقة: الدّين أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا معرفة الله تَعَالَى وَمَعْرِفَةُ رسله وَتَحْرِيم دِمَاءِ

المُسلمين، يعنون موافقيهم، والإقرار بما جاء من عند الله جملةً فهذا واجب على الجميع، والجهل به لا يعذر فيه. والثاني ما سوى ذلك. فالتناس معذورون بجهالته حتى يُقيم عليه الحجة في الحلال والحرام. قالوا: ومن جوز العذاب على المجتهد المخطئ في الأحكام قبل قيام الحجة عليه فهو كافر.

**الرابعة: البيهسيّة،** وهم أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر. وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان، وذهب قوم منهم إلى أنه لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ} الآية. وما سوى ذلك فكله حلال.

**الخامسة: العجاردة،** وهم أصحاب عبد الكريم بن عجرد، وافقوا النجدات في بدعهم وكفروا بالكبائر. ويحكي عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن.

**السادسة: الشعالبة،** وهم أصحاب ثعلبة بن عامر. كان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة إلى أن اختلفا في أمر الأطفال. قال عبد الكريم: تجب الرأفة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام ويجب دعاؤه إذا بلغ. وأطفال المشركين في النار مع آبائهم. وقال ثعلبة: إنا على ولايتهم صغارا وكبارا حتى نرى منهم إنكارا للحق ورضا بالجور. فتبرأت العجاردة من ثعلبة.

**السابعة: الإباضية،** وهم أصحاب عبد الله بن إباض الذي خرج في أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية. قال: إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين. وقالوا: إن دار مخالفيتهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر

السلطان فإنه دار بغي. وأجازوا شهادة مخالفهم على أوليائهم. وقالوا في مرتكبي الكبائر: إنهم موحدون لا مؤمنون.

**الثامنة: الصفرية الزيادية،** وهم أصحاب زياد بن الأصفر. قالوا: ما كان من الأعمال عليه حد وقاع فلا يتعدى بأهله الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا، والسرقة، والقدف، فيسمى زانيا، سارقا، قاذفا، لا كافرا مشركا. وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة، والفرار من الزحف، فإنه يكفر بذلك. فهؤلاء الثمان كبار فرق الخوارج ويجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلي رضي الله عنهما ويقدمون ذلك على كل طاعة ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا.

**وأما الشيعة،** فإنهم افترقوا إلى خمس فرق؛

**الأولى: الكيسانية،** وهم أصحاب كيسان، مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وقيل تلمذ للسيد محمد بن الحنفية رضي الله عنه. يعتقدون فيه اعتقادا فوق حده ودرجته، من إحاطته بالعلوم كلها، واقتباسه من السידین الأسرار بجملتها من علم التأويل والباطن، وعلم الآفاق والأنفس. وهذه الفرقة افترت إلى فرق، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج، وغير ذلك على رجال. فحمل بعضهم على ترك القضايا الشرعية بعد الوصول إلى طاعة الرجل، وحمل بعضهم على ضعف الاعتقاد بالقيامة، وحمل بعضهم على القول بالتناسخ والحلول، والرجعة بعد الموت. فمن مقتصر على واحد

معتقد أنه لا يموت، ولا يجوز أن يموت حتى يرجع. ومن معتقد حقيقة الإمامة إلى غيره، ثم متحسر عليه، متحير فيه. ومن مدع حكم الإمامة؛ وليس من الشجرة. وكلهم حيارى متقطعون. ومن اعتقد أن الدين طاعة رجل ولا رجل له فلا دين له، نعوذ بالله من الحيرة والضلال.

**الثانية: الزيدية،** وهم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة رضي الله عنها، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخي خرج بالإمامة، أن يكون إماما واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن، أو من أولاد الحسين رضي الله عنهما. ولما كان زيد يتلمذ لواصل بن عطاء الأثلغ رأس المعتزلة ورئيسه صارت أصحابه كلهم معتزلة.

**الثالثة: الإمامية،** وهم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم نصا ظاهرا، وتعيينا صادقا، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى كل واحد منهم رأيا، ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعين شخصا هو المرجوع إليه، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه، وقد عين عليا رضي الله عنه في مواضع تعريضا، وفي مواضع تصریحا.

**الرابعة: الغالية،** وهم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية. فرموا شبهوا واحدا من الأئمة بالإله. وربما شبهوا الإله بالخلق. وهم على طريقي الغلو والتقصير. وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية، ومذاهب التناسخية، ومذاهب اليهود والنصارى، إذ



اليهود شبهت الخالق بالخلق، والنصارى شبهت الخلق بالخالق. فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة، حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق بعض الأئمة. وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة، وإنما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول، وأبعد من التشبيه والحلول. وبدع الغلاة محصورة في أربع: التشبيه، والبداء، والرجعة، والتناسخ.

**الخامسة: الإسماعيلية، وهم الذين أثبتوا الإمامة لإسماعيل بن جعفر الصادق، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر. قالوا: ولن تخلو الأرض قط من إمام حي قائم، إما ظاهر مكشوف، وإما باطن مستور. قالوا: إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع، والسموات السبع، والكواكب السبعة. والنقباء تدور أحكامهم على اثني عشر. ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية. وكذلك من مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية. ويجمع هذه الفرق الشيعية القول بوجوب التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر. والقول بالتولي والتبري قولاً، وفعلاً، وعقداً، إلا في حال التقية. وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه.**

(وَكُلُّ مَنْ تِلْكَ الْفِرَقِ) الخارجية والشيعة (يَدْعُو النَّاسَ إِلَى رَأْيِهِ وَمَذْهَبِهِ. ثُمَّ لَمْ تَزَلْ فِرْقَةً تَظْهَرُ إِثْرَ أُخْرَى حَتَّى يَفْتَرِقَ النَّاسُ) المنتسبون إلى الإسلام (إِلَى فِرَقٍ كَثِيرَةٍ، وَكُلُّ مَنْ تِلْكَ الْفِرَقِ (يَزْعُمُ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ) والصواب (فَلَمْ يَزَالُوا) بمرّ الأزمنة (يَزْدَادُونَ اخْتِلَافًا) فكل فرقة من تلك الفرق تفترق أيضاً إلى فرق:

ومن فرق الخوارج: العونية، وأصحاب التفسير، وأصحاب السؤال،  
والشيعية، والصلتية، والميمونية، والحمزية، والخلفية، والأطرافية، والشيعية،  
والحازمية، والأخنسية، والمعبدية، والرُشيدية، والشييبانية، والمكرمية، والمعلومية،  
والمجهولية، والبدعية، والحفصية، والحارثية، واليزيدية. ولكل فرقة من هؤلاء الفرق  
قول تنفرد به غيرما ذكرناه.

ومن فرق الشيعة: المختارية، والهاشمية، والبيانية، والرزامية، والجارودية،  
والسليمانية، والصالحية، والبترية، والباطرية، والجعفرية الواقفة، والناووسية،  
والأفطحية، والشميطية، والإسماعيلية الواقفة، والموسوية، والمفضّلية، والإثني  
عشرية، والسبائية، والكاملية، والعلبائية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية،  
والكيالية، والهاشمية، والنعمانية، واليونسية، والنصيرية، والإسحاقية. ولكل فرقة  
من هذه الفرق قول تنفرد به عن غيرها. (حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْ قَرْنِ التَّابِعِينَ  
إِلَّا الْقَلِيلُ ظَهَرَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى سَمُّوا أَنْفُسَهُمْ بِأَهْلِ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَهُمْ  
الْمُعْتَزِلَةُ) ويلقبون بالقدرية والعدلية. والذي يعمّ طائفة المعتزلة من الاعتقاد  
القول بأن الله تعالى قدس، ونفوا الصفات القديمة أصلا، فقالوا: هو عالم بذاته،  
قادر بذاته، حيّ بذاته لا بعلم وقدرة وحياة هي صفات قديمة ومعان قائمة به.  
واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، وعلى أن الله تعالى لا  
يفعل إلا بالصلاح والخير، وعلى أن من ارتكب كبيرة وخرج من الدنيا من غير  
توبة استحق الخلود في النار، وعلى أن أصول المعرفة وشكر النعمة واجبة قبل  
ورود السمع، وأن الحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل.

وافترقت المعتزلة إلى اثني عشرة فرقة:

**الفرقة الأولى: الواصلية،** وهم أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزال الأثلغ الذي عاش بين سنة ٨٠ و ١٣١ من الهجرة، وكان تلميذا للحسن البصري رضي الله عنه. وسبب تسمية هذه الفرقة معتزلة أنه دخل واحد على الحسن البصري، فقال يا إمام الدين لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر. والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة؛ وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر، والكبائر عندهم لا تضر مع الإيمان، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان، ولا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة. فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا؟. فتفكر الحسن في ذلك. وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا بل هو في منزلة بين المنزلتين، لا مؤمن ولا كافر، ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن. فقال الحسن: اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة. وهذه - أعني القول بالمنزلة بين المنزلتين - قاعدة من قواعد الواصلية الأربع. والثانية: القول بنفي صفات الباري تعالى من العلم والقدرة، والإرادة، والحياة. والثالثة: القول بالقدر. أقول: ليس معنى هذا أنهم أثبتوا القدر بمعنى أن الخير والشر بقدر من الله تعالى، لكن معناه أنهم نفوا القدر من الله تعالى، فإن العبد عندهم هو الفاعل للخير والشر والإيمان والكفر والطاعة والمعصية، وهو المجازي على فعله. والرابعة: القول بأن أحد الفريقين أصحاب الجمل وأصحاب صفين

مخطئ لا بعينه. وكذلك في عثمان وقاتليه وخاذليه، فإنهم قالوا: إن أحد الفريقين فاسق لا محالة لكن لا بعينه.

**الفرقة الثانية: الهذيلية،** وهم أصحاب أبي الهذيل حمدان بن الهذيل العلاف الذي عاش بين سنة ١٣٥ وسنة ٢٢٦ من الهجرة. انفرد عن أصحابه بعشر قواعد: الأولى: أن الباري تعالى عالم بعلم، وعلمه ذاته، قادر بقدرة، وقدرته ذاته. حي بحياة، وحياته ذاته. الثانية: أنه أثبت إرادات لا محل لها. الثالثة: قال في كلام الباري تعالى إن بعضه لا في محل وهو قوله "كن"، وبعضه في محل كالأمر، والنهي، والخبر، والاستخبار. الرابعة: قوله في القدر مثل ما قاله أصحابه، إلا أنه قدر في الأولى، جبري الآخرة. الخامسة: قوله إن حركات أهل الخالدين تنقطع. السادسة: قوله في الاستطاعة إنها عرض عن الأعراض غير السلامة والصحة. السابعة: قوله في المكلف قبل ورود السمع: إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبدا، ويعلم أيضا حسن الحسن وقبح القبيح. الثامنة: قوله في الآجال والأرزاق: إن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت، ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص، والأرزاق على وجهين: أحدهما: ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال: خلقها رزقا للعباد، والثاني: ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد، فما أحل منها فهو رزقه، وما حرم فليس رزقا، أي ليس مأمورا بتناوله. التاسعة: أنه قال: إرادة الله غير المراد، لإرادته لما خلق هي خلقه له.

العاشرة: أنه قال: الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بخبر عشرين؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر.

**الفرقة الثالثة: النظامية،** وهم أصحاب إبراهيم بن يسار بن هانئ النظام بفتح النون وتشديد الظاء المتوفى سنة ٢٦٧ من الهجرة. وانفرد عن أصحابه بمسائل: منها: أنه زاد على القول بالقدر خيره وشره منا قوله: إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي، وليست هي مقدورة للباري تعالى، ومنها قوله في الإرادة: إن الباري تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة، ومنها قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب، والسكون حركة اعتماد، ومنها أنه نفى الجزء الذي لا يتجزأ وأحدث القول بالطفرة، ومنها قوله إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت، ومنها غير ذلك.

**الفرقة الرابعة: الخابطية والحديثية،** أما الخابطية فهم أصحاب أحمد بن خابط المتوفى سنة ٢٣٢ من الهجرة. وأما الحديثية فهم أصحاب الفضل الحديثي - بفتح الحاء وسكون الدال - كانا من أصحاب النظام وطالعا كتب الفلاسفة أيضاً، وضما إلى مذهب النظام ثلاث بدع: الأولى: إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة، البدعة الثانية: القول بالتناسخ، البدعة الثالثة: حملهما كل ما ورد في الخبر من رؤية الباري تعالى على رؤية العقل الأول الذي هو أول مبدع.

**الفرقة الخامسة: البَشَرِيَّة - بكسر الباء وسكون الشين المعجمة-**، وهم أصحاب بشر بن المعتمر المتوفى سنة ٢٢٦ من الهجرة. وهو الذي أحدث القول بالتولد وأفرط فيه، وانفرد عن أصحابه بمسائل: منها قوله: أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع، والرؤية يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد، إذا كانت أسبابها من فعله، ومنها قوله إنّ إرادة الله تعالى فعل من أفعاله، ومنها قوله من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الأولى، فإنه قبل توبته بشرط أن لا يعود.

**الفرقة السادسة: المعمرية** بتشديد الميم الثانية وفتحها، وهم أصحاب معمر بن عباد السلمي المتوفى سنة ٢٢٠ من الهجرة، وهو من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول بنفي الصفات، ونفي القدر خيره وشره من الله تعالى، والتفكير والتضليل على ذلك. ومن أقواله: إن الله تعالى لم يخلق شيئا غير الأجسام، فأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام، إما طبعا كالنار التي تحدث الإحراق، وإما اختيارا كالحيوان يحدث الحركة والسكون، والاجتماع والافتراق.

**الفرقة السابعة: المردارية**، وهم أصحاب عيسى بن صبيح المكنى بأبي موسى، الملقب بالمردار المتوفى سنة ٢٢٦ من الهجرة. ومن أقواله: إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم، ولو كذب وظلم كان إلها كاذبا ظلما. تعالى الله عن قوله، ومنها قوله: إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة، ونظما، وبلاغة.

**الفرقة الثامنة: الثمامية** بضم الثاء، وهم أصحاب ثمامة بن أترس النميري المتوفى سنة ٢١٣ من الهجرة. ومن أقواله: إن الأفعال المتولدة لا فاعل لها، ومنها قوله: إن الكفار والمشركين والمجوس، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية يصيرون في القيامة ترابا، ومنها قوله: لا فعل للإنسان إلا الإرادة، وما عداها فهو حدث لا محدث له.

**الفرقة التاسعة: الهشامية**، وهم أصحاب هشام بن عمرو الفوطي المتوفى ٢٢٦ من الهجرة. ومبالغته في القدر أشد وأكثر من مبالغة أصحابه، وكان يتمتع من إطلاق إضافات أفعال إلى الباري تعالى وإن ورد بها التنزيل. فكان يقول: إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين، بل هم المؤتلفون باختيارهم. إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين، ولا يزينه في قلوبهم. وهكذا. ومن بدعه قوله: إن الأعراض لا تدل على كونه خالقا، ولا تصلح الأعراض دلالات؛ بل الأجسام تدل على كونه خالقا، ومنها قوله: إن الإمامة لا تنعقد في أيام الفتنة واختلاف الناس، وإنما يجوز عقدها في حال الاتفاق والسلامة، ومنها قوله: أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة في وجودهما وهما جميعا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما.

**الفرقة العاشرة: الجاحظية**، وهم أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ المتوفى ٢٥٥ من الهجرة. انفرد عن أصحابه بمسائل: منها قوله: إن المعارف كلها ضرورية طباع، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد. وليس للعبد كسب سوى الإرادة، ومنها القول باستحالة عدم الجواهر؛ فالأعراض

تبدل، والجواهر لا يجوز أن تفتنى. ومنها قوله: إن أهل النار لا يخلدون فيها عذاباً، بل يصيرون إلى طبيعة النار. وقال: إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم، وعارفون بأنهم محتاجون إلى النبي، وهم محجوجون بمعرفتهم. ثم هم صنفان: عالم بالتوحيد، وجاهل به. فالجاهل معذور، والعالم محجوج. ومن انتحل دين الإسلام، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ولا صورة، ولا يرى بالإبصار، وهو عدل لا يجور، ويريد المعاصي، وبعد ذلك الاعتقاد أقر بذلك كله، فهو مسلم حقاً، وإن عرف ذلك كله ثم جحدته وأنكره، وقال بالتشبيه والجبر، فهو مشرك كافر حقاً. وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله، واعتقد أن الله تعالى ربه، وأن محمداً رسول الله، فهو مؤمن لا لوم عليه، ولا تكليف عليه غير ذلك.

**الفرقة الحادية عشر: الخياطية والكعبية،** وهم أصحاب أبي الحسن بن أبي عمرو الخياط المتوفى سنة ٣٠٠ من الهجرة، وهو أستاذ أبي القاسم بن محمد الكعبي المتوفى سنة ٣١٩ من الهجرة. وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد، إلا أن الخياط غالى في إثبات المعدوم شيئاً وقال: الشيء ما يعلم ويخبر عنه، والجوهر جوهر في العدم، والعرض عرض في العدم. وكذلك أطلق جميع الأجناس والأصناف حتى قال: السواد سواد في العدم. وانفرد الكعبي عن أستاذه بمسائل: منها قوله: إن إرادة الباري تعالى ليست صفة قائمة بذاته، ولا هو مرید لذاته، ولا إرادته حادثة في محل أولاً في محل. بل إذا أطلق عليه أنه مرید فمعناه أنه عالم، قادر، غير مكره في فعله، ولا كاره. ثم إذا قيل هو مرید



لأفعاله، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه، وإذا قيل هو مرید لأفعال عباده، فالمراد به أنه أمر بها، راض عنها إلى آخر ما قال.

### الفرقة الثانية عشرة: الجبائية والبهشية، وهم أصحاب أبي علي محمد

بن عبد الوهاب الجبائي المتوفى سنة ٢٩٥ من الهجرة وابنه أبي هاشم عبد السلام المتوفى سنة ٣٢١ من الهجرة. وهما من معتزلة البصرة. اتفقا على مسائل انفرد بها عن أصحابهما. فمنها أنهما أثبتا إرادات حادثه لا في محل يكون الباري تعالى بها موصوفا مریدا. وتعظيما لا في محل إذا أراد أن يعظم ذاته، وفناء لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم. ومنها: أنهما حكما بكونه تعالى متكلمًا بكلام يخلقه في محل، وحقيقة الكلام عندهما أصوات مقطعة، وحروف منظومة، والمتكلم من فعل الكلام، لا من قام به الكلام. إلا أن الجبائي خالف أصحابه خصوصا بقوله: يحدث الله تعالى عند قراءة كل قارئ كلاما لنفسه في محل القراءة. واتفقا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار، وعلى القول بإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا، وإضافة الخير والشر، والطاعة والمعصية إليه استقلالا واستبدادا. ومن ضلالات الجبائي أنه سمي الله تعالى مطيعا لعبد إذا فعل مراد العبد. وزعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله. وألزمه أبو الحسن الأشعري أن يسميه بمحبيل النسائي لأنه خالق الحبل فيهن فالتزم بذلك فقال له أبو الحسن بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أبا العيسى مع امتناعهم عن القول بأنه محبل مريم. ومنها غير ذلك. وليعلم أن هناك فرقا غير ما ذكرته كالجهمية والضرارية

والكرامية تركتها خوف الإطالة. وإن كان فيما ذكرته طول لم يناسب هذه الرسالة المختصرة لكن لا يخلو ذلك من فائدة. وهي تعريف الطلاب تلك الأقوال الزائغة عن سنن الحق لأن الجاهل بها لا يقدر على اجتنابها. قال الشاعر:

عرفت الشر لا للشر      ر لكن لتوقيه

ومن لا يعرف الشر      من الناس يقع فيه

ثم المسلمون وإن اختلفوا إلى تلك الفرق المتكثرة لكن بقيت فيهم بقية بقيت على نهج الحق وسنن السنة تصديقا لقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ» رواه ابن ماجه.

(و) لذلك (حِينَئِذٍ) أي حين إذ تفرقوا وبقيت تلك البقية (حَدَّثَ إِسْمُ "أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ" لِلَّذِينَ لَزِمُوا سُنَّةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَرِيقَةَ الصَّحَابَةِ فِي الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِ الْقَلْبِيَّةِ) وهم الباقون على ذلك النهج الحق (فَمَنْ اشْتَغَلَ مِنْهُمْ بِإِقَامَةِ الْحُجَجِ وَالِدَّلَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ لِلْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ) على المخالفين (سُمِّيَ بِالْمُتَكَلِّمِينَ أَوْ أَهْلِ الْكَلَامِ) والمراد بالكلام هنا علم يقتدر به على إثبات العقائد الدينية بالبراهين العقلية (وَمَنْ اشْتَغَلَ مِنْهُمْ بِعِلْمِ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْمُنَاكَحَاتِ وَالْفَتَاوَى فِي الْأَقْصِيَّةِ وَالْحُكُومَاتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) مما يتعلق بالحدود والجهاد والعتق (سُمِّيَ بِالْفُقَهَاءِ أَوْ أَهْلِ الْفِقْهِ) والفقهاء هو

العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية (وَمَنْ اشْتَغَلَ مِنْهُمْ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَتَمْيِيزِ صَحِيحِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ) كمرفوعها وموقوفها ومتصلها ومنقطعها (سُمِّيَ بِالْمُحَدِّثِينَ أَوْ أَهْلِ الْحَدِيثِ) والمراد بالحديث: ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا وإقراراً (وَمَنْ اشْتَغَلَ مِنْهُمْ بِ) تكثير (الْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ) من الواجبات والنوافل (وَ) بـ (تَصْفِيَةِ الْقُلُوبِ عَنِ الْأَخْلَاقِ الْمَذْمُومَةِ) شرعاً كالكبر والعجب والرياء والحسد ونحوها (وَ) بـ (تَحْلِيلِهَا بِمَكَارِمِهَا) كالتواضع والإخلاص وحسن الظن بالله تعالى (سُمِّيَ بِالصُّوفِيَةِ أَوْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ) وهذه النسبة مخالفة لنسبة غيرهم، فإن غيرهم منسوب إلى ما هو مشغول به. والصوفية منسوبون إلى لباسهم، وذلك لأنهم لما اشتغلوا بما ذكر لم يتفرغوا ليحصل الملابس الرفيعة وقنعوا بالدون منها، وهي المنسوجة من صوف الغنم. يقال: تصوف الرجل إذا لبس الصوف، ثم غلب استعمال كلمة التصوف في النزوع إلى الإستعداد للآخرة وترك المبالاة بزينة الدنيا ونعيمها على الطريقة الشرعية، فكل من كان كذلك يقال له متصوف والله أعلم.

(قَالَ) المؤرخ الشهير عبد الرحمن (ابْنُ خَلْدُون) وهو من علماء القرن الثامن الهجري (فِي مُقَدِّمَتِهِ) أي في كتابه المسمى بالمقدمة، وكأنه جعلها مقدمة لتاريخه (إِنَّ الْفَقْهَ الْمُسْتَبْطَأَ) أي المستخرج (مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ كَثُرَ فِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ) أي المستفرغين الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي، وذلك (بِاخْتِلَافِ مَدَارِكِهِمْ) جمع مدرك بضم الميم، وهو إما مصدر

ميمي بمعنى الإدراك، وهو وصول النفس إلى المعنى. فالمراد باختلاف مداركهم اختلاف إدراكهم قوة وضعفاً، أو اسم مكان بمعنى ما يدرك منه المطلوب فهو بمعنى الدليل. فالمراد باختلاف مداركهم اختلاف أدلتهم (وَأَنْظَارِهِمْ) جمع نظر بفتح الظاء، وهو الفكر المؤدى إلى المطلوب وربما يعرف بأنه ترتيب أمر معلوم على أمر معلوم لاستعلام أمر مجهول (خِلَافًا لَا بُدَّ) أي لا غنى له (مِنْ) وَقُوْعِهِ) لوجود أسبابه، وهي ثمانية كل ضرب من الخلاف متولد منها وكتفرع عنها. الأول: اشتراك الألفاظ والمعاني، الثاني: الحقيقة والحجاز، الثالث الأفراد والتركيب، الرابع: الخصوص والعموم، الخامس الرواية والنقل، السادس الإجهاد فيما لا نص فيه، السابع: الناسخ والمنسوخ، الثامن الإباحة والتوسيع (وَاتَّسَعَ) الخلاف (فِي الْمِلَّةِ) الإسلامية (اتَّسَاعًا عَظِيمًا) وافترق المسلمون إلى فرق شتى باختلاف المذاهب والمشارب (وَكَانَ) في ذلك الوقت (لِلْمُقَلِّدِينَ أَنْ يُقَلِّدُوا مَنْ شَاءُوا) من هؤلاء المجتهدين ولهم أن يسألوا من شاؤوا عن أي مسألة كانت من غير تعيين (ثُمَّ لَمَّا انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ) الإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين (وَكَانُوا بِمَكَانٍ) عالٍ (مِنْ حُسْنِ الظَّنِّ اقْتَصَرَ النَّاسُ عَلَى تَقْلِيدِهِمْ، فَأَقِيَمَتْ هَذِهِ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ أُصُولًا لِلْمِلَّةِ) وأجرى الخلاف بين المتمسكين بها مجرى الخلاف في النصوص الشرعية وجرت بينهم المناظرات في تصحيح كل منهم مذهب إمامه يجرى على أصول صحيحة ويحتج بها كل على صحة

مذهبه اه وزاد على ذلك أن مذاهب غير هؤلاء الأربعة لم تدوّن كاملة في سائر أبواب الفقه.

(وَمَعْلُومٌ أَنَّ لَهُوْلَاءِ الْأَيْمَّةَ الْأَرْبَعَةَ حَظًّا) أي نصيبا (أَوْفَرَ فِي الْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَعْمَالِ الْقَلْبِيَّةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَأَمَّلَ سِيرَهُمْ) بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة، وكذا لمن طالع تراجمهم كما بين ذلك الإمام الغزالي في الإحياء (وَإِنَّمَا كَانَ أَعْظَمُ اشْتِغَالِهِمْ بِعِلْمِ الْفِقْهِ لِأَنَّهُ كَانَ هُوَ الْأَهَمُّ فِي زَمَانِهِمْ) لأنه لم يرد في كل حادثة وواقعة نص من الشارع. والحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات تزداد كثرة، وليس كل أحد يقدر على استنباط الحكم من النص. ولو ترك الناس وما هم عليه وجدوا مرجعا عند وقوع واقعة لهم. (وَأَمَّا الْبِدْعُ وَالْأَهْوَاءُ) جمع هوى، وهو لغة الحب، ثم استعمل شرعا في ميل النفس إلى ما يلائمها طبعاً، ثم استعمل في عقيدة اعتقدها الرجل بغير دليل شرعي ولا عقلي بل بمقتضى ميل النفس إليها (فِي الْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَالْأَدْوَاءِ الْقَلْبِيَّةِ وَإِنْ وُجِدَتْ فِي زَمَانِهِمْ لَكِنْ لَمْ يَنْتَشِرْ فِي الْأَقْطَارِ) جمع قطر بضم القاف أي في نواحي الأرض (شَرُّهَا) بفتحتين، وهو لغة ما يتطاير من النار. ففي العبارة استعارة بالكناية حيث شبهت البدع والأهواء بالنار تشبيهاً مضمرًا في النفس وذكر لازمها وهو الشر (وَلَمْ يَعْظُمْ فِي الْخَلْقِ شَرُّهَا) بالنسبة لما بعد ذلك الزمن.

(وَبَعْدَ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَزْدَادَتْ الْبِدْعُ وَالْأَهْوَاءُ قُوَّةً وَانْتِشَارًا، وَتَطَايَرَتْ فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ شَرَارًا) الشر والشرار واحد ثم ارتفع لخبها وعظم

خطبها حتى أهرقت بسببها الدماء وأخربت البلاد (فَحِينَئِذٍ قَامَتْ أُمَّةُ الدِّينِ  
مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ لِلدَّبِّ) أي المنع (وَالنِّضَالِ) بكسر النون أي  
الدفاع (عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعَقَائِدِ الَّتِي عَلَيْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ) وهم  
الصحابه والتابعون وتابعوهم بإحسان رضي الله عنهم (حَتَّى انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى  
الْإِمَامَيْنِ) الجليلين (أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ الْمَاتُرِيدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا) أما أبو الحسن الأشعري فهو الإمام الناصر للسنة إمام المتكلمين علي  
بن إسماعيل بن أبي بشر اسحق بن بن سالم بن اسماعيل بن عبد الله ابن موسى  
بن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري, واسم أبي موسى عبد الله بن  
قيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنه. ولد سنة ستين  
ومائتين. روى أنه مكث عشرين سنة يصلى الصبح بوضوء العشاء. وكانت  
نفقته في كل سنة سبعة عشر درهما. قال ابن كثير، قال الأستاذ أبو اسحق  
الإسفرائيني كنت في جنب أبي الحسن الباهلي كقطرة في البحر وسمعته يقول  
كنت أنا في جنب أبي الحسن الأشعري كقطرة في البحر. وقال القاضي  
الباقلاني أحسن أحوالي إن أفهم كلام أبي الحسن الأشعري. وقال ابن السبكي  
ومن أراد معرفة قد الأشعري وأن يمتلئ قلبه من حبه فعليه بكتاب تبين كذب  
المفتري للحافظ أبي القاسم بن عساكر، وهو من أجل الكتب وأعظمها فائدة  
وأحسنها، ويقال لا يكون الفقيه شافعيًا على الحقيقة حتى يحصل هذا الكتاب.  
والله أعلم. وأما الإمام أبو منصور الماتريدي فهو محمد بن محمد بن محمود  
الحنفي المتكلم. وماتريد ويقال وماتريت بالثناة الفوقية بدل الدال في آخر محلة

بسمرقند أو قرية بها ويلقب بإمام الهدى. كان إماما جليلا مناضلا عن الدين موطدا لعقائد أهل السنة. قطع المعتزلة وذوى البدع في مناظراتهم وخصمهم في محاوراتهم حتى أسكتهم. والله أعلم. (فَقَامَا) أي الأشعري والماتريدي (أَحْسَنَ قِيَامٍ لِلذَّبِّ وَالنِّصَالِ عَمَّا كَانُوا) أي هؤلاء الأئمة من أهل المذاهب الأربعة (عَلَيْهِ) من العقائد والأعمال لما أيقناه (مِنْ) أنهم على (سِيرَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَرِيقَةِ أَصْحَابِهِ) رضي الله عنهم (فَالأَوَّلُ) أي أبو الحسن الأشعري (عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ) المجتهد أبي عبد الله محمد بن إدريس (الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وأرضاه (وَالثَّانِي) أي أبو منصور الماتريدي (عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ) المجتهد (أَبِي حَنِيفَةَ) النعمان بن ثابت (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي) بيان ذلك (وَنَالَا بِذَلِكَ) القيام (مَكَانًا) معنويا (مِنْ حُسْنِ الظَّنِّ عِنْدَ النَّاسِ فَاكْتَفَوْا) لذلك (بِمَذْهَبَيْهِمَا وَصَارُوا طَائِفَتَيْنِ، أَشَاعِرَةً وَمَاتَرِيدِيَّةً، وَاخْتَصَّتَا) أي هاتان الطائفتان (مِنْ بَيْنِ سَائِرِ) فرق (الْمُسْلِمِينَ فِي عُرْفِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِاسْمِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) وإنما خصتا بهذا الاسم (تَمَيِّزًا لَهُمَا مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ. وَلَمَّا كَانَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَأَهْلُ التَّصَوُّفِ لَمْ يُخَالِفُوا الْأَشَاعِرَةَ وَلَا الْمَاتَرِيدِيَّةَ) في تلك العقائد (دَخَلُوا أَيْضًا تَحْتَ هَذَا الْإِسْمِ، أَعْنِي أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَمَا سَيَأْتِي) بيانه مبسوطا إن شاء الله تعالى.

(فَصْلٌ) فِي بَيَانِ مَنْ أَطْلَقَ عَلَيْهِمْ أَهْلَ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ (قَالَ) الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ (الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ: وَالْمُبْتَدِعُ مَنْ خَالَفَ فِي الْعَقَائِدِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ) مِنَ التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ (وَالْمُرَادُ بِهِمْ) أَيُّ بِأَهْلِ السَّنَةِ (فِي) هَذِهِ (الْأَزْمَنَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ إِمَامَاهَا) أَيُّ إِمَامَا السَّنَةِ اللَّذَانِ هُمَا (أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثُرِيدِيُّ وَتَبَاعَهُمَا اهـ.) مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ (وَقَالَ) الْعَلَامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَحْسِينِيُّ الشَّهِيرُ بِـ (مُرْتَضَى الزَّيْدِيِّ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ مُقَدِّمَةِ شَرْحِ كِتَابِ قَوَاعِدِ الْعَقَائِدِ مِنَ الْإِحْيَاءِ: إِذَا أُطْلِقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) أَيُّ هَذَا اللَّفْظِ (فَالْمُرَادُ بِهِمْ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَآثُرِيدِيَّةُ. قَالَ) الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى (الْخَيَالِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى شَرْحِ الْعَقَائِدِ) لِمَوْلَانِهِ الْإِمَامِ نَجْمِ الدِّينِ عَمْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّسْفِيِّ (الْأَشَاعِرَةُ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) أَيُّ بِحَيْثُ أُطْلِقَ هَذَا اللَّفْظُ أَيُّ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ لَمْ يَنْصَرَفْ إِلَّا إِلَيْهِمْ (هَذَا) أَيُّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ الْأَشَاعِرَةَ هُمْ أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ (هُوَ الْمَشْهُورُ فِي دِيَارِ خُرَاسَانَ) بَظْمِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَهِيَ أَفْغَانِسْتَانُ (وَالْعِرَاقُ وَالشَّامُ وَأَكْثَرُ الْأَقْطَارِ) الْإِسْلَامِيَّةِ (وَفِي دِيَارِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ) أَيُّ نَهْرِ جِيحُونَ، وَهُوَ بِخَوَارِزْمِ بَظْمِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الزَّايِ بِلَدِ أَفْغَانِسْتَانِ (يُطْلَقُ ذَلِكَ) أَيُّ لَفْظِ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ (عَلَى الْمَآثُرِيدِيَّةِ) وَهُمْ (أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَبِي مَنْصُورٍ اهـ. وَقَالَ) الْإِمَامُ (الْكُتُبِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَيْهِ) أَيُّ شَرْحِ الْعَقَائِدِ الْمَذْكُورِ



(الْمَشْهُورُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي دِيَارِ خُرَّاسَانَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَأَكْثَرِ الْأَقْطَارِ  
هُمْ الْأَشَاعِرَةُ) وَهُمْ (أَصْحَابُ) الْإِمَامِ (أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،  
وَهُوَ (أَوَّلُ مَنْ خَالَفَ أَبَا عَلِيٍّ الْجَبَائِيَّ) شَيْخَ الْمَعْتَزَلَةِ (وَرَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ إِلَى  
السُّنَّةِ أَيْ طَرِيقِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْجَمَاعَةِ أَيْ طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)  
وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ قَدْ أَخَذَ أَوَّلًا عِلْمَ الْكَلَامِ عَنِ الْجَبَائِيَّ، ثُمَّ فَارَقَهُ لِمَنَامِ رَأَاهُ، وَرَجَعَ  
عَنِ الْإِعْتَزَالِ، وَأَظْهَرَ ذَلِكَ إِظْهَارًا، فَصَعَدَ مِنْبَرُ الْبَصْرَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَنَادَى  
بِأَعْلَى صَوْتِهِ: مَنْ عَرَفَنِي فَقَدْ عَرَفَنِي، وَمَنْ لَمْ يَعْرِفَنِي أَنَا فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ، كُنْتُ  
أَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَرَى فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ، وَأَنَّ الْعِبَادَ يَخْلُقُونَ  
أَفْعَالَهُمْ، وَهِيَ أَنَا تَائِبٌ مِنَ الْإِعْتَزَالِ مُعْتَقِدُ الرَّدِّ عَلَى الْمَعْتَزَلَةِ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الرَّدِّ  
عَلَيْهِمْ وَالتَّصْنِيفِ عَلَى خِلَافِهِمْ، وَمِنْ مَشْهُورِ دَفْعِ الْمَعْتَزَلَةِ بِ'بَطَالِ مَا زَعَمُوا  
مَا حَكِيَ مِنْ مَنَازِلَةِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ الْجَبَائِيَّ. وَذَلِكَ  
أَنَّهُ نَازِلُهُ فِي ثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ مَاتَ أَحَدُهُمْ مَطِيعًا وَالْآخَرُ عَاصِيًا وَالثَّلَاثُ صَغِيرًا،  
فَقَالَ لَهُ الْأَشْعَرِيُّ: مَا تَقُولُ فِي هَؤُلَاءِ؟. فَقَالَ الْجَبَائِيُّ: الْأَوَّلُ يَثَابُ بِالْجَنَّةِ،  
وَالثَّانِي يَعَاقِبُ بِالنَّارِ، وَالثَّلَاثُ لَا يَثَابُ وَلَا يَعَاقِبُ. فَقَالَ لَهُ الْأَشْعَرِيُّ: فَإِنْ قَالَ  
الثَّلَاثُ: يَا رَبِّ لَمْ أَمْتَنِي صَغِيرًا وَمَا أَبْقَيْتَنِي فَأَطِيعُكَ فَأَخْلُ الْجَنَّةَ. مَاذَا يَقُولُ  
الرَّبُّ؟. فَقَالَ الْجَبَائِيُّ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ كَبُرَتْ عَصِيَّتُ فَتَدْخُلُ النَّارَ فَكَانَ  
الْأَصْلَحُ لَكَ أَنْ تَمُوتَ صَغِيرًا. فَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ: فَإِنْ قَالَ الثَّانِي: يَا رَبِّ لَمْ أَمْتَنِي  
صَغِيرًا فَلَا أَدْخُلُ النَّارَ. مَاذَا يَقُولُ الرَّبُّ؟ فَبُهِتَ الْجَبَائِيُّ فَتَرَكَ الْأَشْعَرِيَّ  
مَذْهَبَهُ وَاشْتَغَلَ هُوَ وَاتَّبَاعُهُ بِإِبْطَالِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَعْتَزَلَةُ وَمَضَى عَلَى الْجَمَاعَةِ.

والله أعلم. (و) المشهور من أهل السنة (فِي دِيَارِ مَا وَرَاءَ النَّهْرِ) أي جيحون (المَاتَرِيدِيَّةُ، أَصْحَابُ أَبِي مَنْصُورٍ المَاتَرِيدِيِّ) وتقدمت ترجمته (وَبَيِّنَ الطَّائِفَتَيْنِ) أي الأشعرية والماتريدية (اِخْتِلَافٌ فِي بَعْضِ الْأُصُولِ كَمَسْأَلَةِ التَّكْوِينِ وَمَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَمَسْأَلَةِ إِيمَانِ الْمُقَلِّدِ) أما مسألة التكوين فإن الطائفتين اختلفتا في حقيقته، وهل هو عين المكوّن أم لا؟ فالماتريدية يقولون: إن صفات الأفعال من التخليق والإنشاء والإبداع والترزيق والإحياء والإماتة وغير ذلك سوى القدرة راجعة إلى صفة واحدة أزلية هي التكوين، وهو غير المكوّن. والأشاعرة يقولون: ليست صفة التكوين على تفاصيلها سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بتعلق خاص، فالتخليق هو القدرة باعتبار تعلقها بالمخلوق، والترزيق صفة القدرة باعتبار تعلقها بـ'يصال الرزق'. والله أعلم. وأما مسألة الإستثناء فإنّ الطائفتين اختلفتا في قول الإنسان: إنا مؤمن إن شاء الله، فأجازه الأشاعرة ومنعه الماتريدية. وأما مسألة إيمان المقلد فقد اختلف فيهما بين العلماء، فقال الإمام أبو منصور الماتريدي أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون بربهم وإنهم حشو اللجنة كما جاءت به الأخبار وانعقد به الإجماع فإن فطرهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه وحدوث ما سواه وإن عجزوا عن التعبير عنه باصطلاح المتكلمين كذا حكاه الباجوري في تحفة المريد. وذهب الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني ومن وافقهما إلى وجوب المعرفة وعدم الإكتفاء بالتقليد. وهؤلاء اختلفوا هل المقلد مؤمن إلا أنه عاص بترك المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح أو هو مؤمن لا يعصى إلا إذا كان فيه أهلية لفهم

الصحيح أو هو ليس بمؤمن أصلاً. (وَالْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ لَا يَنْسِبُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ إِلَى الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ اهـ.) قال التاج السبكي في قصيدته النونية:

ما إن يكفر بعضهم بعضاً      أزرى عليه وسامه

ولا      بهوان

إلا الذين بمعزل عنهم      فيه تنحت عنهم

فهم      الفئتان

هذا الصواب فلا تظن      واعقد عليه بخنصر

غيره      وبنان

(وَقَالَ) الشيخ تاج الدين (ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي شَرْحِ عَقِيدَةِ) الإمام (ابْنِ الْحَاجِبِ: إَعْلَمَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كُلَّهُمْ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى مُعْتَقَدٍ وَاحِدٍ فِيمَا يَجِبُ) لله تعالى ورسله وملائكته (وَ) ما (يَجُوزُ) في حق الله تعالى ورسله (وَ) ما (يَسْتَحِيلُ) على الله تعالى وعلى رسله وملائكته (وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ وَالْمَبَادِي الْمُؤَصَّلَةِ لِذَلِكَ) المعتقد الواحد (أَوْ فِي لَمِيَّةٍ مَا هُنَاكَ) أي أو فيعلة ما هنالك. وقوله "لمية" باللام المكسورة والميم المشددة المكسورة والياء المشددة نسبة لِلِمَ التي أصلها اللام الجارة وما الإستفهامية المحذوفة الألف. كذا قاله الصبان. قال الشيخ الملوي في شرحه على السلم المنورق: والبرهان قسمان، أحدهما لمي، وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج، كقولنا: "زيد متعفن الأخلاط وكل متعفن

الأخلاق محموم فزید محموم"، فمعفن الأخلاق علة لثبوت الحمى لزيد في  
الذهن والخارج وسمي لِمَا لإفادته اللَّمَّة أي العلة إذ يجاب بها السؤال بَلَمَ كان  
كذا اهـ.

(و) أقول (بِالْجُمْلَةِ) أي بالإجمال (فَهُمْ) أي أهل السنة والجماعة  
(بِالِاسْتِقْرَاءِ) وهو عبارة عن تصفح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر  
يشمل تلك الجزئيات. كذا عرفه الغزالي في المستصفى (ثَلَاثُ طَوَائِفَ):

الطائفة (الأُولَى: أَهْلُ الْحَدِيثِ) وسيأتى بيان من سمي بهذا اللفظ  
(وَمُعْتَمَدُ مَبَادِيهِمُ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ، أَعْنِي الْكِتَابَ) أي القرآن (وَالسُّنَّةَ) أي  
ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان قولاً أو فعلاً أو إقراراً  
(وَالْإِجْمَاعَ) وهو اتفاق مجتهدى الأمة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في  
عصر على أي أمر كان. كذا عرفة ابن السبكي في جمع الجوامع.

الطائفة (الثَّانِيَةُ: أَهْلُ النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ وَالصَّنَاعَةِ الْفِكْرِيَّةِ) قال في القاموس:  
الصناعة حرفة الصانع (وَهُمُ الْأَشْعَرِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ. وَشَيْخُ الْأَشْعَرِيَّةِ أَبُو  
الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ، وَشَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَازِنِيُّ، وَهُمْ) أي أهل  
النظر (مُتَّفِقُونَ فِي الْمَبَادِي الْعَقْلِيَّةِ فِي كُلِّ مَطْلَبٍ) أي كل أمر حقه أن  
يطلب من المسائل (يَتَوَقَّفُ السَّمْعُ) أي ما يسمع من الشارع أي ثبوته  
(عَلَيْهِ) أي المطلب (و) هم متفقون أيضاً (فِي الْمَبَادِي السَّمْعِيَّةِ فِيمَا يُدْرِكُ  
الْعَقْلُ جَوَازَهُ فَقَطْ؛ وَ) هم متفقون أيضاً في المبادئ (الْعَقْلِيَّةِ وَ) المبادئ  
(السَّمْعِيَّةِ فِي غَيْرِهَا) أي في غير تلك المطالب التي يتوقف السمع عليها

وغير ما يدرك العقل جوازه فقط (وَاتَّقُوا فِي جَمِيعِ الْمَطَالِبِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ التَّكْوِينِ وَمَسْأَلَةِ التَّقْيِيدِ) وتقدم بياهما.

الطائفة (الثَّالِثَةُ: أَهْلُ الْوُجْدَانِ) بكسر الواو مصدر وجد (وَالْكَشْفِ) واعلم أن لفظ الوجدان والكشف هنا من الألفاظ التي اصطلاح عليها الصوفية لمعنى مخصوص (وَهُمُ الصُّوفِيَّةُ) وتقدم بيان سبب نسبتهم إلى الصوف (وَمَبَادِيهِمْ مَبَادِي أَهْلِ النَّظَرِ وَ) أهل (الْحَدِيثِ فِي الْبِدَايَةِ) أي في ابتداء أمرهم (وَالْكَشْفِ وَالْإِلْهَامِ فِي النَّهَايَةِ اهـ). قال ابن السبكي في جمع الجوامع: الإلهام إيقاع شيء في القلب يثُلج له الصدر يخص به الله تعالى بعض أصفیائه وليس بحجة لعدم ثقة من ليس معصوما بخواطره لأنه لا يأمن من دسيسة الشيطان فيها خلافا لبعض الصوفية اهـ. قال الزبيدي: إن الوجدان الإلهامي حصول العلم به قاصر على واجده اهـ.

(وَلْيُعْلَمَ) بالبناء للمجهول (أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامَيْنِ أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي مَنْصُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَجَزَاهُمَا عَنِ الْإِسْلَامِ خَيْرًا لَمْ يُبْدِعَا) بضم حرف المضارعة وسكون الباء الموحدة أي لم يحدثا (مِنْ عِنْدِهِمَا رَأْيًا وَلَمْ يَشْتَقَّا) أي يأخذا (مَذْهَبًا) لأنفسهما (إِنَّمَا هُمَا مُقَرَّرَانِ) بتشديد الراء الأولى المكسورة (لِمَذْهَبِ السَّلَفِ) أي الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان (مُنَاضِلَانِ) أي مدافعان (عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وتابعيهم (فَأَحَدُهُمَا) وهو الإمام أبو الحسن (قَامَ بِنُصْرَةِ نَصُوصِ مَذْهَبِ) الإمامين مالك و (الشَّافِعِيِّ) رضي الله عنهما (وَمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ) أخذ ذلك

بوسائط فأَيِّده وهَدَّبَه (وَالثَّانِي) وهو الإمام أبو منصور (قَامَ بِنُصْرَةِ نُصُوصِ  
مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ) رضي الله عنه (وَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ) وهي في خمسة كتب الفقه  
الأكبر والرسالة والفقه الأَبسط وكتاب العلم والمتعلم والوصية.

(وَنَازَرَ كُلَّ مِنْهُمَا) أي أبي الحسن وأبي منصور (ذَوِي الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ  
حَتَّى انْقَطَعُوا) عن الكلام والجواب (وَوَلَّوْا) بتشديد اللام وفتحها أي أدبروا  
(مُنْهَزِمِينَ) منكسرين (وَهَذَا) المذكور من مناظرة ذوي البدع والضلالات (فِي  
الْحَقِيقَةِ هُوَ أَصْلُ الْجِهَادِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ) أي في كلام  
السيد مرتضى الزبيدي (فَالْإِنْسَابُ إِلَيْهِمَا) أي الإمامين المذكورين (إِنَّمَا هُوَ  
بِاعْتِبَارِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عَقَدَ عَلَى طَرِيقِ السَّلَفِ نِطَاقًا) شبه ما حرراه من  
الأدلة على طريق السلف بعقد النطاق الذي يمنع من الإنتشار والضياع.  
وانطاق لغة: شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الأعلى على الأسفل إلى  
الأرض والأسفل ينجر على الأرض ليس لها حجة ولا نَيْفَقَ ولا ساقان. كذا  
في القاموس. وحجة السراويل موضع التكة منه وينفقه الموضع المتسع منه. والله  
أعلم (وَتَمَسَّكَ) أي كل منهما (وَأَقَامَ الْحُجَجَ وَالْبَرَاهِينَ عَلَيْهِ) أي على  
طريق السلف (فَصَارَ الْمُقْتَدِي بِهِ) أي بكل منهما (فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ  
وَالدَّلَائِلِ يُسَمَّى أَشْعَرِيًّا أَوْ مَا تُرِيدُ).

(وَذَكَرَ الْعِزُّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: أَنَّ عَقِيدَ) أبي الحسن (الْأَشْعَرِيَّ أَجْمَعَ  
عَلَيْهَا) الطائفة (الشَّافِعِيَّةُ وَ) الطائفة (الْمَالِكِيَّةُ وَ) الطائفة (الْحَنَفِيَّةُ، وَ) كذا  
(فُضَّلَاءُ الْحَنَابِلَةِ) أي المنتسبين إلى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه. وإنما

قَيَّدَ الحَنَابِلَةَ بِالْفَضْلَاءِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُوَافِقُوا هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفَ الثَّلَاثَ عَلَى تِلْكَ الْعَقِيدَةِ (وَوَافَقَهُ) أَيُّ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (عَلَى ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرَهُ (مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ) أَيُّ زَمَانِهِ (شَيْخُ) الطَّائِفَةِ (الْمَالِكِيَّةِ فِي زَمَانِهِ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْحَاجِبِ، وَ) كَذَا وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ (شَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ جَمَالُ الدِّينِ الْحُصَيْنِيُّ وَأَقَرَّهُ) أَيُّ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ (عَلَى ذَلِكَ) الَّذِي ذَكَرَهُ (التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ وَلَدُهُ التَّاجُ) السُّبْكِيُّ.

(وَفِي كَلَامِ) الشَّيْخِ (عَبْدِ اللَّهِ الْمَيُورِقِيِّ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ) أَيُّ فِي كَلَامِ الزَّيْدِيِّ (مَا نَصَّهُ: أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَكْثَرِ الْحَنْفِيَّةِ) وَقَوْلُهُ (بِلِسَانِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (يُنَاضِلُونَ) أَيُّ يَدَافِعُونَ، وَكَذَا قَوْلُهُ: (وَبِحُجَّتِهِ) أَيُّ الْأَشْعَرِيِّ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يَحْتَجُّونَ، ثُمَّ قَالَ) عَبْدُ اللَّهِ الْمَيُورِقِيُّ (وَلَمْ يَكُنْ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ) (أَوَّلَ مُتَكَلِّمٍ بِلِسَانِ أَهْلِ السُّنَّةِ، إِنَّمَا جَرَى عَلَى سَنَنِ) بَفَتْحِ السَّيْنِ وَالنُّونِ الْأُولَى أَيُّ طَرِيقِ (غَيْرِهِ) مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الَّذِينَ قَبْلَهُ (أَوْ عَلَى نُصْرَةِ مَذْهَبٍ مَعْرُوفٍ) وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مُلْكٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ (فَزَادَ الْمَذْهَبَ حُجَّةً وَبَيَانًا، وَلَمْ يَبْتَدِعْ مَقَالَةً اخْتَرَعَهَا) أَيُّ أَنْشَأَهَا وَابْتَدَأَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ (وَلَا مَذْهَبًا اِنْفَرَدَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ نُسِبَ إِلَى) الْإِمَامِ (مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يُقَالُ لَهُ: مَالِكِيٌّ. وَ) الْإِمَامُ (مَالِكٌ) إِنَّمَا جَرَى عَلَى سَنَنِ) بَفَتْحِ السَّيْنِ (مَنْ كَانَ قَبْلَهُ) مِنْ الْعُلَمَاءِ (وَكَانَ)

الإمام مالك (كَثِيرُ الْإِتِّبَاعِ) بتشديد التاء (لَهُمْ) أي لمن كان قبله (إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا زَادَ الْمَذْهَبَ بَيَانًا وَبَسْطًا غُزِيَ) بالبناء للمجهول أي نسب أي المذهب (إِلَيْهِ. كَذَلِكَ) الإمام مالك (أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ) فإنه (لَا فَرْقَ) بينهما (لَيْسَ لَهُ فِي مَذْهَبِ السَّلَفِ أَكْثَرُ مِنْ بَسْطِهِ وَشَرْحِهِ وَتَعَالِيْقِهِ فِي نُصْرَتِهِ، ثُمَّ عَدَدَ) عبد الله الميورقي (خَلْقًا) كثيرا (مِنْ أُمَّةٍ) الطائفة (الْمَالِكِيَّةِ كَانُوا يُنَاضِلُونَ) أي يدافعون (عَنْ مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ وَيُبَدِّعُونَ) بتشديد الدال أي ينسبون إلى البدعة (مَنْ خَالَفَهُ اهـ. قَالَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ: الْمَالِكِيَّةُ أَخَصُّ النَّاسِ بِالْأَشْعَرِيِّ) الإمام أبي الحسن (إِذْ) تعليلية (لَا نَحْفَظُ) ولا نعلم (مَالِكِيًّا غَيْرَ أَشْعَرِيٍّ، وَنَحْفَظُ مِنْ غَيْرِهِمْ) أي غير المالكية (طَوَائِفَ جَنَحُوا) أي مالوا (إِمَّا إِلَى اعْتِزَالٍ أَوْ إِلَى تَشْبِيهِ وَإِنْ كَانَ مَنْ جَنَحَ إِلَى هَذَيْنِ) المذهبين (الِإِعْتِزَالِ وَالتَّشْبِيهِ (مِنْ رَعَاكِ الْفِرْقِ) بكسر الفاء جمع فرقة بكسرهما. والرعا بفتح الراء الأحداث الطعام، كذا في القاموس. والطعام بفتح الطاء الدنى الذى يخدم بطنه.

(وَذَكَرَ) الإمام (ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي التَّيْسِينِ) اسم كتاب له، وهو كتاب تبيين كذب المفتري. وقد تقدم ذكره (أَبَا الْعَبَّاسِ الْحَنْفِيِّ) الذى (يُعْرِفُ بِقَاضِي الْعَسْكَرِ وَوَصَفَهُ) أي ووصف ابن عساكر أبا العباس المذكور (بِأَنَّهُ مِنْ أُمَّةِ أَصْحَابِ) الإمام (أَبِي حَنِيفَةَ) رضى الله عنه (وَ) بأنه (مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ. وَحَكَى) ابن عساكر (عَنْهُ جُمْلَةً مِنْ كَلَامِهِ) قال (فَمِنْ قَوْلِهِ)



أي أبي العباس (وَجَدْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي هَذَا الْفَنِّ،  
يَعْنِي أُصُولَ الدِّينِ، وَهِيَ) أي كتب الأشعري (قَرِيبَةٌ مِنْ مِائَتَيْ كِتَابٍ.  
وَالْمَوْجُزُ الْكَبِيرُ) اسم كتاب لأبي الحسن الأشعري (يَأْتِي عَلَى عَامَّةِ مَا فِي  
كُتُبِهِ) أي يشمل على كل ما فيها (وَقَدْ صَنَّفَ) أبو الحسن (الْأَشْعَرِيُّ كِتَابًا  
كَثِيرًا لِتَصْحِيحِ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَعْتَقِدُ مَذْهَبَهُمْ) كما تقدم بيانه  
(ثُمَّ بَيَّنَ) بتشديد الياء (اللَّهُ) له (ضَلَالَتَهُمْ فَبَانَ) أي انفصل (عَمَّا اعْتَقَدَهُ  
مِنْ مَذْهَبِهِمْ، وَصَنَّفَ) بعد انفصاله (كِتَابًا نَاقِضًا لِمَا صَنَّفَ) به مؤيدا  
(لِ) مذهب (الْمُعْتَزِلَةِ) حتى انقطعت حججهم وتوالت هزيمتهم.

(وَقَدْ أَخَذَ عَامَّةُ أَصْحَابِ) الإمام (الشَّافِعِيِّ) رضي الله عنه (بِمَا اسْتَقَرَّ  
عَلَيْهِ مَذْهَبُ) الإمام (أَبِي الْحَسَنِ) الأشعري (وَصَنَّفَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ  
كُتُبًا كَثِيرَةً عَلَى وَفْقِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَشْعَرِيُّ اهـ) انتهى ما قاله أبو العباس  
الحنفي (قَالَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ: سَمِعْتُ الشَّيْخَ الْإِمَامَ الْوَالِدَ) تقي الدين  
السبكي (يَقُولُ: مَا تَضَمَّنَتْهُ عَقِيدَةُ الطَّحَاوِيِّ هُوَ مَا يَعْتَقِدُهُ الْأَشْعَرِيُّ لَا  
يُخَالِفُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ اهـ). وتقدم بيان هذه المسائل الثلاث (قُلْتُ)  
المتكلم هو المرتضى الزبيدي (وَكَانَتْ وَفَاةُ) الإمام أبي جعفر (الطَّحَاوِيِّ)  
الحنفي (بِمِصْرَ سَنَةِ ٣٣١) أي إحدى وثلاثين وثلاثمائة (فَهُوَ مُعَاصِرٌ لِأَبِي  
الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي مَنْصُورِ الْمَآثُرِيِّ اهـ. أَقُولُ: وَكَانَتْ وَفَاةُ) الإمام  
أبي الحسن (الْأَشْعَرِيِّ سَنَةِ ٣١٤) أي أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة

(وَوَفَاةَ الْمَاتَرِيدِيِّ سَنَةَ ٣٣٣) أي ثلاث وثلاثين وثلاثمائة (وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ قَالَ النَّاجِ السُّبْكِيُّ) اعلم أن السبكي منسوب إلى سبك العبيد بضم السين وسكون الباء، وهي قرية بمصر ينسب إليها الإمام تقي الدين على بن عبد الكافي السبكي صاحب تكملة شرح المذهب وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب صاحب جمع الجوامع والشيخ بهاء الدين صاحب عروس الأفراح (وَأَنَا أَعْلَمُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كُلَّهُمْ أَشَاعِرَةٌ لَا أُسْتَشْنِي أَحَدًا، وَالشَّافِعِيَّةَ غَالِبُهُمْ أَشَاعِرَةٌ لَا أُسْتَشْنِي مِنْهُمْ) (إِلَّا مَنْ لَحِقَ) بكسر الحاء (مِنْهُمْ) أي من الشافعية (بِتَجْسِيمِ) أي بأهل التجسيم القائلين بأن الله تعالى جسم (أَوْ اعْتِزَالِ) أي أو بأهل اعتزال (مِمَّنْ لَا يَعْبَأُ اللَّهُ بِهِ) لبعده عن طريق الحق (وَالْحَنْفِيَّةَ أَكْثَرُهُمْ أَشَاعِرَةٌ أَعْنِي يَعْتَقِدُونَ عَقِيدَةَ الْأَشْعَرِيِّ) وإنما قال "أعني" إلخ، لأنه تقدم أن الحنفية ماتريديّة لكن لما لم يخالف الأشاعرة الماتريديّة إلا في ثلاث مسائل تقدم ذكرها ساغ أن يقال أن الحنفية أكثرهم أشاعرة (لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ) من تلك العقيدة (إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ) أي الحنفية (بِالْمُعْتَزَلَةِ) أي صار من زمرة المعتزلة (وَالْحَنَابِلَةِ) أي أتباع الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه (أَكْثَرُ فَضْلًا مِّنْهُمْ أَشَاعِرَةٌ) أي يعتقدون عقائد الأشعري (لَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِأَهْلِ التَّجْسِيمِ، وَهُمْ) أي من لحق منهم بأهل التجسيم (فِي هَذِهِ الْفِرْقَةِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِمْ) أي من غير الحنابلة. والله أعلم.

(فَصْلٌ) في بيان استعمال الألفاظ (إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ) المذكور في المقدمة وفي الفصل السابق (فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ) المستعمل (إِمَّا حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، وَكِلَاهُمَا إِمَّا لُغَوِيٌّ أَوْ شَرْعِيٌّ أَوْ عُرْفِيٌّ) فالأقسام إذا ستة، حقيقة لغوية وشرعية وعرفية، ومجاز لغوي وشرعي وعرفي (وَالْعُرْفُ) وهو اتفاق طائفة من الناس على استعمال لفظ مخصوص بمعنى مخصوص (إِمَّا خَاصٌّ أَوْ عَامٌّ) وسيأتى تعريفهما.

(فَالْحَقِيقَةُ: لَفْظٌ يُسْتَعْمَلُ فِيْمَا وُضِعَ لَهُ إِبْتِدَاءً) فاللفظ جنس يشمل المستعمل وغيره. وقولي: "يستعمل" فصل مخرج للمهمل واللفظ قبل الإستعمال. وقولي: "فيما وضع له" أي في المعنى الذى يوضع فصل ثان مخرج لما يستعمل في غير ما وضع له. وقولي: "ابتداء" أي أي في الوضع الأول. والضع تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه من غير ضم قرينة إليه، وذلك بأن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، فشمّل الحرف أيضا، لأننا نفهم معانى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها بل تحتاج إلى الغير، بخلاف الإسم والفعل. قاله المرشدي.

(وَالْمَجَازُ: لَفْظٌ يُسْتَعْمَلُ فِيْمَا وُضِعَ لَهُ بِوَضْعٍ ثَانٍ لِعِلَاقَةٍ) فقولي: "بوضع ثان" خرج به الحقيقة. وقولي: "لعلاقة" أي بين ما وضع له أولاً وما وضع له ثانيا خرج به ما لا علاقة له. والعلاقة بكسر العين أو فتحها ما

يتمكن بها من التجاوز عن المكان الإصلي إلى غيره من المناسبة الواقعة بين المنقول عنه والمنقول إليه.

(وَاللُّغَوِيُّ: مَا وَضَعَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ بِاصْطِلَاحٍ أَوْ تَوْقِيفٍ) من الله تعالى (ك) لفظ (الأسد) الذي وضعوه (لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِ) أي القاتل صيده بدق عنقه، فإذا استعمل في هذا الحيوان فهو حقيقة لغوية، وإذا استعمل في الرجل الشجاع فهو مجاز لغوي.

(وَالشَّرْعِيُّ: مَا وَضَعَهُ الشَّارِعُ، كَالصَّلَاةِ لِلْعِبَادَةِ الْمَخْصُوصَةِ) أي معنى الشرعي الذي هو مسمى ما صدق الحقيقة الشرعية شيء لا يعرف اسمه إلا من الشرع كهذه الهيئة المسماة بالصلاة، فإذا استعمل الشارع لفظ الصلاة مثلاً في غير هذه الهيئة فهو مجاز شرعي.

(وَالْعُرْفِيُّ: مَا وَضَعَهُ أَهْلُ الْعُرْفِ الْعَامِّ، ك) ما وضعوا لفظ (الدَّابَّةِ لِذَوَاتِ) الأرجل (الْأَرْبَعِ كَالْحِمَارِ) والفرس والإبل ونحوها. وأهل مصر يطلقونها على الفرس والبغل والحمار، وأهل العراق يطلقونها على الفرس لا غير (وَهِيَ) أي الدابة (لُغَةً إِسْمٌ لِكُلِّ مَا دَبَّ) من الحيوان (عَلَى الْأَرْضِ) سواء كان له أربع أرجل أو رجلان أو لا رجل له (أَوْ) العرف (الْخَاصُّ، ك) لفظ (الْفَاعِلِ) اسماً (لِلْإِسْمِ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ النَّحَاةِ) أي الإسم الذي أسند إليه الفعل على صيغته الأصلية أو شبهه (وَالْعُرْفُ الْعَامُّ) أي والعرفي الذي يتعارفه العرف العام (مَا) أي لفظ (لَمْ يَتَعَيَّنْ نَاقِلُهُ) من المعنى المنتقل عنه إلى المعنى المنتقل إليه (وَالْعُرْفُ الْخَاصُّ) أي والعرفي الذي يتعارفه العرف الخاص (مَا

تَعَيَّنَ نَاقِلُهُ) كلفظ الفاعل المتقدم ذكره فإنه تعين ناقله من معناه اللغوي إلى معناه العرفي، وهم النحاة (وَرُبَّمَا يُقَالُ لِمَا اسْتَعْمَلَهُ حَمَلُهُ الشَّرْعَ لِمَعْنَى مَخْصُوصٍ أَنَّهُ شَرْعِيٌّ) كالتراييح اسما لصلاة مخصوصة.

(فَصْلٌ) في بيان كيفية حمل اللفظ على معناه (إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ) المذكور من أن اللفظ من حيث الاستعمال ينقسم إلى الأقسام المذكورة في الفصل المتقدم (فَاعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ يَجِبُ حَمَلُهُ عَلَى عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ) أي بذلك اللفظ (فَاللَّفْظُ الْوَارِدُ فِي مُخَاطَبَةِ الشَّارِعِ) أي في خطابه للمكلفين (يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى عُرْفِيٌّ أَوْ لُغَوِيٌّ أَوْ هُمَا) أي أو كان له معنى عرفي ولغوي. مثال ذلك: لفظ الصوم، فإذا جاء في خطاب الشارع حمل على معناه الشرعي، وهو الامساك عن المفطرات على وجه مخصوص ولم يجز حمله على معناه اللغوي وهو مطلق الامساك. وإنما يجب حمله على معناه الشرعي (لَأَنَّهُ) أي المعنى الشرعي (عُرْفُهُ) الشارع.

(ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى شَرْعِيٌّ، أَوْ كَانَ) له معنى شرعي (وَ) لكن (صَرَفَ عَنْهُ صَارِفٌ فَ) المعنى (الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ) اللفظ (الْمَعْنَى الْعُرْفِيَّ الْعَامُّ) الذي يتعارفه جميع الناس بأن يكون متعارف زمن الخطاب.

(ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى عُرْفِيٌّ عَامًّا، أَوْ كَانَ) له معنى عرفي عام (وَ) لكن (صَرَفَ عَنْهُ صَارِفٌ فَ) المعنى (الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ) اللفظ (الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ لِتَعَيُّنِهِ حِينَئِذٍ. وَكَذَلِكَ) أي وكاللفظ الوارد في مخاطبة الشارع (الَلَّفْظُ الْوَارِدُ فِي مُخَاطَبَةِ أَهْلِ الْعُرْفِ الْخَاصِّ) فإنه (يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُتَعَارَفِ

عِنْدَهُمْ. فَإِذَا قَالَ النَّحْوِيُّ مَثَلًا: "الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ وَالْمَفْعُولُ مَنْصُوبٌ" وَجَبَ حَمْلُ الرُّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ عَلَى مَعَانِيهَا الْمَعْرُوفَةِ فِي النَّحْوِ لَا غَيْرَ) فلا يجوز حمل تلم الألفاظ على معانيها اللغوية، وكذلك سائر العلوم لها ألفاظ متعارفة عند أهلها يجب حملها على معانيها المتعارفة عندهم. والله أعلم.

(فَصْلٌ) في بيان معاني لفظ السنة ولفظ الجماعة (إِذَا عَرَفْتَ ذَلِكَ) أي وجوب حمل اللفظ على عرف المتكلم به (أَنَّ لَفْظَ السَّنَةِ أُطْلِقَ عَلَى مَعَانٍ) كثيرة (لُغَةً) أي في أصل لغة العرب (قَالَ) الإمام مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي ولد في ربيع الثاني سنة تسع وعشرين وسبعمئة بكارزين بلدة بفارس وتوفي بِرَبِيد قاضيا ممتعا بحواسه وقد ناهز التسعين في ليلة الثلاثاء الموفى عشرين من شةال سنة سبع عشرة وثمانمئة من الهجرة (فِي كِتَابِهِ) في اللغة المسمى بـ (الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ) والقابوس الوسيط (السَّنَةُ بِالضَّمِّ) أي بضم السين مع تشديد النون (الْوَجْهَ، أَوْ حُرَّةً) بضم الحاء وتشديد الراء وهو ما ارتفع منه (أَوْ دَائِرَتُهُ، أَوْ الصُّورَةُ، أَوْ الْجَبْهَةُ وَالْجَبِينَانِ) أي مجموع الجبهة والجبينين، وهما حرفان مكتنفا الجبهة من جانبيها فيما بين الحاجبين مصعدا إلى قُصَاص الشعر أو حروف الجبهة ما بين الصُّدْغَيْنِ بِحذاء الناصية كله جبين اه قاله صاحب القاموس. وقصاص الشعر بضم القاف حيث تنتهي نَيْتُهُ من مقدمه أو مؤخره (وَالسِّيَرَةُ) بكسر السين (وَالطَّبِيعَةُ) أي السجية (وَتَمَرٌ بِالْمَدِينَةِ) أي نوع من التمر يكون بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية (وَ) السنة (مِنْ اللَّهِ: حُكْمُهُ، وَأَمْرُهُ، وَنَهْيُهُ) وإلا أن

تأتيهم سنة الأولين أي معاينة العذاب (انتهى) ما قاله صاحب القاموس (و) قال السيد مرتضى الزبيدي (في شرح الإحياء) ما نصه: (السنة: الطريقة المسلوكة اه) ثم قال: والمراد بها طريقة النبي صلى الله عليه وسلم خاصة (وأطلق) لفظ السنة (شرعاً على معانٍ أيضاً، منها: سيره النبي صلى الله عليه وسلم وطريقته) كما تقدم آنفاً عن الزبيدي (ومنها) أي المعاني (ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه) فهي مرادفة للمستحب والندب والتطوع.

(و) اعلم أيضاً (أن لفظ الجماعة أطلق لغة على كل شيء مجتمع ثلاثة فأكثر. يقال: جماعة الناس، وجماعة الطير، وجماعة الأطباء، وغير ذلك. وأطلق) لفظ الجماعة (شرعاً على معانٍ، منها: ربط الإنسان صلاته بصلاة الآخر بشروط مخصوصة) فاجتماع الاثنين المأموم والإمام يقال له جماعة وإن كان الاجتماع من الاثنين فقط (ومنها) أي المعاني (اجتماع المسلمين على إمام واحد بايعة أهل الحل) بفتح الحاء (والعقد) أي حل الأمور وعقدها، وهم علماء المسلمين ووجهائهم (بالشروط المعتبرة كما في حديث: «من فارق الجماعة شبراً، فمات، فميتته ميتة») بكسر الميم فيها للنوع (جاهلية» رواه مسلم) والله أعلم.

(فصل) في بيان نتيجة ما تقدم في الفصول السابقة (إذا عرفت ذلك) أي ما ذكر من وجوب حمل اللفظ على عرف المتكلم به (فاعلم أن لفظ أهل السنة والجماعة لفظ عرفي وضعه هؤلاء الفرق الأربعة، أعني: المحدثين

وَالصُّوفِيَّةَ وَالْأَشَاعِرَةَ وَالْمَاتَرِيدِيَّةَ) اسما (لِأَنْفُسِهِمْ لِمَا أَيْقَنُوهُ مِنْ أَنَّهُمْ عَلَى السُّنَّةِ أَيْ عَلَى طَرِيقَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَرِيقَةِ أَصْحَابِهِ) وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ (وَيَبْقَى هَذَا الْإِسْمُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا لِمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ) الْفِرَقِ الْأَرْبَعِ (وَصَارَ) لَفْظُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (بِحُكْمِ الْعُرْفِ عِلْمًا لَهُمْ) أَيْ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ الْأَرْبَعِ (بِحَيْثُ إِذَا أُطْلِقَ لَمْ يَنْصَرَفْ إِلَّا إِلَيْهِمْ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنْ شَارِحِ الْإِحْيَاءِ مِنْ قَوْلِهِ "إِذَا أُطْلِقَ" إلخ. وَقَالَ) شَارِحُ الْإِحْيَاءِ (أَيْضًا فِي أَوَّلِ شَرْحِ الرِّسَالَةِ الْقُدْسِيَّةِ مِنَ الْإِحْيَاءِ: وَالْمُرَادُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ هُمُ الْفِرَقُ الْأَرْبَعَةُ: الْمُحَدِّثُونَ وَالصُّوفِيَّةُ وَالْأَشَاعِرَةُ وَالْمَاتَرِيدِيَّةُ اهـ.) عَلَى مَا تَقَدَّمَ بَيَانَهُ (فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ) لَفْظِ (أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى غَيْرِ هَؤُلَاءِ الْفِرَقِ الْأَرْبَعَةِ) لِأَنَّهُ صَارَ عِلْمًا لَهُمْ كَمَا لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُ لَفْظِ "عَبْدُ اللَّهِ" عِلْمًا عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا لِلَّهِ تَعَالَى. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(مَسْأَلَةٌ): إِذَا قِيلَ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا الزَّمَانِ لِمَنْ لَا يُقَلَّدُ وَاحِدًا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَ) هُوَ (يَزْعَمُ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ) أَوْ مِنَ الْمُسْتَقِلِّينَ أَوْ لَا يَزْعَمُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَقُولُ إِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْخُذَ بِنَفْسِهِ كُلِّ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ لَا يَعْرِفُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ. وَنَائِبُ فَاعِلٍ يُقَالُ قَوْلِي (أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟)



(أُجِيبَ) ذلك السؤال بأنه (لَا يَجُوزُ) ذلك (لِأَنَّهُ) أي الذي لا يقلد واحدا من المذاهب الأربعة ويزعم أنه مجتهد (لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَلَا مِنْ الصُّوفِيَّةِ وَلَا مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَلَا مِنَ الْمَاتَرِيذِيَّةِ) وقد تقدم أن أهل السنة والجماعة علم لهؤلاء الطوائف الأربع، فيلزم من عدم كونه منهم عدم كونه من أهل السنة والجماعة كما سيأتي (أَمَّا كَوْنُهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَلَمَّا سَيَّأَتِي) من أن لفظ الحديث أو المحدث من الألفاظ التي اصطلاح عليها المحدثون لمعنى مخصوص (وَأَمَّا كَوْنُهُ لَيْسَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ فَظَاهِرٌ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ النَّابِذِينَ لِلْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ إِنْكَارًا لِلصُّوفِيَّةِ) على الإطلاق أي من غير تفصيل بين المدعين والمتحققين. ففي مجلة المنار ما نصه: إن في بعض كتب الصوفية كثيرا من المعارف والفوائد والمواعظ المؤثرة ولكن أكثرها قد أفسد في دين هذه الأمة ما لم تبلغ إلى مثله شبهات الفلاسفة وآراء مبتدعة المتكلمين لأن هذين النوعين لا ينظر فيهما إلا بعض المشتغلين بالعلم العقلي. وأما كتب الصوفية فينظر فيها جميع طبقات الناس وإن كانت أدق عبارة وأخفى إشارة من كتب الفلاسفة انتهى بحروفه (وَأَمَّا كَوْنُهُ) أي الذي لا يقلد واحدا من المذاهب الأربعة (لَيْسَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ وَلَا مِنَ الْمَاتَرِيذِيَّةِ فَلَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ إِنَّمَا قَامَ بِنُصْرَةِ نُصُوصِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ) فيلزم من عدم كونه شافعيًا عدم كونه أشعريًا (وَأَنَّ أَبَا مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيذِيَّةَ إِنَّمَا قَامَ بِنُصْرَةِ نُصُوصِ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ) فيلزم من عدم كونه حنفيًا عدم كونه ماتريديًا (وَ) تقدم (أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ كُلَّهُمْ أَشَاعِرَةٌ) فيلزم من عدم كونه مالكيًا

عدم كونه أشعريا (وَكَذَا فَضْلَاءُ الْحَنَابِلَةِ) فيعرف من عدم كونه أشعريا أو ماتريديا عدم كونه ليس من فضلائهم (وَ) تقدم (أَنَّ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ كُلَّهُمْ أَشَاعِرَةٌ وَمَاتَرِيدِيَّةٌ إِلَّا مَنْ لَحِقَ مِنْهُمْ بِتَجَسُّيمٍ أَوْ اعْتِزَالٍ، فَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ تَقْيِيدِهِ لِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ عَدَمُ كَوْنِهِ أَشْعَرِيًّا أَوْ مَاتَرِيدِيًّا، فَيَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ كَوْنِهِ) أي من لا يقلد واحدا من المذاهب الأربعة (مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ الْأَرْبَعِ) أي أهل الحديث والصوفية والأشاعرة والماتريدية (عَدَمُ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ هَذَا الْإِسْمَ) أي أهل السنة والجماعة اسم (مُخْتَصٌّ بِهِمْ) أي الفرق الأربع (فِي الْعُرْفِ) أي عرفهم.

(مَسْأَلَةٌ) في أهل الحديث (إِذَا قَالَ قَائِلُونَ) ممن لم يتقيد بأحد المذاهب الأربعة (إِنَّكُمْ اعْتَبَرْتُمْ أَهْلَ الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَنَحْنُ أَهْلُ الْحَدِيثِ لِأَنَّا نَنْبِذُ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ وَنَرْجِعُ إِلَى الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ فَكَيْفَ لَا تَعْتَبِرُونَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟) اعلم أن في هذه العبارة بعض تغيير من حضرات المصححين الكرام فإنهم جعلوا لفظ "اعتبرتم" موضع "عددتم"، ولفظ "تعتبرون" موضع "تعدون". وإني لم أجد في كتب اللغة "اعتبر" بمعنى "عدّ" ونحوه والذي في القاموس المحيط واعتبر منه تعجب اهـ. ولذا تراه غير ملائم للذوق. ولو جعلوا لفظ "جعلتم" مكان "اعتبرتم" و "تجعلون" مكان "تعتبرون" لكان أحسن. والله أعلم.

(فَالْجَوَابُ) عن هذا السؤال (أَنَّ لَفْظَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْمُحَدِّثِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي اصْطَلَحَ عَلَيْهَا الْمُحَدِّثُونَ لِمَعْنَى مَخْصُوصٍ، وَهُوَ) أي الاصطلاح (أَنَّهُمْ) أي المحدثين (وَضَعُوهُ) أي هذا اللفظ وجعلوه (إِسْمًا لِمَنْ كَانَ جَامِعًا لِلشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ عِنْدَهُمْ) فكان هذا اللفظ لفظا عرفيا خاصا. وقد تقدم أن اللفظ العرفي الخاص يجب حمله على معناه العرفي (فَيَجِبُ حَمْلُهُ هَذَا اللَّفْظِ) أي لفظ أهل الحديث أو المحدث (عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ) بفتح الراء (عِنْدَهُمْ) أي عند المحدثين، وهو الذي ذكره ابن السبكي في قوله الذي سيأتى ذكره قريبا (فَقَدْ قَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي كِتَابِهِ "مُعِيدُ النَّعَمِ وَمُيِيدُ النَّقَمِ": الْمُحَدِّثُ) في اصطلاح المحدثين هو (مَنْ عَرَفَ الْأَسَانِيدَ) جمع إسناد، وهو والسند شيء واحد، وهو الإخبار عن طريق المتن، وهو ما انتهى إليه السند من الكلام سواء كان قول النبي صلى الله عليه وسلم أو الصحابي أو من بعده. وهذا هو القول الذي اختاره السيوطي فإنه قال في ألفيته في المصطلح:

وَالسَّنَدُ الْإِخْبَارُ عَنْ طَرِيقٍ      مَتْنٌ كَالْإِسْنَادِ لَدَى فَرِيقٍ

وَالْمَتْنُ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ السَّنَدُ      مِنْ الْكَلَامِ إلخ . . . .

وقيل: السند هو الإخبار عن ذلك، والاسناد رفع الحديث إلى قائله، فهما متقاربان (وَ) عرف (الْعِلَلُ) وهي الأسباب الخفية التي تقدر في صحة الحديث مع كونه سالما منها بحسب الظاهر (وَ) عرف (أَسْمَاءُ الرِّجَالِ) أي رواية الأخبار من الصحابة والتابعين ومن بعدهم (وَ) عرف (الْعَالِيَّ وَالنَّازِلَ) من

السند أي ميز العالي منه من النازل. وعلو السند إما بقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من حيث العدد أو بقرب إلى إمام من أئمة الحديث كابن جرير والزهري ونحوهما أو بقرب مقيد بنسبة إلى رواية كتاب معتمد أو بتقديم الوفاة للراوى أو بتقديم السماع من الشيخ. ونزول السند بأضداد ما ذكر (وَحَفِظَ مَعَ ذَلِكَ) أي مع معرفة جميع ذلك (جُمْلَةً مُسْتَكْتَثَرَةً مِنَ الْمُتُونِ، وَسَمِعَ الْكُتُبَ السَّنَةَ) هي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن ابن ماجه (وَ) سمع (مُسْنَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ) بن حنبل رضي الله عنه (وَ) سمع (سُنَنِ) الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي (الْبَيْهَقِيِّ) منسوب إلى بيهق بلد قرب نيسابور. ولد رضي الله عنه سنة أربع وثمانين وثلاثمائة. وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (وَ) سمع (مُعْجَمَ) الإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد (الطَّبْرَانِيِّ) منسوب إلى طبريه محرقة قصبة الأردن (وَضَمَّ إِلَى هَذَا الْقَدْرِ أَلْفَ جُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْحَدِيثِيَّةِ) فإذا جمع تلك الشروط (كَانَ ذَلِكَ أَقَلَّ دَرَجَاتِهِ. فَإِذَا سَمِعَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَدَارَ عَلَى الشُّيُوخِ فِي الْحَدِيثِ (وَكُتِبَ الطَّبَاقُ) بكسر الطاء جمع طبقة أي ألف كتابا في طبقات الرواة (وَتَكَلَّمَ فِي الْعِلَالِ) تقدم تفسيرها (وَ) تكلم أيضا في (الْوَفَيَاتِ) بفتح الفاء جمع وفاة فإن معرفة المولد لرواة الحديث ووفياتهم من المهمات. قال السيوطي:

مَعْرِفَةُ الْمَوْلِدِ لِلرُّوَاةِ مِنْ الْمُهْمَّاتِ مَعَ الْوَفَاةِ

بِهِ يَبِينُ كَذِبُ الَّذِي ادَّعَى      بِأَنَّهُ مِنْ سَابِقٍ قَدْ سَمِعَا

قال أبو عبد الله الحميدي: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهم بها: العلم والمؤتلف والمختلف ووفياة الشيوخ وليس فيها كتب اهز والمراد بمعرفة المولد والوفاة معرفة تاريخهما (وَالْأَسَانِيدُ) جمع إسناد وتقدم بيانه (عُدَّ) بالبناء للمجهول أي المتصف بجميع ما ذكر (فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِ الْمُحَدِّثِينَ، ثُمَّ يَرِيدُ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ اهـ.) انتهى ما قاله ابن السبكي (قَالَ السَّخَاوِيُّ فِي الْجَوَاهِرِ وَالذَّرَرِ: وَالْمُقْتَصِرُ عَلَى السَّمَاعِ لَا يُسَمَّى مُحَدِّثًا) أي لتجرده عن الأوصاف المذكورة في المحدث لكن إن كان يروى الحديث بإسناده سواء كان عند علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية فإنه يقال له "مسند" بكسر النون، ويقال له أيضا: "طالب" و"مبتدى" و"راو" (وَيُرَوَّى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْمُقْتَصِرَ عَلَى السَّمَاعِ لَا يُؤْخَذُ عَنْهُ الْعُلُومُ اهـ.) يروى ما سمعه جزافا، ومن أخذ العلم ممن هذه صفته سيرويه أيضا جزافا، ومن كان كذلك لا يستحق أن نعتمد عليه. والله أعلم.

(وَبِذَلِكَ) الذي ذكرته من أوصاف المحدث (عَرَفْتَ أَنَّ مَنْ نَبَذَ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ) وذلك بحيث لم يتقيد بواحد منها (الْيَوْمَ، وَأَقْبَلَ عَلَى) الاشتغال بـ (الْحَدِيثِ) والاستدلال به في الأحكام (وَلَمْ يَكُنْ جَامِعًا لِلشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى الْعُرْفِيَّةِ) الذي ذكرته آنفا (فَ) إذا لم يكن من أهل الحديث (لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ) لما تقدم من أن أهل السنة والجماعة اسم للفرق الأربع التي إحداها أهل الحديث (وَالْإِنْسَانُ لَا

يَصِيرُ أَهْلًا لِعِلْمٍ) من العلوم بحيث تجوز نسبته إليه (بِمُجَرَّدِ إِقْبَالِهِ عَلَيْهِ وَاشْتِغَالِهِ بِهِ حَتَّى أَحَاطَ) علما (بِأَكْثَرِ مَسَائِلِهِ وَصَارَتْ) تلك المسائل (مَلَكَةً) أي كيفية راسخة في النفس (لَهُ) فلا يقال المحدث إلا لمن أحاط بأكثر الحديث وما يتعلق من العلوم وصارت ملكة له (كَمَّا أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَصِيرُ فَاقِيهَا أَوْ نَحْوِيًّا بِمُجَرَّدِ اشْتِغَالِهِ بِالْفِقْهِ أَوْ النَّحْوِ إِلَّا إِذَا صَارَ الْفِقْهُ أَوْ النَّحْوُ مَلَكَةً لَهُ) فإذا صار كذلك سمي فقيها أو نحويا. في هذه العبارة اللف والنشر المرتب. فلمعنى أن الإنسان لا يصير فقيها بمجرد اشتغاله بالفقه إلا إذا صار ملكة له، ولا يصير نحويا بمجرد اشتغاله بالنحو إلا إذا صار ملكة له (وَلَا سِيَّمَا مَنْ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ بِالْحَدِيثِ إِلَّا اسْمُهُ) وذلك بأنه سمع الناس يقولون: إنا لا نعمل إلا بالقرآن والحديث، فقال مثل ما قالوا وهو لا يدرى ما هو الحديث وما هو وصفه ولم يسمع يوما ما كتبا من كتب الحديث يقرأ عليه (أَوْ لَا عِلْمَ لَهُ إِلَّا بِأَحَادِيثَ وَجَدَهَا مَنْشُورَةً فِي بُطُونِ الْكُتُبِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ أَوْ فِي صَفَحَاتِ الْمَجَلَّاتِ وَالْجَرَائِدِ) ولا علم له بمعناها إلا بتراجعها المسطورة في تلك المجلات أو الجرائد (فَلَيْسَ) الموصف بما ذكر (مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي شَيْءٍ) معتبر.

(مَسْأَلَةٌ) في الجواب عن الصوفية (إِذَا قِيلَ كَيْفَ تَعُدُّونَ الصُّوفِيَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُمْ أَخَذُوا عُلُومَهُمْ مِنْ بُؤْذِيَّةِ الْهِنْدِ وَفَلَّاسِفَةِ الْيُونَانِ فَهُمْ إِنْ لَمْ يَكُونُوا كَافِرِينَ فَإِنَّهُمْ مُبْتَدِعُونَ فَاسْقُونَ كَمَا فِي) الكتاب المسمى بـ (الْأَخْلَاقِ لِلْغَزَالِيِّ) أو الأخلاق عند الغزالي (لِلدُّكْتُورِ

زكي مُبارك) المصري (وَكَمَا نَقَلَهُ الرَّبِيدِيُّ) شارح الإحياء (عَنِ الْمَازِرِيِّ فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِ الإِحْيَاءِ) وذلك أن أناسا من المسلمين لما رأوا بعض مشابهة بين الصوفية والبوذيين في صور أعمالهم وأخلاقهم كالزهد وكبح جماح النفس وترك الشهوات زعموا بسوء فهمهم أن علم التصوف مأخوذ من الديانة البوذية، وقالوا إن رؤساء الصوفية كأبي يزيد البسطامي ومعروف الكرخي وأبي القاسم الجنيد وأمثالهم جهلاء بشريعة الاسلام فابتدعوا أعمالا بدنية وأعمالا قلبية أخذوها من الديانة البوذية وخلطوها بشرائع الاسلام. وأما أبو عبد الله المازري فإنه إنما طعن في الإمام الغزالي وكتابه الإحياء وإنما طعن فيه لأنه على طريقة الصوفية. وذلك أنه قال مجيبا لمن سأله عن حاله وحال كتابه الإحياء ما نصه: هذا الرجل وإن لم أكن قرأت كتابه فقد رأيت تلامذته وأصحابه فكل منهم يحكي لي نوعا من حاله وطريقته فالتوح بها من سيرته و مذهبه فأقام لي مقام العيان فأنا أقتصر على ذكر حال الرجل وحال كتابه وذكر جمل من مذاهب الموحدين والفلاسفة والمتصوفة وأصحاب الإشارات فإن كتابه متردد بين هذه الطوائف لا يعدوها إلى آخر ما قال. فإذا طعن في الإمام الغزالي وكتابه على ذلك فكأنه طعن على جميع الصوفية.

(أُجِيبَ) عن ذلك بقولنا (حَاشَا) لهم أي براءة لهم عما قاله هؤلاء الطاعنون (وَ) قلنا لهم (كَلَّا) أي لا تقوا كذلك (بَلْ هُمْ) أي الصوفية (مِنْ) خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ وَأَفْضَلِهِمْ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ الصُّوفِيِّ أَنَّهُ عَالِمٌ عَامِلٌ يَعْلَمُهُ عَلَى وَجْهِ الإِخْلَاصِ) فهم العاملون بقوله تعالى: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ}. وعرف الغزالي رحمه الله التصوف بقوله: هو تجريد القلب عما سوى الله واحتقار ما سواه. وهذا إشارة إلى الإخلاص.

ونقل الإمام النووي رضي الله عنه أقوال الأئمة في الإخلاص، فقال في الأذكار: وروينا عن السيد الجليل أبي علي الفضيل بن عياض رضي رحمه الله عنه قال: ترك العمل لأجل الناس رياء، والعمل لأجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما. وقال الإمام الحارث المحاسبي رحمه الله: الصادق هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب الخلق من أجل صلاح قلبه، ولا يجب اطلاع الناس على مثاقيل الذر من حس عمله ولا يكره أن يطلع الناس على السيئ من عمله. وعن حذيفة المرعشي رحمه الله قال: الإخلاص أن تستوي أفعال العبد في الظاهر والباطن. وروينا عن الإمام الأستاذ أبي القاسم القشيري رحمه الله قال: الإخلاص إفراد الحق سبحانه وتعالى في الطاعة بالقصد، وهو أن يريد بطاعته التقرب إلى الله تعالى دون شئ آخر: من تصنع لمخلوق، أو اكتساب محمدة عند الناس، أو محبة مدح من الخلق أو معنى من المعاني سوى التقرب إلى الله تعالى. وقال السيد الجليل أبو محمد سهل بن عبد الله التستري رحمه الله: نظر الأكياس في تفسير الإخلاص فلم يجدوا غير هذا: أن تكون حركته وسكونه في سره وعلايته الله تعالى، لا يمازجه نفس ولا هوى ولا دنيا. وروينا عن الأستاذ أبي علي الدقاق رحمه الله قال: الإخلاص: التوقي عن ملاحظة الخلق، والصدق: التنقي عن مطاوعة النفس، فالمخلص لا رياء له، والصادق لا إعجاب له. وعن ذي النون المصري رحمه الله قال: ثلاث من علامات الإخلاص: استواء المدح والذم من العامة، ونسيان رؤية الأعمال في الأعمال، واقتضاء ثواب العمل في الآخرة. وروينا عن القشيري رحمه الله قال: أقل الصدق استواء السر والعلانية. وعن سهل التستري: لا يشم رائحة الصدق عبد داهن نفسه أو غيره. وأقوالهم في هذا غير منحصرة، وفيما أشرت إليه كفاية لمن وفق. اهـ.



(وَقَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: وَأَنَّ طَرِيقَ الشَّيْخِ الْجُنَيْدِ وَصَحْبِهِ طَرِيقٌ مُقَوِّمٌ اهـ.) بتشديد الواو وفتحها (وَقَالَ) الشيخ جلال الدين (المَحَلِّيُّ فِي شَرْحِهِ: فَإِنَّهُ) أي طريق الجنيد (خَالٍ عَنِ الْبِدْعِ، دَائِرٌ عَلَى التَّسْلِيمِ وَالتَّقْوِيصِ) إلى الله تعالى (وَالْتَبَرِّي مِنَ النَّفْسِ) وهواها لأنها كما وصفها خالقها أمانة بالسوء (وَمِنْ كَلَامِهِ) أي الجنيد رضي الله عنه (الطَّرِيقُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَسْدُودٌ عَلَى خَلْقِهِ إِلَّا عَلَى الْمُقْتَفِينَ آثَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال ابن عطاء الله رحمه الله: وقد جمع الله الخير كله في بيت وجعل مفتاحه متابعة النبي صلى الله عليه وسلم اهـ. وهذا الكلام منهما يدل على أن أساس التصوف اقتفاء آثار النبي صلى الله عليه وسلم ومتابعته.

(وَقَالَ) الشيخ (الْقُطْبُ) للأولياء عبد الوهاب (الشَّعْرَانِي فِي مُقَدِّمَةِ طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ) ما نصه (ثُمَّ اعْلَمْ يَا أَخِي - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ عِلْمَ التَّصَوُّفِ عِبَارَةٌ عَنْ عِلْمٍ انْقَدَحَ) أي وري (فِي قُلُوبِ الْأَوْلِيَاءِ) شبه العلم الذي ظهر في قلوبهم بالنار التي خرجت من الزند حين قدحه المقتدح بجامع الحصول فجأة (حِينَ اسْتَنَارَتْ بِالْعَمَلِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ) مع الإخلاص (فَكُلُّ مَنْ عِلْمَ بِهِمَا انْقَدَحَ) ظهر (لَهُ مِنْ ذَلِكَ) العمل (عُلُومٌ، وَآدَابٌ، وَأَسْرَارٌ، وَحَقَائِقٌ تَعْجِزُ الْأَلْسُنُ عَنْهَا) عن بيانها (نَظِيرُ مَا انْقَدَحَ) أي ظهر (لِلْعُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ مِنْ) بيانية (الْأَحْكَامِ حِينَ عَمِلُوا بِمَا عِلْمُوهُ مِنْ أَحْكَامِهَا) فكأن الشعراني أخذ هذا الذي قاله مما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة أحمد بن أبي الحواري بسنده إليه. قال التقي أحمد بن حنبل وأحمد بن أبي الحواري بمكة، فقال أحمد: حدثنا بحكاية سمعتها من أستاذك أبي سليمان الداراني فقال: يا أحمد، قل: سبحان الله بلا عجب، فقال ابن حنبل: سبحان الله وطولها بلا

عجب، فقال ابن أبي الحواري: سمعت أبا سليمان، يقول: إذا اعتقدت النفوس على ترك الآثام جالت في الملكوت وعادت إلى ذلك العبد بطرائف الحكمة من غير أن يؤدي إليها عالم علما قال: فقام أحمد بن حنبل ثلاثا وجلس ثلاثا وقال: ما سمعت في الإسلام حكاية أعجب من هذه إلي" ثم قال أحمد بن حنبل حدثني يزيد بن هارون، عن حميد الطويل عن أنس رفعه: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَتَّهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ» ثم قال لابن أبي الحواري: صدقت يا أحمد وصدق شيخك قال أبو نعيم: ذكر أحمد هذا الحديث عن بعض التابعين عن عيسى ابن مريم فظن بعض الرواة أنه ذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم. ومن شواهد ما أخرجه أبو نعيم من رواية نصير بن حمزة عن أبيه عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن علي رفعه «مَنْ زَهَدَ فِي الدُّنْيَا عَلَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِلَا تَعَلُّمٍ، وَهَدَاهُ بِلَا هِدَايَةٍ، وَجَعَلَهُ بَصِيرًا، وَكَشَفَ عَنْهُ الْعَمَى» اهـ. حكاه الزبيدي في شرح الإحياء. ثم قال الشعراني: (فَالْتَصَوُّفُ إِنَّمَا هُوَ زُبْدَةُ عَمَلِ الْعَبْدِ) بضم الزاء أي صفوته، يقال: "تَزَيَّدُهُ" أَخَذَ صَفَوَتَهُ" كما في القاموس (بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِذَا خَلَا عَمَلُهُ مِنَ الْعِلَلِ) أي الأدواء القلبية المضادة للإخلاص (وَحُظُوظِ النَّفْسِ) مما يوافقها ويلائمها، وذلك (كَمَا أَنَّ عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ زُبْدَةُ عِلْمِ النَّحْوِ. فَمَنْ جَعَلَ عِلْمَ التَّصَوُّفِ عِلْمًا مُسْتَقِلًّا) بأن جعله قسما من أقسام العلم (صَدَقَ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ عَيْنِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ صَدَقَ، كَمَا أَنَّ مَنْ جَعَلَ عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانَ عِلْمًا مُسْتَقِلًّا فَقَدْ صَدَقَ، وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ جُمْلَةِ عِلْمِ النَّحْوِ فَقَدْ صَدَقَ، لَكِنَّهُ) أي الشأن (لَا يُشْرِفُ) بضم الياء وسكون الشين المعجمة أي لا يطلع أو لا يُشْفَى (عَلَى ذَوْقِ أَنَّ التَّصَوُّفَ) بإضافة ذوق إلى ما بعده (تَفَرَّعَ) خبر

أَنَّ (مِنْ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ، إِلَّا مَنْ تَبَحَّرَ) أي توسَّع (فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ حَتَّى بَلَغَ إِلَى الْغَايَةِ اهـ). بقدر الطاقة البشرية. ثم قال الشعراني:

(وَقَدْ أَجْمَعَ الْقَوْمُ) أي الصوفية (عَلَى أَنَّهُ) أي الشأن (لَا يَصْلُحُ لِلتَّصَدُّرِ) أي الجلوس في صدر المجلس أي وسطه وأعلىه بأن يكون شيخاً أو التقدم بأن يكون مقتدى به (فِي طَرِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) أي في الطريق الذي سلكه السالك ليصل إلى القرب من الله تعالى (إِلَّا مَنْ تَبَحَّرَ) أي توسَّع (فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ) وهي ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام (وَعِلْمَ مَنْطُوقِهَا) المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق (وَمَفْهُومِهَا) المفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق (وَخَاصَّهَا) الخاص اللفظ الذي لا يتناول غير ما أريد به (وَعَامَّهَا) العام لفظ يستغرق الصلح من غير حصر (وَنَاسِخَهَا وَمَنْسُوخَهَا) النسخ رفع الحكم الشرعي بخطاب. واعلم أن الضمائر في قوله "منطوقها" وما بعده عائدة على الشريعة لكن لا بالمعنى المذكور بل بمعنى الألفاظ الدالة على ذلك المعنى. ففي الكلام نوع استخدام (وَتَبَحَّرَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ حَتَّى عَرَفَ مَجَازَاتِهَا وَاسْتِعَارَاتِهَا) والاستعارة مجاز علاقته المشابهة (وَعَبَّرَ ذَلِكَ) من كل ما يتعلق باللغة العربية (فَكُلُّ مُتَصَوِّفٍ فَاقٍ) إذ لا يتصور التصوف بدون الفقه كما لا تتصور البلاغة بدون النحو، ولذا قيل: من تصوف ولم يتفقه تزندق (وَلَا عَكْسَ اهـ<sup>١</sup>). لا يكون كل فقيه متصوفاً.

(وَقَالَ) سيد الطائفة الإمام أبو القاسم (الْجُنَيْدُ) رضي الله عنه (مَذْهَبُنَا) معاصر الصوفية (هَذَا مُقَيَّدٌ بِأَصُولِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ اهـ). بحيث لا يخرج عنها

---

<sup>١</sup>. أي ما قاله القطب الشعراني أيضاً.

ولا يخالفها (وَقَالَ) الجنيد (أَيْضًا: مَنْ لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ وَلَمْ يَكْتُبِ الْحَدِيثَ) ليس المراد بهذا مجرد حفظ ألفاظ القرآن وكتابة الحديث، بل المراد الحفاظ والكتابة المستلزمان لمعرفة ما في القرآن والحديث من الأحكام (لَا يُقْتَدَى) بالبناء للمجهول (بِهِ) نائب الفاعل (فِي هَذَا الْأَمْرِ) أي السلوك على طريق الصوفية (لِأَنَّ عِلْمَنَا) أي التصوف (مُقَيَّدٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ اهـ.) فمن لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث لم يعرف ما فيهما، ومن لم يعرف ما فيهما لا يقتدر على التقييد بهما، ومن لم يتقيد بهما ضل عن طريق الحق، ومن كان كذلك لا يقتدى به في الدين.

(وَقَالَ) القطب عبد الوهاب (الشَّعْرَانِيُّ: وَكَانَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ) رضي الله عنه وبعد صيرورته من بعض مريديه (وَ) بعد (تَسْلِيمِهِ لِلْقَوْمِ) أي الصوفية (مِنْ أَعْظَمِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ طَائِفَةَ الصُّوفِيَّةِ قَعَدُوا عَلَى أَعْظَمِ أَسَاسِ الدِّينِ) أي ثبتوا على قواعد الدين الشبيهة بأساس البناء (مَا يَقَعُ) ويظهر (عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنَ الْكَرَامَاتِ، وَالْخَوَارِقِ) عطف الخوارق على الكرامة من عطف التفسير لأن الكرامة هي الخوارق للعادة التي تظهر على أيدي الأولياء كالمشي على الماء والطيران في الهواء وقطع المسافة البعيدة في لحظة. وينبغي أن يعلم أن كل كرامة خارق للعادة وليست كل خارقة للعادة كرامة لجواز أن تكون معونة كالتى قد تظهر على يد المؤمن الذى لا يكون من أولياء الله تعالى بالمعنى الخاص أو استدراجا كالتى تظهر على أيدي السحرة والكهنة (وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) أي ما ذكر من الكرامات والخوارق (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة. قال في القاموس: وما رأيته قطُّ ويضم

ويخففان، وَقَطَّ مشددة مجرورة بمعنى الدهر مخصوص بالماضى أي فيما مضى من الزمان أو فيما انقطع من عمري اهـ. قال ابن هشام في المغنى: قَطَّ على ثَلَاثَةِ أوجه أحدها أن تكون ظرف زَمَانٍ لاستغراق مَا مضى، ثم قال: وتختص بالنَّفْيِ يُقَالُ مَا فعلته قَطَّ والعامة يَقُولُونَ لَا أَفْعَلُهُ قَطَّ وَهُوَ لحن اهـ. (لَفَقِيهِ) أي عالم بالفقه (إِلَّا إِنْ سَلَكَ) الفقيه (مَسَلَكَهُمْ) أي الصوفية (كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ) قال الشعراني (وَكَانَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ) أي قبل اجتماعه بالإمام أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه (يُنَكِّرُ عَلَى الْقَوْمِ) أي الصوفية (وَيَقُولُ: هَلْ لَنَا طَرِيقٌ) في الدين (غَيْرَ الْكِتَابِ) أي القرآن (وَالسُّنَّةِ) أي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (فَلَمَّا ذَاقَ) عز الدين (مَذَاقَهُمْ) أي سلك طريقهم ودخل في غمارهم (وَقَطَعَ سِلْسِلَةَ الْحَدِيدِ بِكَرَاسَةِ الْوَرَقِ) كرامة له من الله تعالى (صَارَ يَمْدَحُهُمْ كُلَّ الْمَدْحِ اهـ.) انتهى مقاله الشعراني (هَذَا) الذى ذكر في هذا الجواب (فِي مَا هِيَ التَّصَوُّفِ) أي في حقيقته (وَفِي الصَّادِقِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ) في سلوكهم طريقة التصوف.

(وَأَمَّا مَنْ انْتَسَبُوا إِلَيْهِمْ) أي ادعوا أنهم سلكوا طريقة الصوفية وأظهروا شيئاً من أوصافهم كلبس المرقعة وجبة الصوف ونحوهما وهم في الحقيقة كاذبون في الإدعاء وإنما فعلوا ذلك لأجل تحصيل بعض حظوظ أنفسهم (وَ) الحال أنهم (لَيْسُوا مِنْهُمْ فَلَا كَلَامَ فِيهِمْ) ولا بحث معهم (فَإِنَّهُمْ يَدْعُونَ التَّصَوُّفَ) أي يدعون أنهم من الصوفية (وَلَا يَفْقَهُونَ بِشُرُوطِهِ) الظاهرة والباطنة (وَالشَّرْطُ يُلْزَمُ مَنْ عَدِمَهُ الْعَدَمُ) أي عدم ما هو شرط فيه كالطهارة فإنها شرط لصحة الصلاة فمتى عدمت عدمت. وفي مثل هؤلاء قال ذو النون المصري رحمه الله تعالى، وهو من أئمة الصوفية:

وَبَعْضُ النَّاسِ يَلْبَسُهُ

مَجَانَهُ

وَلَيْسَ الْكِبَرُ مِنْ شَكْلِ

الْمَهَانَةِ

وَمَا مَعْنَى التَّصَنُّعِ

لِلْأَمَانَةِ

أَرَادَ بِهِ الطَّرِيقَ إِلَى

الْخِيَانَةِ

تَصَوَّفَ فَازْدَهَى بِالصُّوفِ

جَهْلًا

يُرِيكَ مَهَانَةً وَيُجِنِّ

كِبْرًا

تَصْنَعُ كَيْ يُقَالَ لَهُ

أَمِينٌ

وَلَمْ يَرِدِ الْإِلَهِ بِهِ

وَلَكِنْ

وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُهُمْ:

لَيْسَ التَّصَوُّفُ بِالْفُؤُطِ مَنْ قَالَ ذَاكَ فَقَدْ غَلَطَ

إِنَّ التَّصَوُّفَ يَا فَتَى وَلَكِنَّهُ رُوحٌ يَذُوبُ وَيَقْطُرُ

(فَمَنْ حَكَمَ عَلَى جَمِيعِ الصُّوفِيَّةِ بِحُكْمِ هَؤُلَاءِ الْمُتَسَبِّبِينَ) إِلَيْهِمُ (الْكَاذِبِينَ) فِي الْإِنْتِسَابِ (فَقَدْ أَخْطَأَ، إِذْ حَكَمَ عَلَى الشَّيْءِ بِحُكْمِ غَيْرِهِ، وَكَانَ كَمَنْ رَأَى تَمَثَّالَ فَرَسٍ عَلَى حَائِطٍ (فَقَالَ: "هَذَا فَرَسٌ"، وَكُلُّ فَرَسٍ صَهَّالٌ، فَهَذَا صَهَّالٌ" مُشِيرًا إِلَى ذَلِكَ) التَّمَثَالِ.

(وَمِثْلُ هَذَا) الْقِيَاسِ (سَفْسَطَةٌ) وَهِيَ الْقِيَاسُ الْمَوْفُوعُ مِنْ قَضَايَا كَاذِبَةٍ. وَالسَّفْسَطَةُ كَلِمَةٌ يُونَانِيَّةٌ مَعْنَاهَا الْحِكْمَةُ الْمَمْوَهَةُ (يَسْتَعْمِلُهَا الْمُنْكَرُونَ) لِلطَّرِيقَةِ الصُّوفِيَّةِ (لَيْسَتْ دَرَجُوتًا) أَيْ لِيُخَدَعُوا وَيَدْنُوا (بِهَا) أَيْ بِتِلْكَ السَّفْسَطَةِ (قُلُوبَ الْأَعْمَارِ) جَمْعُ غَمَرٍ مِثْلُ الْغَيْنِ مَعَ سُكُونِ الْمِيمِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَجْرِبِ الْأُمُورَ (وَهُمْ) أَيْ الْمُنْكَرُونَ (الْعَادُونَ) أَيْ الْمُجَاوِزُونَ لِلْحُدُودِ (بَلْ مَنْ حَكَمَ) بِ (أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَسَبِّبِينَ) إِلَى الصُّوفِيَّةِ (هُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ بِعُمُومِ الْإِسْمِ) وَالزِّي (فَقَدْ أَخْطَأَ أَيْضًا إِذْ حَكَمَ عَلَى الْكُلِّ بِحُكْمِ الْبَعْضِ وَكَانَ) أَيْ

الحاكم بما ذكر (كَمَنْ رَأَى تِمْسَاحًا يُحَرِّكُ فَكَّهُ) أي لحيه بفتح اللام (الأعلى وهو حيوان، فقال: كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَعْلَى. وَلَا يَخْفَى عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ) بضم الميم وسكون السين أي بقية (مِنَ الْعَقْلِ فَسَادُ هَذَا الْقِيَاسِ) لخروجه عن ترتيب القياس وشروطه (فَمَنْ رَأَى إِنْسَانًا مَجْنُونًا، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا مَجْنُونٌ، وَهُوَ إِنْسَانٌ، فَكُلُّ إِنْسَانٍ مَجْنُونٌ. فَلَا شَكَّ أَنَّهُ هُوَ الْمَجْنُونُ. وَهَذَا الْقَدْرُ) المذكور (كَافٍ فِي الْجَوَابِ لِمَنْ سَاعَدَهُ التَّوْفِيقُ) وهو خلق قدرة الطاعة في العبد (وَلَكِنْ الْمَخْذُولُ) وهو الذي لم يساعده التوفيق (لَا يَنْفَعُهُ التَّحْقِيقُ) وهو إثبات الشيء بالدليل (بَلْ يَقُولُ: إِنَّهُ) أي التحقيق (تَمْوِيَّةٌ) تطلية (وَتَرْوِيقٌ) أي تزيين وتحسين لخدع العوام.

(مَسْأَلَةٌ) فيمن لم يتقيد اليوم بأحد المذاهب الأربعة (إِذَا قِيلَ: مَا تَقُولُ فِي هَؤُلَاءِ الَّذِينَ نَبَذُوا) أي طرحوا ورموا وأبعدوا (الْيَوْمَ) أي في هذا الزمان. وهذا قيد لا بد منه (الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ) وتقدم بيان اقتصار الأمة الإسلامية على تقليدها (وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ اجْتِهَادًا مُطْلَقًا فِي الْمَسَائِلِ الدِّينِيَّةِ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا فِي دِينِهِمْ إِلَّا بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ) وقبل الخوض في الجواب عن هذا السؤال أقدم زيادة بيان لهذه المسألة:

اعلم أن مسلمي البلاد العربية في هذه الأزمنة المتأخرة قد افترقوا إلى فرق قبل افتراق مسلمي البلاد الإندونيسية. فرقة تعض الإسلام بنواجزها، وفرقة متأرجحة بين الإسلام والكفر، وفرقة ملحدة. أما الفرقة المتأرجحة بين الإسلام والكفر فمنهم: منصور فهمي الذي عاش بين سنة ١٨٨٦ - سنة ١٩٥٩ ميلادية فإنه قال في رسالة موضوعها "حالة المرأة في التقاليد الإسلامية": محمد يشرع لجميع الناس ويستثني نفسه، ومع أنه كان المشرع الذي ينبغي أن يخضع

لما يدعو إلى تطبيقه على الآخرين إلا أنه كان له ضعفه واختص نفسه ببعض المزايا. وقال أيضا: ولقد حد النبي من نظام تعدد الزوجات إلا أنه تعدى بالنسبة إلى نفسه ما وضعه من حدود للآخرين، فمع أن بقية المؤمنين لم يكن في مقدورهم أن يتزوجوا بأكثر من أربع نساء فإن محمدا أجاز لنفسه أن يتزوج بأكثر من ذلك. هذا كما أنه استلزم لشرعية الزواج دفع مهر ووجود شهود إلا أنه في زواجه عفى نفسه من المهر والشهود. وهكذا مضى منصور فهمى في كتابه على هذه الوتيرة، على أن فترة الشك لم تطل عند منصور فهمى فقد رجع إلى حظيرة الإسلام منذ سنة ١٩١٥م. والله أعلم. ومنهم: طه حسين، فإنه سنة ١٩٢٦م أصدر كتابه "في الشعر الجاهلي"، وقال فيه: للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل وللقرآن أيضا أن يحدثنا أيضا، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي إلى آخر ما قال. فطه حسين يقرر أنه من حيث إنه مسلم مؤمن بالإسلام يعتقد صحة كل ما جاء في القرآن الكريم عن إبراهيم وإسماعيل ولكنه من حيث إنه عالم أديب لا يؤمن ولا يقر بشيء مما تقدم. ومنهم: أمين الخولي، فإنه يعتقد الآراء التي رآها طه حسين وراح يروجها ويدعو إليها.

وأما الفرقة الملحدة فإنما أعنى بها الفرقة الذين يظهرون الإسلام ويمتعضون إذا وصفوا بالزيف والإلحاء. ومع ذلك يطعنون أصوله ويجحدون بعض ما هو مجمع عليه ومعلوم بالضرورة منه ويشككون في بعض آيات القرآن ويسمعون الملاحدة من الترك الكماليين ومقلداتهم مصليين ويدافعون عنهم بألستهم وأقلامهم. ومن هؤلاء على عبد الرزاق ومحمود عزمي والآنسة هانم محمد.

وأما الفرقة التي تعض الإسلام بنواجزها فإنها تنقسم إلى قسمين، قسم تمسكوا بالمذاهب الأربعة المتبوعة بأقوال علمائها، وقسم قالوا بعدم الإقتصار



على المذاهب الأربعة وعدم التقييد بالإجماع الذى هو عندهم لم يتحقق ثبوته في أي عصر من العصور. وكان على رأس هذا القسم محمد عبده وتلميذه رشيد رضا ومحمد أبو زيد وغيرهم ممن نادوا بفتح باب الاجتهاد. ومما نقل عن محمد عبده أنه قال: أما ما جاء في القرآن فعلى العين والرأس، وأما ما جاء في الحديث فعلى العين والرأس، وأما ما قاله الأئمة فهم رجال ونحن رجال اهـ. وهذا القول ناشئ من فكرة حر له العقل والفكر بمعنى أن الانسان حر في عقله وفي فكره فله أن يعقل ما شاء وأن يفكر ما شاء لا يجب عليه أن يتقيد بعقل غيره وفكر غيره بل لا يجوز له أن يقلد غيره. قال محمد أبو زيد: ولقد كان تقليد الناس بعضهم بعضا سببا كبيرا في الضلال والحيرة فقد يفهم أحد الفقهاء فهما ويكون خطأ فيقلده الناس ويصير هذا الفهم دينا تمشى عليه التقاليد وتؤلف فيه الكتب وانك لتجد كثيرا من المسائل التي اشتهرت وأجمع الناس عليها بالتقليد لا أصل لها في الدين إلا رواية ملفقة أو حديثا مكذوبا، وكثيرا ما اندست روايات وأحاديث في تفسير القرآن وتحكمت فيه بحسن نية المفسرين حتى صارت قاعدة يطبقون القرآن عليها فما وافقها منه أخذوه وما عارضها أولوه أو نسخوه انتهى بحروفه.

ثم هذا القسم الثانى ينقسم أيضا إلى قسمين، قسم فتح باب الاجتهاد لمن هو أهل له، وقسم فتحه مطلقا حتى للعوام الذين لم يعرفوا اللغة العربية. أما الأول ففيه خلاف مبين فى الاصول. وأما الثانى فبطلان قوله مدرك بالبداهة، وذلك بأن منبع الدين القرآن وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلاهما عربى فالدين عربى، وكيف يدرك حقيقة الدين من لا علم له باللغة العربية أو كيف يقدر على استنباط الأحكام الشرعية من لا يعرف معانى القرآن والأحاديث النبوية. فلو سمعت رجلا يقول إني عارف بالعلوم التي حواها

هذا الكتاب وهو باللغة الإنجليزية وذاك الرجل المدعى لا علم له باللغة الإنجليزية بعد لامتلاً فوك ضحكا عجباً من جهله وغباوته أو ما امتلاً فوك ضحكا عجباً من غباوة من يقول إني لا أتبع في ديني إلا القرآن والحديث وهو بعد لم يعرف شيئاً من اللغة العربية. فإن قال: إني عرفت مقاصد القرآن والأحاديث النبوية من ترجمتهما. قلنا: ترجمة القرآن ليست قرآناً وترجمة الحديث ليست حديثاً. ثم من أين تأمن الخطأ في تلك الترجمة أو عدم المطابقة للمترجم ؟. ولنمسك عنان القلم ولنرجع إلى ما كنا بصددده فنقول:

(أُجِيبَ) ذلك السؤال بقولنا (إِنَّهُمْ) أي الذين نبذوا المذاهب الأربعة اليوم وزعموا ما ذكر (قَوْمٌ حَيَارَى) بفتح الحاء والراء مقصوراً، جمع حيران أو حائر كما في القاموس (فِي أَمْرٍ دِينِهِمْ) ولذلك تراهم (تَضْطَرُّبُ أَقْوَالُهُمْ) لعدم قاعدة تجمعهم (وَتَزَلُّزَلُ أَقْدَامُهُمْ) بحيث لا يثبتون و (لَا يَسْتَقِرُّونَ عَلَى شَيْءٍ) فتارة يقولون في مسألة هكذا وتارة يقولون هكذا (تَحْسِبُهُمْ جَمِيعًا) على أمر واحد (وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى) لاختلاف آرائهم (يَدْعُونَ إِلَى اجْتِهَادٍ) أي يدعون أنهم قادرون على الاجتهاد (وَ) الحال أنهم (لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ) وكيف كانوا أهلاً للاجتهاد وهم صفر الأيدي عن أدواته وآلاته. والاجتهاد افتعال من الجهد بفتح الجيم، وهو الطاقة والمشقة، ويقال: جهد كمنع جد كاجتهد كما في القاموس. وفي المستصفي ما نصه: عبارة عن بذل الجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد فيقال اجتهد في حمل حجر الرحا ولا يقال اجتهد في حمل خردلة لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة والاجتهاد التام أن يبذل الوسع في الطلب بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب اه. وقال

ابن السبكي في جمع الجوامع: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم. والمجتهد الفقيه وهو البالغ العاقل العارف بالدليل العقلي والتكليف به ذو الدرجة الوسطى لغة وعربية وأصولا وبلاغة ومتعلق الأحكام من كتاب وسنة وإن لم يحفظ المتن. وقال الشيخ الإمام: هو من هذه العلوم ملكة له وأحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم بها مقصود الشارع. ويعتبر قال الشيخ الإمام لإيقاع الاجتهاد لا لكونه صفة فيه كونه خبيرا بمواقع الاجماع كير يخزقه والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول وشرط المتواتر والآحاد والصحيح والضعيف وحال الرواة وسير الصحابة. ويكفي في زماننا الرجوع إلى أئمة ذلك اه. مع حذف يسير. وقال الإمام أبو عمرو ابن الصلاح: المَفْتُون قسمان مستقل وغيره، ثم بين المستقل، قال: وهو شيء قد عدم من أعصار. والقسم الثاني الذي ليس بمستقل، وهذا أيضا قد عدم من دهر طويل وصارت الفتوى إلى المنتسبين إلى المذاهب المتبوعة.

وللمفتي المنتسب أربعة أحوال: أحدها أن لا يكون مقلدا لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لاتصافه بصفة المستقل وإنما ينسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد - ثم حكى من قال ذلك من أئمة أصحابنا - ثم قال: ودعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا لا يستقيم ولا يلائم المعلوم من حالهم أو حال أكثرهم. قال: ثم فتوى المفتي في هذه الحالة كفتوى المستقل في العمل بها والاعتداد بها في الإجماع والخلاف. قال الأذرعى: وهذا شيء قد انطوى أيضا. الحالة الثانية أن يكون مجتهدا مقيدا في مذهب إمامه مستقلا بتقرير أصوله بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده. وشرطه كونه عالما بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلا بصيرا بمسالك الأقيسة والمعاني تام الارتياض في التخريج والاستنباط قيما بإلحاق ما ليس منصوصا عليه لإمامه بأصوله ولا يعرى عن شوب تقليد له

لإخلاله ببعض أدوات المستقل - إلى أن قال - وهذه صفة أصحاب الوجوه. الحالة الثالثة أن يكون فقيه النفس حافظ مذهب إمامه عارف بأدلته قائم بتقريرها يصور ويحرر ويقرر ويمهد ويزيف ويرجح لكنه قصر عن أولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب أو الارتياض في الاستنباط أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المئة الرابعة الذين رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج. الحالة الرابعة أن يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته فهذا يعتمد نقله وفتواه به فيما يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه وتفريع المجتهدين فيه وما لا يجده منقولاً إن وجد في المنقول معناه بحيث يدرك بغير كبير فكر أنه لا فرق بينهما جاز إلحاقه به والفتوى به وكذا ما يعلم اندراجهم تحت ضابط مذهب في المذهب وما ليس كذلك يجب إمساكه عن الفتوى فيه. قال النووي: فهذه أصناف المفتين، وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب وفقه النفس فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد باء بأمر عظيم اه. قال الشهاب أحمد بن محمد بن الهائم المصري بعد نقله هذا الكلام: وليت ابن الصلاح أثبت حالة خامسة على طريق الرخصة بحسب هم أهل هذا العصر وقصور قواهم عن بلوغ هذه الرتبة الرابعة فلا تكاد تجد مفتياً بالشرط الذي اعتبره في المرتبة الرابعة اه نقله شارح الاحياء.

فإذا عرفت هذا الذي ذكرته في الاجتهاد والمجتهد والمفتي عرفت أن الاجتهاد ليس أمراً سهلاً المنال يناله كل من أراده من النساء والرجال. ولذلك ذكر الشعراني أنه لم يدع الاجتهاد المطلق بعد الأئمة الأربعة إلا ابن جرير ولم يسلم له. ثم إن هؤلاء الذين يدعون الاجتهاد (يُنَكِّرُونَ التَّقْلِيدَ) على من قلد

أحد الأئمة الأربعة رضي الله عنهم (وَهُمْ) أي والحال أنهم (مَغْلُوثُونَ بِغُلِّهِ) أي بغلّ التقليد بضم الغين المعجمة وإضافة غلّ للتقليد من إضافة المشبه به للمشبه بمعنى أن التقليد لا ينفكّ عنهم كما لا ينفكّ الغلّ عن المغلول، وذلك أنهم (يَأْبُونَ) أي يمنعون (تَقْلِيدَ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ) كالامام الشافعي وأمثاله رضي الله عنهم (وَ) لكنهم (يُقَلِّدُونَ أَكَابِرَهُمْ) ورؤسائهم (الضَّالِّينَ) عن طريق الحق، وهم (يُحَرِّمُونَ) على أنفسهم وعلى غيرهم (التَّقْلِيدَ وَهُمْ) في الحقيقة (مُقَلِّدُونَ) لأنهم إنما عرفوا بعض الأحكام الشرعية بالتلقف عن غيرهم لكنهم ظنوا أن الانسان إذا سأل غيره عن دليل وجوب الصلاة مثلاً فأجابه بقوله: دليله قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ} فإنه عارف بدليل وجوب الصلاة فهو منفك عن التقليد وهذا الظن خطأ، لأن الانسان لا ينفك عن التقليد حتى عرف الدليل وعرف وجه دلالاته على المدلول بالنظر من نفسه، فلو عرفه المسئول وجه الدلالة فأخذه من غير نظر بنفسه لم ينفك أيضاً عن التقليد لأن غايته أنه يحكى قول غيره.

ثم اعلم أن التقليد لغة مصدر من قلدت النعم قلادة جعلتها في عنقها. وعرفنا أخذ القول من غير معرفة دليله. وقال الغزالي: التقليد قبول قول بلا حجة. وأركانه أربعة، أحدها عين التقليد؛ والثاني المقلد بكسر اللام، وشرطه أن لا يكون مجتهداً؛ والثالث المقلد بفتح اللام، وشرطه أن يكون مجتهداً؛ والرابع المقلد فيه، وهو الحكم الشرعي العملي. وحكمه أنه واجب على كل من لم يبلغ درجة الاجتهاد، وحرام على من بلغها، وهو المعبر عنه بالعامي. فإن قلت: ما الدليل على وجوب التقليد على العامي؟ قلنا: أما الدليل السمعي فقولته تعالى: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}. وأما الدليل العقلي فإنا قد

علمنا أن الاجماع منعقد على أن العامي مكلف بالأحكام، وتكليفه طلب رتبة الاجتهاد محال، لأنه يؤدي إلى أن ينقطع الحرث والنسل وتتعطل الحرف والصنائع ويؤدي إلى خراب الدنيا لو اشتغل الناس بمجملتهم بطلب العلم، وذلك يرد العلماء إلى طلب المعاش ويؤدي إلى اندراس العلم بل إلى إهلاك العلماء وخراب العالم، وإذا استحال هذا لم يبق إلا سؤال العلماء. فإن قلت: إن هذه الآية المذكورة إنما أنزلت في المشركين الذين زعموا أن الله لم يرسل رسولا من الانس وقالوا لو شاء ربنا لأنزل ملائكة ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين فلا تدل على وجوب التقليد في الاحكام على المسلمين. قلنا: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ما لم يرد لتخصصه دليل. فالمراد بهذه الآية أمر العوام بسؤال العلماء إذ ينبغي أن يتميز السائل عن المسئول فمن هو من أهل العلم مسئول وليس بسائل.

**فإن قلت:** سلمت أن العبرة بعموم اللفظ ولكن المراد بالسؤال في الآية غير التقليد لأن المراد به السؤال عن الدليل ليعرفه السائل فيخرج من حدود التقليد. قلنا: لما خصصت السؤال بالسؤال عن الدليل؟، واللفظ مطلق عام وما المانع من أن المراد وجوب السؤال عما يحتاج إليه المكلف مما لا يعلمه أعم من أن يكون دليل الحكم أو عينه فإن كان محتاجا إلى الدليل بأن كان من أهل النظر فليسأل عن الدليل وإن كان غير محتاج إليه بل إلى الحكم بأن لم يكن من أهل النظر فليسأل عن الحكم.

**فإن قلت:** ليس المراد كما زعمت بل المراد وجوب السؤال عن الدليل خاصة. قلنا: هات بنص صريح قاطع من القرآن أو الحديث يدل على ما قلته فإن غيره غير مقبول عندك.

**فإن قلت:** إنك وجب على العامي السؤال عن الدليل ليخرج من التقليد، لأن التقليد في أمور الدين لا يجوز. قلنا: فقد أوجبت عليه الاجتهاد وتكليف العامي بالاجتهاد في الاحكام تكليف بما لا يطاق وذلك محال إذ من العوام من هو قريب من البهائم.

**فإن قلت:** إن للعامى عقلا يستعين به على ذلك على النظر والاجتهاد كما أن للعالم عقلا يستعين به على ذلك فهما سواء فى القدرة على الاجتهاد فلا يجوز للعامى التقليد كما لا يجوز للعالم. قلنا: قولك هذا أيضا هى قول من قال إن لرئيس الجمهورية الإندونيسية عقلا ولرعاة الغنم والبقر عقولا، فكما يقدر رئيس الجمهورية على سياسة البلاد الإندونيسية بعقله فليقدر هؤلاء الرعاة على سياستها بعقولهم فهما سواء. فمن قال مثل هذا القول صار اضحوكا للنسوان ومسخرات الصبيان. ومن أنكر تفاوت العقول فضحكته شواهد العيان.

**فإن قلت:** إنما الواجب على العامى السؤال عن الدليل من قرآن أو حديث، وذلك غير الاجتهاد. قلنا: إنما الاجتهاد فيما لا دليل فيه قطعى. أما ما فيه دليل قطعى فلا اجتهاد فيه. فإذا وقعت واقعة للعامى وليست منصوصة فى القرآن ولا فى الحديث إذ علمنا أن تلك الواقعة إنما وقعت بعد زمان النبى صلى الله عليه وسلم قطعاً فسأل عالماً فلم يجد العالم فى القرآن ولا فى الحديث نصاً قاطعاً فماذا وجب على العالم المسئول؟، فإن أوجبت عليه التوقف فقد عطلت الواقعة عن الحكم، وإن أوجبت عليه الجواب فقد أوجبت عليه الاجتهاد، ثم ماذا على العامى السائل؟ يجب عليه الأخذ بقوله أم يحرم عليه ذلك؟ فإن أوجبت عليه الأخذ فقد أوجبت عليه التقليد، وإن حرمت عليه الأخذ فقد أوقعته فى الحرج. فإن قلت: إنما وجب على المسئول تعريف السائل ذلك الدليل ليخرج عن التقليد. قلنا: معرفة الدليل من غير معرفة الدلالة لا تخرج عن التقليد، كمن سمع من غيره أن السموات والأرض وما فيهما دلائل لوجود الله تعالى فاعتقد ذلك بلا استدلال حصل منه فإنه لا يخرج بذلك من زمرة المقلدين، لأنه اعتقد وجود الله تعالى تقليداً فهو كحمار الرحى الذى سار منه هو الذى سار إليه.

**فإن قلت:** وجب على السائل العامى معرفة وجه الدلالة ليخرج من دائرة التقليد. قلنا: تكليف العوام بذلك إيقاع فى حرج عظيم، لأنه تكليف بتحصيل علوم كثيرة تكون آلة للاجتهاد ليس فى طاقة العوام. وتكليفهم بذلك يستدعى إلى تعطيل مكاسبهم

ومعاشهم واضطرار العلماء إلى المكاسب لتحصيل المعاش، وذلك يجزّ إلى اندراس العلوم بل إلى خراب الدنيا بالكلية كما تقدم.

فإن قلت: قد قال الله تعالى في سورة النحل: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ}، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ» رواه الحاكم فهل في الوقائع شيء لم يكن حكمه منصوصا في القرآن ولا في الحديث؟. فإن قلت: نعم، فقد كذبتكم بالقرآن وبرسول الله صلى الله عليه وسلم، وإلا فلا سبيل إلى التقليد. قلنا: لا يلزم من كون القرآن تبيانا لكل شيء وهدى ولا من كون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بها فلن يضل أن يكون جميع أحكام الوقائع منصوصا فيهما نصا صريحا يدرکہا كل أحد بل بعضها مذكور فيهما على سبيل التصريح وبعضها مذكورة فيهما على سبيل الإشارة والتلويح يدرك بالتدبر والفكر والاعتبار والاستنباط بل وبعض الآيات لا يعلم معناه إلا الله تعالى ويدل على ذلك قوله تعالى: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ}، وقوله تعالى: {وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ}، وقوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}، وقوله تعالى: {إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}، وغير ذلك من الآيات الدالة على تفاوت إدراك الناس في إدراك معاني القرآن. ولا يقدح في كون القرآن والسنة تبيانا لكل شيء وهدى أن يكون المدرك لما دلّا عليه بعض الناس لا جميعهم لأنه إذا أدركه بعضهم فقد تبين لجميعهم واهتدوا إليه، لأن



العالم المدرك وجب عليه أن يبين للناس ما أدركه وعلمه. فإن قلت: فهل لما تقدم من عدم النص على المسئلة الواقعة من مثال؟. قلنا: نعم. إنا قد علمنا يقينا أن المسرة والبرقية والمذيع لم تكن موجودة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فإذا رُئي الهلال في بلد ووصل الخبر إلى بلد آخر بواسطة تلك الآلات فهل يجب على أهل هذا البلد الآخر الاعتماد على ذلك الخبر في الصوم أو الإفطار أو يحرم أو يجوز أو يكره أو يكون خلاف الأولى؟. ولا يخلو من أحد هذه الأحكام الخمسة. وكان أهل ذلك البلد الآخر عوام. فهل أوجبت عليهم الاستدلال بالكتاب والسنة؟. وذلك شطط وتكليف بما لا يطاق، أو سؤال العلماء والأخذ بقولهم؟. وذلك تقليد، أو التوقف؟. فإن قلت: إن الله تعالى قال: **{وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}**. وهذه الآية تدل على منع التقليد مطلقا، لأنه ليس بعلم. قلنا: كما تدل ظاهر هذه الآية على منع التقليد يدل على منع الاجتهاد أيضا، لأن حصول الحكم بالاجتهاد ليس بعلم، لأن الاجتهاد كما تقدم بيانه تحصيل ظن بحكم، لكن الأمر ليس كما زعمت، بل المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن واستعماله كذلك شائع ذائع في كلام العرب. فإن منعت التقليد تمسكا بهذه الآية فامنع أيضا الاجتهاد تمسكا بها أيضا. فإن قلت: كيف حملتم العلم في هذه الآية على ما يشمل الظن؟ واتباع الظن مذموم لقوله تعالى: **{إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ}**، وقوله تعالى: **{وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا}**، وقوله تعالى: **{مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ}**. فهذه الآيات تأتي في معرض الذم. قلنا: إن الله تعالى قال: **{إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ}** ومفهومه أن بعضه ليس بإثم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما حكاه عن ربه: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي،

فَلْيُظَنِّ بِـي مَا شَاءَ» رواه الشيخان. فلو كان جميع الظنون شرا لما خيّر العبد فيما شاء من الظنون، فوجب حمل الآيات المذكورة على ظن مجرد عن دليل ليس مبنيًا على أصل ولا تحقيق نظر. كيف لا، وأكثر الأحكام ظني. فإن قلت: سلمت أن المراد بالعلم ما يشمل الظن، ولكن التقليد ليس بعلم ولا ظن مستندا إلى دليل. قلنا: سلمنا أن التقليد ليس بعلم، ولكن لا نسلم أن تقليد العوام للعلماء ليس ظنا مستندا إلى دليل، فإن العوام ظنوا أن الحق مع العلماء وعرفوا أنهم لا طريق لهم إلى معرفة الحق إلا سؤال العلماء فوجب عليهم سؤالهم واستفتائهم، فإذا سألوهم واستفتوهم فأفتوا وجب عليهم قبول فتواهم بدليل الإجماع فإن الصحابة أجمعوا على أنهم يفتنون العوام ولا يأمرؤنهم بنيل درجة الاجتهاد فقبول العوام فتاوى العلماء قبول قول الغير بحجة. فإن قلت: إن الله تعالى قال: {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ}، وقال تعالى: {لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ}، وقال: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}. فهذا كله أمر بالتدبر والاستنباط والاعتبار، والمقلد تارك للتدبر والاستنباط والاعتبار، فظهر أن التقليد مذموم. قلنا: قد علم بالمشاهدة أن العوام ليسوا أهلا للتدبر والاستنباط والاعتبار فليس ما ذكر خطابا مع العوام فلم يبق مخاطب إلا العلماء.

فإن قلت: قوله تعالى: {فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} يدل على وجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة فقط. قلنا: والسنة تدل على وجوب الرجوع إلى الإجماع، والإجماع يدل على وجوب قبول فتاوى العلماء كما قدمنا فصار جميع ذلك منزلا فهو المتبع دون أقوال العباد.

**فإن قلت:** إذا أوجبتم على العوام تقليد العلماء فهل يعلم صدق العلماء ضرورة أم لا؟. فإن قلتم يعلم ضرورة فقد خالفتم الضروري، وإن قلتم لا يعلم ضرورة فلا بد من دليل يدل على صدق العلماء. فإن لم يكن دليل فالتقليد اعتماد على الجهل. قلنا: دليل الصدق المعجزة، فيعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم بمعجزته ويعلم صدق كلام الله تعالى بإخبار الرسول عن صدقه ويعلم صدق أهل الإجماع بإخبار الرسول عن عصمتهم، لأنه قال: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ» ويجب على العوام قبول فتاوى العلماء لا بمعنى اعتقاد صدقهم ولكن من حيث دل الإجماع على أن فرض العوام ذلك سواء كذب العلماء أم صدقوا، أخطأوا أم أصابوا فقبول فتاويهم لزم بحجة الإجماع، فهو قبول قول بحجة فلم يكن تقليدا بهذا المعنى وإن كان تقليدا من حيث إن العوام لم يعرفوا أدلة تلك الفتاوى كما يجب على القاضى الحكم بقول العدول لا بمعنى اعتقاد صدقهم ولكن من حيث دل السمع على تعبد القضاة باتباع غلبة الظن صدق الشاهد أم كذب.

**فإن قلت:** أتحيلون الخطأ على مقلدكم أم تجوزونه؟. فإن جوزتم الخطأ عليه فأنتم على شك في صحة مذهبكم، وإن أحلتموه فبم عرفتم استحالاته؟ بضرورة أم بنظر أو بتقليد ولا دليل. فإن قلتموه في قوله إن مذهبه حق فبم عرفتم صدقه في تصديق نفسه، وإن قلتم فيه غيره فبم عرفتم صدق المقلد الآخر، وإن عولتم على سكون النفس إلى قوله فبم تفرقون بين سكون نفوسكم وسكون نفوس النصارى واليهود وبم تفرقون بين قول مقلدكم إلى صادق محق وبين قول مخالفكم؟. قلنا: لسنا نحيل الخطأ على مقلدنا لأننا نعلم يقينا أنه ليس بمعصوم ولكننا نعلم أنه أعلم منا بكثير والأعلم أحق أن يتبع ويقبل قوله من غيره لأنه أبعد عن الخطأ من غيره ولأن الله تعالى تعبدنا بسؤال

أهل العلم ولو لم يكونوا أحق أن يتبعوا ويقبل أقوالهم لما كان فيما تعبدنا الله بسؤالهم فائدة. وأما سكون نفوسنا إلى مذهبه فليس كسكون نفوس اليهود والنصارى إلى مذهبهم لأننا إنما سكنت نفوسنا إلى مذهبه وقبلنا فتاويه بحجة شرعية وهي الإجماع على قبول فتاوى العلماء وهو منهم وعلى عدالة رواة مذهبه وناقلى فتاويه ولم يعارضها حجة أخرى أقوى منها. وأما سكون نفوس اليهود والنصارى إلى مذهبهم فسكون بمحض التقليد إذ قد جاءت المعجزة ببيان بطلان مذهبهم وتقاليدهم فلم يقبلوها وأصروا على إنكارها فسكونهم محض تقليد وعناد.

**فإن قلت:** من أين علمتم أن مقلدكم أعلم منكم بكثير؟. قلنا: من أمرين، الأول ما تواتر إلينا من أخباره وما تناقله الرواة من أقواله وفتاويه وآثاره. الثانى أن كل أحد استشعر من نفسه أنه دون أستاذه فى العلم. ولنضرب لهذا مثالا: أن تلاميذ الشيخ محمد هاشم التبوراني لا يستشعر أحد منهم من نفسه أنه فوقه أو يساويه فى العلم بل دونه بكثير. والشيخ محمد هاشم تلميذ الشيخ محمد محفوظ الترمسي ثم المكى، وهو لا يساويه أيضا. والشيخ محمد محفوظ تلميذ السيد البكري المكى وهو لا يساويه أيضا. والسيد البكري تلميذ السيد أحمد بن زبى دخلان وهو لا يساويه. والسيد أحمد تلميذ الشيخ عثمان الدمياطي وهو لا يساويه. والشيخ عثمان تلميذ الشيخ محمد الشنواني وهو لا يساويه. والشيخ محمد الشنواني تلميذ الشيخ عيسى البراوي وهو لا يساويه أيضا. وهكذا إلى الإمام الشافعي. فلو فرضنا أن كل تلميذ دون شيخه بال عشر، فإذا نسب أحد تلاميذ الشيخ محمد هاشم 'لى الشيخ عيسى البراوي كان ثلاثة أعشاره، ثم انظر كم بينه وبين الإمام الشافعي من الوسائط ثم انسب إليه تعرف النسبة بينهما، ولعلها لم تبلغ نصف الواحد فى المائة. فإذا

ادعى أحد تلاميذ الشيخ محمد هاشم أنه يساوى الشيخ عيسى البراوي في العلم فلعل كل من سمع دعواه ينسبه إلى الجنون أو ليس فوق الجنون دعوى من ادعى أنه يساوى الإمام الشافعي وأمثاله وقال هم رجال ونحن رجال.

**فإن قلت:** سلمت أن مقلدكم عالم من العلماء ومجتهد من المجتهدين ولكن بم عرفتم أن رواية مذهبه ثقات عدول. ولعلمهم قالوا من عند أنفسهم ما لم يقله. قلنا: أن رواية مذهبه قد بلغوا حدا لا يمكن تواطؤهم على الكذب وكلهم علماء والظاهر أن العلماء كلهم عدول فلا تسقط عدالتهم بمجرد الاحتمال.

**فإن قلت:** إن لمعرفة مراتب الفضل والعلم أدلة غامضة ليس دركها من شأن العوام حتى قيل لا يعرف قدر العالم في علمه إلا من كان فوقه في العلم أو ساواه أو قاربه. فكيف عرفتم أن مقلدكم أعلم وأن رواية مذهبه علماء وأنتم عوام؟. قلنا: من مرض له طفل وهو ليس بطبيب فسقاه دواء برأيه كان متعديا مقصرا ضامنا. ولو راجع طبيبا لم يكن مقصرا فإن كان في البلد طبيبان فاختلفا في الدواء فخالف الأفضل عد مقصرا. ويعلم أفضل الكبييين بتواتر الأخبار وبإذعان المفضول له وبتقديمه بآمارات تفيد غلبة الظن، فكذلك في حق العلماء يعلم الأفضل بالتسامع وبالقرائن دون البحث عن نفس العلم. والعامي أهل له فلا ينبغي أن يخالف الظن بالتشهي. فنحن في هذا الزمان نعرف بالتسامع وبالقرائن وتواتر الأخبار أن فلانا وفلانا وفلانا كانوا علماء وأن فلانا أعلم من فلان فنقبل ما روه لنا وما أفتونا به. وهكذا كانوا مع من تقدمهم إلى أن انتهى الأمر إلى صاحب المذهب.

**فإن قلت:** كيف وصفتهم هؤلاء الذين سميتهم علماء وزعمتهم أنهم رواية مذهب إمامكم بأنهم علماء ثقة عدول مع أنهم قالوا من عند أنفسهم ما لم

يقوله إمامكم ونسبوه له كقولهم هذا لا يجوز على مذهب الشافعي مثلاً مع أن الشافعي ليس له قول في تلك المسألة بعينها أوليس ذلك كذباً وافتراء يقتضى سقوط عدالتهم ورد مقالتهم وعدم قبول رواياتهم؟ قلنا: لو قالوا قال الشافعي كذا في هذه المسألة مع أنه لم يقل شيئاً فيها كان ذلك كذباً وافتراء، لكنهم قالوا حكم هذه المسألة كذا على مذهب الشافعي أي على ما تقتضيه قواعد مذهبه في مثل تلك المسألة فهم إنما نسبوا الحكم للشافعي لكونه جارياً على قواعده فليس ذلك كذباً وافتراء يقتضى سقوط عدالتهم ورد مقالتهم وعدم قبول رواياتهم. فتلك المقالة مسامحة أو مجاز، وليس في المجاز كذب.

**فإن قلت:** إن كثيراً ممن سميتهم علماء واتخذتهم أئمة خالف كثير من أقوالهم صريح الكتاب والسنة أوليس ذلكم عين اتخاذ الأنداد من دون الله. فاليهود والنصارى اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله وأنتم اتخذتم علمائكم وأئمتكم أرباباً من دون الله إذ من المعلوم أن اليهود والنصارى لم يعتقدوا أن أخبارهم ورهبانهم آلهة العالم وخالقوه ولكنهم أطاعوهم فيما يأمرهم به ونهاهم عنه وإن كان ذلكم مخالفاً لما في كتبهم فما أحلوه أخذوه وما حرموه حرموه فليس معنى اتخاذهم أرباباً إلا ذلكم فأنتم باليهود والنصارى أشبه من البيضة بالبيضة والتمرة بالتمرة. قلنا: إن هذه وقعة في العلماء شنيعة يمحها كل ذى أذن سمعية إذ هؤلاء حملة الشريعة وهؤلاء رواة الأخبار في كل أدوار وأعصار في أزمنة سالفة ودهور مختلفة فإذا حكمت عليهم بأنهم اتخذوا أرباباً من دون الله بتقليدهم لأئمتهم بطلت الثقة برواياتهم ولا يجوز الاعتماد على مقالتهم وببطلان الثقة بهم وعدم الاعتماد عليهم بطلت الشريعة والدين بالكلية إذ لم تصل الشريعة إلينا إلا بواسطةهم ولم تتصل لنا روايات الأخبار إلا برواياتهم فإذا كانوا مشركين بسبب تقليدهم لأئمتهم

فمن أين نعرف أن ما نحن عليه من الدين الآن هو ما جاء الرسول صلى الله عليه وسلم وأن هذا القرآن الذى بين أيدينا هو الذى أنزله الله عليه صلى الله عليه وسلم وأن هذه الأحاديث التى تناقلناها هي الأحاديث المنقولة عنه صلى الله عليه وسلم فلعلهم بدلوا وحرفوا وغيروا منذ أعصار كما بدلت وغيرت علماء اليهود والنصارى. ثم ما زعمت من أن كثيرا من أقوالهم مخالف للكتاب والسنة فليس الأمر كما قلت إذ كثير من الآيات والأحاديث صريح عند قوم كناية عند آخرين، ظاهر عند قوم مؤول عند آخرين، مبين عند قوم مجمل عند آخرين، محكم عند قوم متشابه عند آخرين، مجاز عند قوم حقيقة عند آخرين، فلا ينبغى لك أن تخطئ من خالفك أو تنسبه إلى مخالفة الكتاب والسنة إلا بدليل قاطع، فإن الفهوم مختلفة والموارد متباينة فلعل الذى زعمت أنه صريح أو ظاهر أو حقيقة أو كناية أو مؤول أو مجاز عند غيرك.

**فإن قلت:** يستثنى من هؤلاء علماء الحديث. قلنا: إن المتأخرين منهم صرحوا بأنهم مقلدون، فإن كانوا عالمين من أنفسهم أنهم مجتهدون وأظهروا للناس أنهم مقلدون فقد غشوههم فإن كانوا غاشين للأمة فقد بطلت عدالتهم فلم تقبل روايتهم وإن كانوا غير ذلك فهم مقلدون وأنت قد حكمت على المقلدين بالإشراك فسقطت روايتهم أيضا.

**فإن قلت:** نقبل رواية من لم يصرح بأنه مقلد ونترك رواية من صرح بذلك. قلنا: إذا ذهب أكثر السنة والآثار وضاع.

**فإن قلت:** إن هؤلاء الأئمة الذين زعمتم أنكم قلدتموهم قد منعوا من التقليد وحرموه. فإن مالكا رحمه الله قال تبعا لابن عباس رضي الله عنهما وعطاء: كل أحد مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه. وإن أبا حنيفة رحمه الله قال: حرام على من لا يعرف دليلي أن يفتي بكلامي.

وكان إذا أفتى أحدا بفتوى يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب. وأن الإمام الشافعي رحمه الله قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي. وكان يقول: إذا رأيتم كلامي يخالف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعملوا بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم واضربوا بكلامي الحائط. وقال للمزني حين قلده في مسألة: لا تقلدني يا أبا إبراهيم في كل ما أقول، وانظر لنفسك فإنه دين. وكان يقول في المسألة إذا رأى دليلها ضعيفا: لو صح الحديث لقلنا به وكان أحب إليّ من القياس. وفي رواية: إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي شيء لم يحل لنا تركه ولا حجة لأحد معه. وفي رواية: لا حجة لأحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كثروا لا في قياس ولا في شيء فإن الله تعالى لم يجعل لأحد معه كلاما وجعل قوله يقطع كل قول. وإن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله قل: لا تقلدوا في دينكم فإنه قبيح على من أعطي شمعة يستضيئ بها أن يطفئها ويمشي في الظلام. وكان يقول: لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم وخذوا الأحكام من حيث أخذوا اه. فأنتم أيها المقلدون خالفتموهم إذ فعلتم ما هم منعه. قلنا: إن هؤلاء الأئمة إنما كلموا من قاربهم في المرتبة في العلم ممن كان فيه قوة النظر كالمزني وأمثاله لا من كان مثلنا ممن قنع من العلم بالحكاية وتقليب الكراسة ولا الفلاحين والسوقيين الذين لا نصيب لهم من العلم رأسا وإلا لامتنعوا من الإفتاء واقتصروا على رواية القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم. وذلك الإقتصار على ما ذكر مما لا يفعله السلف ولا الخلف إذا كان الصحابة والتابعون ومن بعدهم لا يزالون يفتون الناس بما استنبطوه من القرآن والأحاديث من غير ذكر مأخذهم ولم



يكونوا مقتصرين على الرواية لأنهم جميعا عرفوا أن لو كلف كل أحد بتحصيل أدلة الأحكام لوقعوا في حرج عظيم.

**فإن قلت:** إنما أردت ما هو أسهل من ذلك، وهو أنه لما كان التقييد بمذهب معين لا نجد له دليلا من الكتاب ولا من السنة وأنا لسنا على يقين من أن كل واحد من أصحاب المذاهب على الصواب في جميع أقواله فلنترك التقييد بمذهب معين ولنبتع من كل مذهب ما نجد له دليلا من الكتاب والسنة ونترك ما وراء ذلك وليستفت العوام من شأؤا من العلماء في زمانهم **بعد لك فقلنا.** قال بعض العلماء إن العامي لا مذهب له. وكذلك كان المسلمون إلى القرن الثالث لا يلتزمون مذهبا واحدا بعينه. قلنا: إن المسلمين في القرون الأولى كانوا أتقى لله وأورع وأحوط لدينهم فكانوا إذا استفتوا العلماء فإفتوهم ووجدوهم مختلفين في الفتوى اختاروا ما هو أحوط لدينهم وأسلم. وأما المسلمون في هذه الأزمنة المتأخرة فلو لم يلزموا على التزام مذهب واحد بعينه لما اختاروا إلا ما هو أوفق لهوهم وأريح لدينهم ولذا قال الشيخ محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتابه الملل والنحل: وأما العامي فيجب عليه تقليد المجتهد، وإنما مذهبه فيما يسأله: مذهب من يسأله عنه. هذا هو الأصل إلا أن علماء الفريقين لم يجوزوا أن يأخذ العامي الحنفي إلا بمذهب أبي حنيفة، والعامي الشافعي إلا بمذهب الشافعي لأن الحكم بأن لا مذهب للعامي، وأن مذهبه مذهب المفتي: يؤدي إلى خلط، وخبط فهذا لم يجوزوا ذلك. انتهى. ولنمسك القلم عن هذا السؤال والجواب، ولنرجع إلى ما كنا بصددده، فنقول:

(و) هم (يُوجِبُونَ الإِجْتِهَادَ) على أنفسهم وعلى غيرهم (وَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ) وكيف يستطيعونه وهم لا يملكون آله. هؤلاء (قَوْمٌ لَعِبَتْ بِهِمُ الْأَهْوَاءُ) جمع هوى، وهو ميل النفس إلى ما يوافقها فلا يرون حقا أو صوابا إلا

ما يوافق أهوائهم (وَتَشْتَت) بثلاث تأت الأولى منها مشددة أي تفرقت (بِهِمُ الْآرَاءُ) جمع رأي، وهو الاعتقاد لأنهم أتباع كل ناعق، كلما سمعوا قولاً يوافق أهوائهم تمسكوا به (وَعَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشَّهَوَاتُ) ففسروا الآيات والأحاديث بما يلائم شهواتهم (وَأَحَاطَتْ بِهِمْ ظُلُمَاتُ الشُّبُهَاتِ) من إضافة المشبه به للمشبه أي الشبهات الشبيهة بالظلمات بجامع الحيلولة (فَ) لذلك (رَأَوْا) أي أيقنوا واعتقدوا (التَّقِيدَ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ حِجَابًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شَهَوَاتِهِمْ، وَسِتْرًا مَنِيعًا) شديد المنع (مِنْ) الوصول إلى (أَهْوَائِهِمْ فَلَمَّا رَأَوْا ذَلِكَ) المذكور من أن التقيد بالمذاهب الأربعة حجاباً وستراً مما ذكر (رَفَضُوهَا) أي تركوها (بِالْكُلِّيَّةِ تَوْصُلًا) أي للتوصل (بِذَلِكَ) الرفض (إِلَى نَيْلِ أَغْرَاضِهِمْ) أي مقاصدهم (الدِّنيَّةِ) من نيل الشهوات والملاذ الحسية (وَعَمَدُوا) أي قصدوا (إِلَى مَا لَا يَدَ) بالياء التحتية (لَهُمْ) أي إلى ما لا طاقة لهم ولا قوة (مِنْ) بيانية (الإِجْتِهَادِ) في الأحكام الشرعية (وَهُمْ فِي وَادٍ، وَهُوَ فِي وَادٍ) هذا تمثيل لبعد ما بينهم وبين ما عمدوا إليه فكأنهم في واد وهو في واد (آخَرَ) وهذا اللفظ من زيادتي المصححين، فلو تركوا العبارة كما هي لكانت أفصح وأبلغ لأن النكرة إذا تكررت فالثانية غير الأولى، كما قال لسيوطي في عقود الجمان:

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَشْتَهَرَةِ إِذَا أَتَتْ نَكْرَةً مُكَرَّرَةً

تَعَايَرًا وَإِنْ يُعْرَفُ ثَانٍ تَوَافَقًا كَذَا الْمَعْرِفَانِ

(نَعَمْ) إنهم مجتهدون، ولكن (هَؤُلَاءِ مُجْتَهِدُونَ فِي حَلِّ رِبْقَةٍ) أي حبل (التَّكْلِيفِ) عن أعناقهم وفي حط أوزاره عن ظهورهم (لِطَلَبِ مَا يَشْتَهُونَ) وتحصيل ما يطعمون (وَقَالُوا) متبحرين (نَحْنُ أَحْرَارُ الْعُقُولِ وَالْفِكَرِ) بكسر الفاء وفتح الكاف جمع فكرة (وَنَبْلُغُ الْغَايَةَ فِي كَمَالِ الْعِلْمِ وَقُوَّةِ النَّظَرِ) فلا

يجوز لنا أن نقلد أحدا. قلنا: (نَعَمْ إِنَّهُمْ أَحْرَارُ الْعُقُولِ فِي اتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ وَقَضَاءِ الْوَطْرِ) أي الحاجة (الَّذِي أَفْضَى بِهِمْ إِلَى اسْتِبَاحَةِ بَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ) كالتهرج للنساء وملامسة الرجال للأجنبيات (وَتَرْكِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ) كقضاء فوائت الصلوات المفروضة (وَتَحْرِيمِ بَعْضِ الْمَنْدُوبَاتِ) كزيارة القبور (فَاسْتَرْسَلُوا فِي الشَّهَوَاتِ اسْتِرْسَالَ الْبَهَائِمِ فِي) المراعى (الْمُخَصِّبَاتِ) بالخاء المعجمة اسم فاعل أخصب من الخصب بكسر الخاء وسكون الصاد، وهو كثرة العشب ورفاعة الغيش (إِنْ لَمْ يَلْقَ) مضارع لاق مجزوم وحذفت عينه لالتقاء الساكنين (أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ إِبَاحِيُّونَ) أي أناس منسوبون إلى مذهب الإباحة (فَأَشْبَهُ الْأَسْمَاءَ بِهِمْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ حَشَوِيُّونَ) بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة. وما الحشويون ؟. (قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: وَأَمَّا الْحَشَوِيَّةُ) قال الدسوقي بسكون الشين نسبة للحشو، لأنهم يقولون في القرآن كلام حشو لا معنى له. وافتحها نسبة إلى الحشا، وهو الجانب لقول الحسن البصري حين تكلموا معه وهم في أمام حلقة درسه ووجد كلامهم ساقطا مخالفا لما عليه الجماعة ردوا هؤلاء إلى حاشا الحلقة أي جانبها (فَهِيَ طَائِفَةٌ رَذِيلَةٌ) أي خسيصة أو دنيئة (يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ) الإمام (أَحْمَدُ) بن حنبل رضي الله عنه أي يدعون أنهم على مذهبه في الأصول والفروع (وَأَحْمَدُ مُبَرَّأٌ) بتشديد الراء المفتوحة (مِنْهُمْ) لأنه لا يعتقد ما يعتقدونه (وَسَبَبُ نِسْبَتِهِمْ) أي هؤلاء الطائفة (إِلَيْهِ) أي إلى الإمام أحمد (أَنَّهُ) أي أحمد (قَامَ فِي دَفْعِ الْمُعْتَرِلَةِ وَثَبَّتَ فِي الْمِخْنَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وتلخيص ما كان من أمره أن الخليفة هرون الرشيد لم يقل بخلق القرآن مدة خلافته ولهذا السبب كان الفضيل بن عياض يتمنى طول عمر الرشيد لأنه - والله أعلم - كان قد كشف له بأن

فتنة تحدث بعد موت الرشيد ولم تحدث في أيام خلافته ولكن كان الأمر في زمن ولايته بين أخذ وترك إلى أن ولى ابنه المأمون وكان من تلاميذ أبي الهذيل العلاف من أئمة المعتزلة. وبقي المأمون يقدم رجلا ويؤخر أخرى في دعواه الناس إلى القول بخلق القرآن إلى أن قوي عزمه في السنة التي مات فيها محمد بن حنبل وعلى ذلك وكل من لم يقل بخلق عاقبه أشد عقوبة وأنه طلب الإمام أحمد بن حنبل وجماعة فحمل إليه الإمام أحمد فلما كان ببعض الطريق في المأمون وعهد إلى أخيه المعتصم بالخلافة وأوصاه بأن يحمل الناس على القول بخلق القرآن واستمر الإمام محبوبا إلى أن بويع المعتصم فإخضر الإمام إلى بغداد وغقد له مجلسا للمناظرة وفيه عبد الرحمن بن اسحق والقاضي أحمد بن أن أبي دؤاد وغيرهما فناظروه ثلاثة أيام ولم يزل معهم في جدال إلى اليوم الرابع فأمر بضربه فضرب بالسياط ولم يزل عن الصراط إلى أن أغمي عليه ونخسه عجيف بالسيف ورمي عليه بارية وديس عليه ثم حمل وصار إلى منزله وكانت مدة مكثه في السجن ثمانية وعشرين شهرا ولم يزل بعد ذلك يحضر الجمعة والجماعات ويفتي يحدث إلى أن مات المعتصم وولي ابنه الواثق فأظهر ما أظهره المأمون والمعتصم من الحنة وقال للإمام أحمد لا تجمعن إليك أحدا ولا تساكني في بلد أنا فيه فأقام الإمام أحمد مختفيا لا يخرج إلى صلاة ولا غيرها حتى مات الواثق وولي المتوكل فرفع الحنة وأمر بإخضار الإمام أحمد وإكرامه وإعرازه وأطلت له مالا كثيرا فلم يقبله وفرقه على الفقراء والمساكين وأجرى الكتوكل على أهله وولده في كل شهر أربعة آلاف درهم فلم يرض الإمام أحمد بذلك رحمه الله تعالى. وهناك حكاية طويلة تركتها خوف الإطالة.

وحكي أن الإمام الشافعي رضي الله عنه لما كان بمصر رأى في المنام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وهو يقول بشّر أحمد أحمد بن حنبل بالجنة على

بلوى تصيبه فإنه يدعى إلى القول بخلق القرآن فلا يجيب إلى ذلك بل يقول هو منزل غير مخلوق فلما أصبح الشافعي رضي الله عنه كتب صورة ما رآه في منامه وأرسله مع الربيع إلى بغداد إلى أحمد. فلما وصل إلى بغداد قصد منزل أحمد واستأذن عليه فأذن له فلما دخل عليه قال له: هذا كتاب أخيك الشافعي فقال له: هل تعلم ما فيه؟ قال: لا. ففتحه وقرأه وبكى وقال: ما شاء الله لا قوة إلا بالله ثم أخبره بما فيه فقال الجائزة وكان عليه قميصان أحدهما على جسده والآخر فوقه فنزع الذى على جسده ودفعه إليه فأخذه ورجع إلى الشافعي فقال له الشافعي: ما أجازك؟ قال أعطاني القميص الذى على جسده فقال أما أنا فلا أفجعك فيه ولكن اغسله وائتني بمائه فغسله وأتاه بالماء فأفاضه على سائر جسده وقال إبراهيم الحربي: جعل الإمام أحمد بن حنبل جميع من ضربه أو حضره أو ساعد عليه فى حل إلا ابن أبى دؤاد وقال: لولا أنه ذو بدعة لأحللته ولو تاب من بدعته لأحللته. وذكر ابن حلكان فى ترجمته أنه ولد فى سنة أربع وستين ومائة وتوفى فى سنة احدى وأربعين ومائتين وحرز من حضر جنازة من الرجال فكانوا ثمانمائة ألف ومن النساء ستين ألفا وأسلم يوم موته عشرون ألفا من اليهود والنصارى والمجوس انتهى. وقال الإمام النووي فى تهذيب الأسماء واللغات إن المتوكل أمر أن يقاس الموضع الذى وقف الناس فيه للصلاة على الإمام أحمد فبلغ مقام ألفى ألف وخمسمائة ألف ووقع المأتم فى أربعة أصناف فى المسلمين واليهود والنصارى والمجوس انتهى. قال تقي الدين السبكي: (وَنُقِلَتْ عَنْهُ) أى عن الإمام أحمد (كَلِمَاتٌ مَا فَهَمَهَا هَؤُلَاءِ الْجُهَالُ) وهم الطائفة المذكورة (فَاعْتَقَدُوا هَذَا الْإِعْتِقَادَ السَّيِّئَ وَصَارَ الْمُتَأَخَّرُ مِنْهُمْ يَتَّبِعُ الْمُتَقَدِّمَ إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. وَمَا زَالُوا) أى هؤلاء الجهال (مِنْ حِينَ) بالبناء على الفتح (نَبَغُوا) بفتح الباء أى ظهوروا وخرجوا

(مُسْتَدَلِّينَ) بفتح الذال وتشديد اللام المكسورة (لَيْسَ لَهُمْ رَأْسٌ) أي رئيس (وَلَا مَنْ يُنَازِرُ) لهم (وَإِنَّمَا فِي كُلِّ وَقْتٍ لَهُمْ ثَوَرَاتٌ) جمع ثروة مرة من الثور أي الهيجان والوثب (وَيَتَعَلَّقُونَ بِبَعْضِ أَتْبَاعِ الدُّوَلِ) أي ببعض الأمراء التابعين لبعض الدول العلية (وَ) لكن (يَكْفُ اللَّهُ شَرَّهُمْ وَمَا تَعَلَّقُوا بِأَحَدٍ إِلَّا وَكَانَتْ عَاقِبَتُهُ إِلَى سُوءٍ وَأَفْسَدُوا) أي هؤلاء الجهال (اعْتِقَادَ جَمَاعَةٍ شُدُودٍ) أي نادرين عن الجمهور (مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَلَا سِيَّمَا) جماعة (مِنَ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ نَقَصَتْ عُقُولُهُمْ) ولعل التقى السبكي أراد بهم الذين اشتغلوا بالحديث من غير أن يحكموا العلوم الشرعية والعقلية (أَوْ غَلَبَ عَلَيْهَا) أي عقولهم (مَنْ أَضَلَّهُمْ) بالضاد المعجمة لعدم ممارستهم للعلوم الشرعية والعقلية (فَاعْتَقَدُوا) أي بعض المحدثين المذكورين (أَنَّهُمْ) أي هؤلاء الجهال (يَقُولُونَ بِالْحَدِيثِ) أي يقولون قولاً مأخوذاً من الحديث أو يقولون قولاً مستدلين عليه بالحديث (وَلَقَدْ كَانَ أَفْضَلُ الْمُحَدِّثِينَ بِدِمَشْقَ) وهو الإمام (ابْنُ عَسَاكِرَ يَمْتَنِعُ مِنْ تَحْدِيثِهِمْ وَلَا يُمَكِّنُهُمْ) بتشديد الكاف (يَحْضُرُونَ بِمَجْلِسِهِ) خوفاً من أن يتخذوا الحديث عوناً لضلالتهم (وَكَانَ ذَلِكَ) أي ما ذكر من نبوغ هؤلاء الجهال (فِي أَيَّامِ نُورِ الدِّينِ الشَّهِيدِ) وهو السلطان محمود بن زنكي كان ملكاً عادلاً عابداً ورعاً متمسكاً بالشرعية مائلاً إلى أهل الخير مجاهداً كثير الصدقات بنى المدارس بجميع بلاد الشام والمارستان بدمشق ودار الحديث بها وبنى بمدينة الموصل الجامع النوري وبحماء الجامع الذي على نهر العاصي وبنى الرباطات للصوفية والفنادق في المنازل وأثر في الإسلام آثاراً حسنة لم يسبق إليها وانتزع من أيدي الكفار نيفا وخمسين مدينة. قال ابن الأثير: بلغ من عدل نور الدين الشهيد أنه أول من بنى داراً لكشف الظلامات وسماها دار

العدل. وسببه أنه لما أقام بدمشق بأمرائه وفيهم أسد الدين شيركوه تعدى كل منهم على من جاوره فكثرت الشكاوى إلى القاضي كمال الدين الشهروردي فأَنصف بعضهم من بعض ولم يقدر على الانصاف من شيركوه لأنه كان من أكبر الأمراء فبلغ ذلك نور الدين الشهيد، فأمر ببناء دار العدل، فلما سمع شيركوه قال لنوابه: ما بنى نور الدين هذه الدار إلا بسببي، وإلا فمن يمتنع على القاضي كمال الدين؟ والله لئن أحضرت إلى دار العدل بسبب أحد منكم لأصلبته فامضوا لى كل من كان بينكم وبينه شيء فافصلوا الحال معه، وأرضوه، ولو أتى على جميع ما بيدي. قال: فظلم رجل بعد موت نور الدين الشهيد فشق ثوبه واستغاث: يا نور الدين فاتصل خبره بالسلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، فأزال ظلامته فبكى الرجل أشد من الأول، فسئل عن ذلك فقال: أبكي على سلطان عدل فينا بعد موته. وتوفي نور الدين الشهيد في شوال سنة تسع وستين وخمسائة بقلعة دمشق بعلة الخوانيق والدعاء عند قبره مستجاب وقد جرب رحمه الله تعالى. وتوفي السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب في صفر سنة تسع وثمانين وخمسائة. قال التقي السبكي: (وَكَانُوا مُسْتَدَلِّينَ غَايَةً الدَّلَّةَ) في ذلك الوقت.

ثُمَّ جَاءَ فِي أَوَاخِرِ الْمِائَةِ السَّابِعَةِ رَجُلٌ لَهُ فَضْلٌ ذَكَاءٍ) الذكاء سرعة الفطنة أي له ذكاء فاضل (وَاطَّلَاعٌ) بكسر الطاء وتشديد هاء أي لأنواع العلوم. قلت: (يَعْنِي) السبكي بالرجل المذكور (ابْنُ تَيْمِيَّةَ) هو تقي الدين أحمد بن عبد الكريم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني ثم الدمشقي الحنبلي. ولد سنة إحدى وستين وستمائة. قال التقي السبكي: (وَلَمْ يَجِدْ) ذلك الرجل (شَيْخًا يَهْدِيهِ) إلى سبيل الحق (وَهُوَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ) أي

الحشوية (وَهُوَ جَسُورٌ) أي شجاع (مُتَجَرِّدٌ لِتَقْرِيرِ مَذْهَبِهِ، وَيَجِدُ أُمُورًا بَعِيدَةً  
فَبِجَسَارَتِهِ يَلْتَزِمُهَا) يعنى أنه بجسارته يلتزم أموراً بعيدة يجدها في نفسه (ف) من  
ذلك أنه (قَالَ بِقِيَامِ الْحَوَادِثِ بِذَاتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى) يعنى أنه ذهب  
إلى أن ذات الرب تعالى قام بها الحوادث وقد نسب إلى التجسيم لما ذكره في  
العقيدة الحموية والواسطية وغيرهما، من ذلك قوله في اليد والقدم والساق  
والوجه أنها صفات حقيقته لله تعالى، وأنه تعالى مستوى على العرش بذاته،  
فقيل: يلزم من ذلك التحيز والانقسام، فقال: إنا لا نسلم أن التحيز والانقسام  
من خواص الاجسام فالزم بأنه يقول بالتحيز في ذات الله تعالى. وله كتاب سماه  
كتاب العرش. قال التقي السبكي: وكتاب العرش من أقبح كتبه. ولما وقف  
عليه الشيخ أبو حيان ما زال يلعنه حتى مات بعد أن كان يعظمه. قال فيه  
استوى في سبع آيات بغير لام ولو كانت بمعنى استولى لجاءت في موضع اهـ.  
قال السبكي: وهذا الذى قاله ليس بلازم فالجواز قد يطرد وحسنه أن لفظ  
استوى أعذب وأخصر وليس هو من الاطراد الذى يجعله بعض الأصوليين من  
علامة الحقيقة فإن ذلك من الاطراد في جميع موارد الاستعمال والذى حصل  
هنا اطراد استعمالها في آيات فأين أحدهما من الآخر اهـ. (وَ) أنه قال (إِنَّ اللَّهَ  
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا زَالَ فَاعِلًا) ولزمه أن يكون المفعول قديماً (وَ) قال (إِنَّ  
التَّسْلُسَ لَيْسَ بِمُحَالٍ فِيمَا مَضَى كَمَا هُوَ فِيمَا سَيَأْتِي) فيما يستقبل فإنه  
ليس بمحال أيضاً عنده (وَشَقَّ الْعَصَا) أي خالف جماعة الاسلام كما في  
القاموس (وَشَوَّشَ) بتشديد الواو (عَقَائِدَ الْمُسْلِمِينَ) لأنه خالفهم فيها  
وأشاعها بينهم فكثر الجدل والممارة بينهم (وَأَغْرَى) العداوة أي ألقاها  
(بَيْنَهُمْ) أي بين المسلمين (وَلَمْ يَفْتَصِرْ عَلَى الْعَقَائِدِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ حَتَّى



تَعَدَّى) أي تجاوزها وخاض في الأحكام الفقهية (وَقَالَ: إِنَّ السَّفَرَ لِرِيَازَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بعد وفاته (مَعْصِيَةً) تمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم «لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ، إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِلَى مَسْجِدِي هَذَا وَإِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى» رواه الشيخان والترمذي. وقد أجاب العلماء عن هذا الحديث بأنه إنما ورد نهيًا عن الشد لغير الثلاثة من المساجد لتمائلها ولا بلد إلا فيها مسجد فلا حاجة للرحلة إلى مسجد آخر. وأما المشاهد فيتفاوت بركة زيارتها على قدر درجات أصحابها عند الله (وَأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ لَا يَقَعُ) إذا أوقعه دفعة واحدة كما قال الشيعة وبعض أهل الظاهر قالوا: لأنه خالف السنة فيرد إلى السنة (و) قال أيضا (إِنَّ مَنْ حَلَفَ بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ وَحَنِثَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ) ونسبه بعض الناس إلى الزندقة لقوله: النبي صلى الله عليه وسلم لا ييسغاث به لأن في ذلك تنقيصا ومنعا من النبي صلى الله عليه وسلم. ونسبه بعضهم إلى النفاق لقوله في علي رضي الله عنه: إنه كان مخذولا حيثما توجه وأنه حاول الخلافة مرارا ولم ينلها. وإنما قاتل للرياسة لا للديانة. ولقوله: إنه كان يحب الرياسة، وإن عثمان كان يحب المال. ولقوله في أبي بكر: أسلم شيئا يدرى ما يقول، وعليّ أسلم صبيا لا يصح إسلامه على قول (وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حَبْسِهِ الْحَبْسِ الطَّوِيلِ، فَحَبَسَهُ السُّلْطَانُ وَمَنَعَهُ مِنَ الْكِتَابَةِ فِي الْحَبْسِ، وَأَنْ لَا يَدْخُلَ بِدَوَاةٍ، وَمَاتَ فِي الْحَبْسِ) ليلي الاثنين، وهي الليلة العشرون التي خلت من رجب سنة ٧٢٨ من الهجرة النبوية.

(ثُمَّ حَدَّثَ مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ يُشِيعُ) بضم حرف المضارعة (عَقَائِدُهُ) بين الناس (وَيُعَلِّمُهُ) هم (مَسَائِلُهُ، وَيُلْقِي ذَلِكَ إِلَى النَّاسِ سِرًّا، وَيَكْتُمُهُ جَهْرًا،

فَعَمَّ الضَّرَرُ بِذَلِكَ) ثم قال التقي السبكي (حَتَّى وَقَفْتُ) أي اطلعت (فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى قَصِيدَةٍ نَحْوِ سِتَّةِ آلَافِ بَيْتٍ يَذْكُرُ) صاحب القصيدة (فِيهَا عَقَائِدُهُ وَعَقَائِدُ غَيْرِهِ) قلت: (وَهِيَ قَصِيدَةٌ لِابْنِ زَفِيلٍ، رَجُلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ) ثم قال التقي السبكي: (رَدَّ فِيهَا عَلَى الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أُنَمَّةِ السُّنَّةِ، وَجَعَلَهُمْ جَهَمِيَّةً) هم طائفة منسوبة إلى جهم بن صفوان، وهو من الجبيرية الخالصة ظهرت بدعته بترمز وقلته سلم بن أحوز المازني بمرو في آخر ملك بني أمية (تَارَةً وَكُفَّارًا) تارة (أُخْرَى، وَيَزْعُمُ بِجَهْلِهِ أَنَّ عَقَائِدَهُ عَقَائِدُ أَهْلِ الْحَدِيثِ) وهذا أول قصيدة ابن زفيل:

فَعَلَيْكَ إِنَّمُ الْكَاذِبِ

الْفَتَانِ

جَحَدُوا صِفَاتِ الْخَالِقِ

الدِّيَانِ

وَالْعَرْشِ أَخْلَوْهُ مِنْ

الرَّحْمَنِ

بَلْ فِعْلُهُ كَتَحَرُّكَ

الرَّجَفَانِ

إِنْ كُنْتُ كَاذِبَةً الَّذِي

حَدَّثَنِي

جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَشِيعَتِهِ

الْأُلَى

بَلْ عَطَّلُوا مِنْهُ السَّمَوَاتِ

الْعُلَى

وَالْعَبْدُ عَنْدهُمْ فَلَيْسَ

بِفَاعِلٍ

إلى آخر ما قال. قال التقي السبكي: (فَوَجَدْتُ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ تَصْنِيفًا فِي عِلْمِ الْكَلَامِ الَّذِي نَهَى الْعُلَمَاءُ مِنَ النَّظَرِ فِيهِ لَوْ كَانَ حَقًّا وَفِي تَقْرِيرِ الْعَقَائِدِ الْبَاطِلَةِ وَتَرَعٌ) أي فاق غيره (بِهَا) أي بالعقائد الباطلة (و) في (زِيَادَةٍ عَلَى ذَلِكَ) أي ما ذكر من علم الكلام وتقرير العقائد الباطلة (وَهِيَ) أي الزيادة (حَمْلُ الْعَوَامِ عَلَى تَكْفِيرِ كُلِّ مَنْ سِوَاهُ وَسِوَى طَائِفَتِهِ) أي إغراؤهم بذلك.

(فَهَذِهِ ثَلَاثُ أُمُورٍ هِيَ مَجَامِعُ مَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ) المذكورة (وَالْأَوَّلُ مِنَ الثَّلَاثِ) وهو علم الكلام (حَرَامٌ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ إِنْ كَانَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ فِيْمَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ فِيهِ، فَهُوَ) أي النهي عنه (نَهْيٌ تَحْرِيمٍ فِيْمَا لَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَكَيْفَ) لا يكون النهي نهي تحريم (فِيْمَا هُوَ بَاطِلٌ) أي فهو أولى بالتحريم.

واعلم أن العلماء قد اختلفوا في الاشتغال والخوض في علم الكلام، فمن قائل إنه بدعة وحرام وإن العبد إن لقي الله تعالى بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل إنه واجب وفرض إما على الكفاية أو فرض عين وإنه من أفضل الأعمال وأعلى القربات فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله تعالى. وممن ذهب إلى التحريم الشافعي ومالك والإمام أحمد وسفيان وأهل الحديث قاطبة. قال ابن عبد الأعلى: سمعت الشافعي يوم ناظر حَفْصًا الْفَرْدَ وكان من متكلمي المعتزلة يقول: لأن يلقي الله تبارك وتعالى العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام. وقال الإمام أحمد: لا يفلح صاحب الكلام أبدا ولا تكاد ترى أحدا ينظر في الكلام إلا وفي قلبه مرض وبالغ في ذمه. وقال مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء. قال بعض أصحابه في تأويل ذلك إنه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا. وقال أبو يوسف: من طلب العلم بالكلام تزندق. قال الغزالي: فإن قلت فما المختار عندك فاعلم أن الحق فيه أن إطلاق القول بدمه في كل حال أو بمدحه في كل حال خطأ بل لا بد فيه من التفصيل اهـ. ثم أطل الغزالي فيه الكلام وحاصله: أن التدريس في علم الكلام من فروض الكفايات لكن ليس من الصواب تدريسه على العوام كتدريس الفقه والتفسير،

فإن هذا مثل الدواء والفقهاء مثل الغذاء وضرر الغذاء لا يحذر وضرر الدواء محذور. والله أعلم. ثم قال التقي السبكي: (وَالثَّانِي) وهو تقرير العقائد الباطلة (الْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي التَّكْفِيرِ بِهِ وَلَمْ يَنْتَه إِلَى هَذَا الْحَدِّ) الذي انتهى إليه ما في القصيدة المذكورة (أَمَّا مَعَ هَذِهِ الْمُبَالَغَةِ) في ذلك التقرير (فَفِي بَقَاءِ الْخِلَافِ فِيهِ) هل يكفر المقرر بذلك أم لا (نَظَرٌ). وَأَمَّا الثَّالِثُ) وهو حمل العوام على تكفير كل من سواه وسوى طائفته (فَنَحْنُ نَعْلَمُ بِالْقَطْعِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفَ الثَّلَاثَ، الشَّافِعِيَّةَ وَالْمَالِكِيَّةَ وَالْحَنَفِيَّةَ وَمُوَافِقِيهِمْ مِنَ الْحَنَابِلَةِ مُسْلِمُونَ وَلَيْسُوا بِكَافِرِينَ. فَالْقَوْلُ بِأَنَّ جَمِيعَهُمْ كُفَّارٌ وَحَمْلُ النَّاسِ عَلَى ذَلِكَ. كَيْفَ لَا يَكُونُ كُفْرًا وَقَدْ قَالَ) رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ» أي رجع (بِهَا) أي بتلك المقالة (أَحَدُهُمَا) متفق عليه بلفظ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ» إلخ. وتماه: «فَإِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلَيْهِ». أي إذا قال رجل لآخر يا كافر فلا يخلو إما أن يكون المقول له كافرا أو مسلما، فإن كان كافرا فذاك ظاهر، وهو البائي بالكفر، وإن كان مسلما صار القائل مرتدا عن الإسلام فهو البائي بالكفر. قال التقي السبكي: (وَالضَّرُورَةُ أَوْجَبَتْ بِأَنَّ بَعْضَ مَنْ كَفَرَهُمْ مُسْلِمٌ) يعني أن بعض الذين كفرهم ذلك الرجل مسلم ضرورة (وَالْحَدِيثُ إِفْتَضَى أَنَّهُ يَبُوءُ بِهَا أَحَدُهُمَا) أي القائل والمقول له (فَيَكُونُ الْقَائِلُ هُوَ الَّذِي بَاءَ بِهَا) والله أعلم (انْتَهَى مَا قَالَهُ التَّقِيُّ السُّبْكِيُّ بِطَوْلِهِ وَنَقَلَهُ عَنْهُ شَارِحُ الْإِحْيَاءِ) السيد مرتضى الزبيدي رحمهما الله تعالى. قلت:

وَلَمْ يَزَلْ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ يَنْتَحِلُهُ النَّاسُ) أي يدعونه ويتخذونه نخلة أي ديناً ينتسبون إليه (وَيَزِيدُونَ عَلَيْهِ) أموراً خالفوا بها علماء السلف

والخلف (وَلَمْ يَزَلْ بِمَمَرِّ الدُّهُورِ وَالسِّنِّينِ يَزْدَادُ أَتْبَاعًا) جمع تبع بفتح الباء (وَأَتَّسَاعًا حَتَّى ظَهَرَ فِي أَثْنَاءِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ فِي بِلَادِ نَجْدِ الْحِجَازِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: "عَبْدُ الْوَهَابِ"<sup>٢</sup>) ولد سنة ألف ومائة وإحدى عشرة وتوفي سنة ألف ومائتين وسبع. وكان في ابتداء أمره من طلبة العلم يتردد على مكة والمدينة لأخذه من علمائهما. ومن أخذ عنه في المدينة الشيخ محمد بن سليمان الكردي والشيخ محمد حياة السندي. وكان الشيخان المذكوران وغيرهما من المشايخ الذين أخذ عنهم يتفرسون فيه الغواية والاحاد ويقولون سيضل الله تعالى هذا ويضل به من أشقاه من عباده فكان الأمر كذلك. وكذا كان أبوه عبد الوهاب وهو من العلماء الصالحين يتفرس فيه الاحاد ويحذر الناس منه. وكذلك أخوه الشيخ سليمان حتى أنه ألف كتابا في الرد على ما أحدثه من البدع والعقائد الزائغة (وَالْيَه) أي محمد بن عبد الوهاب المذكور (تُنَسَّبُ الْفِرْقَةُ الْوَهَابِيَّةُ) الموجودة بالحجاز (كَانَ) محمد المذكور (عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ) الذي تقدم بيان أمره (وَزَادَهُ أُمُورًا بَاطِلَةً مَجَامِعُهَا عَشْرَةٌ كَمَا ذَكَرَهُ جَمِيلُ أَفَنْدِي صِدْقِي الرَّهَآوِيُّ فِي) رسالته المسماة بـ (الْفَجْرِ الصَّادِقِ، الْأَوَّلُ: اثْبَاتُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ وَالْجِهَةِ لِلْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَجَعَلَهُ جِسْمًا يَنْزِلُ وَيَصْعَدُ) وبيان ذلك أن الناس اختلفوا في المراد بالوجه في قوله تعالى: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ} ونحوه، وفي المراد باليد في قوله تعالى: {يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ}، وفي المراد باستوى في قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}، وفي المراد ينزل

<sup>٢</sup>. ذكر المؤلف نفسه في "الدر الفريد في شرح جوهرية التوحيد" ما نصه: ثم ظهر ببلاد نجد في أوائل القرن الثاني عشر الهجري رجل يقال له: "محمد بن عبد الوهاب" وإليه تنسب الفرقة الوهابية، كان على مذهب ابن تيمية إلخ.

فى قوله صلى الله عليه وسلم: «يُنْزِلُ رَبُّنَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا» إلى  
 آخره، وفى المراد بقوله تعالى: {وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ}، وفى  
 المراد بجاء فى قوله: {وَجَاءَ رَبُّكَ}، وفى المراد بالساق فى قوله تعالى: {يَوْمَ  
 يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}، وفى المراد بالقدم فى قوله صلى الله عليه وسلم: «حَتَّى يَضَعَ  
 رَبُّ الْعِزَّةِ قَدَمَهُ فِيهَا» وغير ذلك مما ظاهره تشبيهه تعالى بالخلق، فالسلف  
 يفوضون علم هذه الأمور إلى الله مع اعتقاد التنزيه، والخلف يؤولون هذه  
 الآيات والأحاديث ويحملونها على أنها كنايةات لما قام عندهم من الأدلة التى  
 تدل على أنها بالمعاني المعروفة عند الناس مستحيلة على الله تعالى. ومحمد عبد  
 الوهاب وأتباعه يحملونها على معانيها المتعارفة عند الناس فجعلوا استواءه تعالى  
 ثبوتاً على عرشه واستقراراً وعلواً فوقه وأثبتوا له الوجه واليدين بمعنييهما المعروفين  
 وجعلوا لله تعالى أبعاضاً تمسكاً بظاهر حديث البخاري عن عبد الله بن مسعود  
 رضي الله عنه قال: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ  
 وَالْأَرْضِينَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى إصْبَعٍ،  
 وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إصْبَعٍ، فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ}» فجعلوه تعالى ماسكاً  
 بالسموات على أصبع والأرض على أصبع والشجر على أصبع والملك على  
 أصبع، وأثبتوا له تعالى الجهة، فقالوا: هو فوق السموات ثابت على العرش  
 يشار إليه بالأصابع إلى فوق إشارة حسية وينزل إلى السماء الدنيا ويصعد حتى  
 قال بعضهم:

لئن كان تجسيمياً ثبوت

على عرشه إني إذا

استوائه

لمجسم

وإن كان تشبيهاً ثبوت

فعن ذلك التشبيه لا

صفاته

أتلعثم

وإن كان تنزيهاً جحد

وأوصافه أو كونه

استوائه

يتكلم

فمن ذلك التنزيه نزهت

بتوفيقه والله أعلى

ربنا

وأعظم

(الثاني) من الأمور العشرة (تَقْدِيمُ النَّقْلِ عَلَى الْعَقْلِ وَعَدَمُ الرُّجُوعِ إِلَيْهِ) أي العقل (فِي الْأُمُورِ الدِّيْنِيَّةِ) قلت: (يَعْنِي الْإِعْتِقَادِيَّةَ) هذا من زيادة المصححين. أقول: والعملية أيضاً، فإنه يمنع القياس كما سيأتي، وذلك أنه لما كان صريح العقل وصحيح النظر مصادماً كل المصادمة لما اعتقده هو وأصحابه اضطروا إلى نبذ العقل جانبا وأوجبوا الأخذ بظواهر النقل فقط وإن نتج منه المحال ونجم عنه الغي والضلال فقالوا: إن الله تعالى ثبت واستقر على عرشه وعلاه علواً بالمعنى المتبادر إلى الأفهام متمسكين بظاهر قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}، وقالوا: إن الله تعالى له وجه ويدان أي بالمعنى المعروف عند الناس متمسكين بظاهر قوله تعالى: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}، وقوله تعالى: {بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ} إلى غير ذلك مما يؤول إلى التجسيم البحت. وإذا قيل لهم: إن البراهين العقلية أثبتت أن ذلك مناف للألوهية عند العقل قالوا: في الجواب: لا مجال للعقل الحقير البشري في مثل هذه الأمور التي طورها فوق طور العقل فأشبهوها في ذلك النصارى إذا قيل لهم: كيف يكون الثلاثة واحداً والواحد ثلاثة؟، قالوا: إن معرفة هذا فوق طور العقل

ولا يجوز إعمال الفكر في ذلك. ويكفى في الرد على ذلك أن الله تعالى خص بالقدرة على الاعتبار بالآيات قوما استعملوا عقولهم في التفكير في مخلوقاته تعالى، فقال تعالى: **{إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}**. **{إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}** وغير ذلك من الآيات البينات، فلولا أن للعقل نصيبا في معرفة الربوبية وأحكامها لما كان في التخصيص المذكور فائدة. قال الإمام القشيري في التذكرة الشرقية: وأما قول الله عز وجل: **{وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ}** إنما يريد به وقت قيام الساعة فإن المشركين سألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة أيان مرساها ومتى وقوعها فالمتشابه إشارة إلى علم الغيب فليس يعلم عواقب الأمور إلا الله عز وجل، ولهذا قال: **{هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ}** أي هل ينظرون إلا قيام الساعة، وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله تعالى ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله أليس هذا من أعظم القدح في النبوات وإن النبي صلى الله عليه وسلم ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق إلى علم ما لم يعلم، أليس الله يقول بلسان عربي مبين فإذا على زعمهم يجب أن يقولوا: كذب حيث قال بلسان عربي مبين إذ لم يكن معلوما عندهم وإلا فأتين هذا البيان، وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعى أنه مما لا تعلمه العرب لما كان ذلك الشيء عربيا فما قول في مقال مآله إلى تكذيب الرب سبحانه، ثم كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الناس إلى عبادة الله تعالى فلو كان في كلامه وفيما يلقيه إلى أمته شيء لا يعلم تأويله إلا الله تعالى لكان للقوم أن يقولوا بين لنا أولا من تدعونا إليه وما الذي تقول فإن الإيمان بما لا يعلم أصله غير متأت ونسبة النبي إلى أنه دعا إلى رب موصوف بصفات لا تعقل أمر عظيم لا يتخيله مسلم فإن الجهل



بالصفات يؤدى إلى الجهل بالموصوف والغرض أن يستبين من معه مسكة من العقل أن قول من يقول استواءه صفة ذاتية لا يعقل معناها، واليد صفة ذاتية لا يعقل معناها والقدم صفة ذاتية لا يعقل معناها تمويه ضمنه تكييف وتشبيه ودعاء إلى الجهل وقد وضع الحق لدى عينين وليت شعري هذا الذى ينكر التأويل يطرد هذا الإنكار فى كل شيء وفى كل آية أم يقنع بترك التأويل فى صفات الله تعالى فإن امتنع من التأويل أصلا فقد أبطل الشريعة والعلوم إذ ما من آية وخبر إلا ويحتاج إلى تأويل وتصرف فى الكلام لأن ثم أشياء لا بد من تأويلها لا خلاف بين العقلاء فيه إلا الملحدة الذين قصدهم التعطيل للشرائع والاعتقاد لهذا يؤدى إلى إبطال ما هو عليه من التمسك بالشرع. وإن قال: يجوز التأويل على الجملة إلا فيما يتعلق بالله وبصفاته فلا تأويل فيه فهذا يصير منه إلى أن ما يتعلق بغير الله تعالى يجب أن يعلم وما يتعلق بالصانع وصفاته يجب التقاضى عنه، وهذا لا يرضى به مسلم، وسر الأمر أن هؤلاء الذين يمتنعون عن التأويل معتقدون حقيقة التشبيه غير أنهم يدلسون ويقولون له يد لا كالأيدى وقدم لا كالقدم واستواء بالذات لا كما نعقل فيما بيننا فليقل المحقق هذا كلام لا بد من استبيان قولكم نجري الأمر على الظاهر ولا يعقل معناه تناقض إن أجريت على الظاهر فظاهر الساق فى قوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} هو العضو المشتمل على الجلد واللحم والعظم والعصب والمخ فإن أخذت بهذا الظاهر والتزمت بالإقرار بهذه الأعضاء فهو الكفر وإن لم يمكنك الأخذ بها فأين الأخذ بالظاهر ألسنت قد تركت الظاهر وعلمت تقدر الرب تعالى عما يوهم الظاهر فكيف يكون أخذا بالظاهر. وإن قال الخصم هذه الظواهر لا معنى لها أصلا فهو حكم بأها ملغاة وما كان فى إبلاغها إلينا فائدة وهي هدر وهذا محال. وفى لغة العرب ما شئت من التجوز والتوسع فى الخطاب وكانوا يعرفون موارد الكلام ويفهمون المقاصد فمن تجافى عن

التأويل فذلك لقلة فهمه بالعربية ومن أحاط بطرق من العربية هان عليه مدرك الحقائق وقد قيل: {وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} فكأنه قال: والراسخون في العلم أيضا يعلمونه ويقولون آمنا به، فإن الايمان بالشيء إنما يتصور بعد العلم. أما ما لا يعلم فإن الايمان به غير متأتم، ولهذا قال ابن عباس: أنا من الراسخين في العلم اهـ.

(الثالث: نفي الإجماع وإنكاره) وذلك لأنه لما كان ما انطوت عليه عقيدة هؤلاء مبينا لما أجمع عليه الصحابة الكرام والمجتهدون العظام وسائر علماء الاسلام لم يجدوا بدا من إنكار الاجماع ونفي كونه حجة يعمل بها. قال بعض المتأخرين منهم: ولهذا أرى الاستغناء عنه يعنى عن الاجماع بالكتاب والسنة. وهذا يحل لنا مشكلة كبيرة فيما نقصد من الجمع بين جميع الفرق عند فتح باب الاجتهاد لنحصل على فقه يتعاون فيه اجتهادهم جميعا ولا تنفرد به فرقة دون غيرها من فرق الاسلام، لأننا إذا أبقينا الاحتجاج بالاجماع رأينا أنفسنا أمام إجماع لأهل السنة وإجماع للشيعة وإجماع لغيرهم من الفرق المختلفة ولا شك أن ذلك الاجماع المتعدد لا يمكن أن يتفق دائما وهنا يصعب علينا أن نرجح إجماعا على إجماع اهـ. وإذا تأملنا هذا القول علمنا أن قائله لم يفهم معنى الاجماع الذى عد من أدلة الأحكام أو أنه يتجاهل عنه لأن الإجماع بالمعنى العرفي لا يتعدد أبدا لأنه كما عرفه الغزالي: اتفاق أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة على أمر من الأمور الدينية. وعرفه في موضع آخر بقوله: اتفاق فتاوى الأمة في المسئلة في لحظة واحدة انقرض عليه العصر أو لم ينقرض أفتوا عن اجتهاد أو عن نص مهما كانت الفتوى نطقا صريحا. ثم إنكار هؤلاء للإجماع من جهتين، من جهة تصويره ومن جهة الاطلاع عليه. قالوا: الأمة مع كثرتها واختلاف دواعيها في الاعتراف بالحق والعناد فيه كيف تتفق أراؤها،

فذلك محال كاتفاقهم على أكل الزبيب مثلا في يوم واحد. وقالوا لو تصور اجماعهم فمن الذى يطلع عليهم مع تفرقهم في الأقطار؟. الجواب عن الأولى: الدليل على تصوره وجوده، فقد وجدنا الأمة مجمعة على أن الصلوات المفروضة خمس وأن صوم رمضان واجب، وكيف يمتنع تصوره والأمة كلهم متعبدون باتباع النصوص والأدلة القاطعة ومعرضون للعقاب بمخالفتها فكما لا يمتنع اجتماعهم على الأكل والشرب لتوافق الدواعي، فكذلك على اتباع الحق واتقاء النار. وأما عدم تصور اتفاقهم على أكل الزبيب مثلا في يوم واحد فلعدم صارف لجميعهم إلى تناول الزبيب خاصة، ولكن لجميعهم باعث على الاعتراف بالحق فلا يستحيل اتفاقهم على أمر من الأمور الدينية، كيف وقد تصور إطباق اليهود مع كثرتهم على الباطل، فلما لا يتصور إطباق المسلمين على الحق؟ والكثرة إنما تؤثر عند تعارض الأشباه والدواعي والصوارف ومستند الاجماع في الأكثر نصوص متواترة وأمور معلومة ضرورة بقرائن الأحوال والعقلاء كلهم فيه على منهج واحد. والجواب عن الثانية: أن الإجماع يتصور الاطلاع عليه بمشافهاتهم إن كانوا عددا يمكن لقاءهم وإن لم يمكن عرف مذهب قوم بالمشافهة ومذهب الآخرين بأخبار التواتر عنهم كما عرفنا أن مذهب جميع أصحاب الشافعي منع قتل المسلم بالذمي وبطلان النكاح بلا ولي. وفي هذا القدر كفاية.

(الرَّابِعُ: نَفْيُ الْقِيَاسِ) كما أنكر هؤلاء الإجماع أنكروا القياس وما قصدوا بإنكاره إلا التوسل إلى الطعن بمجتهدى الأمة قائلين إنهم نابذون كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ظهريا عاملون بمقتضى آرائهم حتى أنهم أخذوا ينددون على أئمة الدين القائلين بالقياس وكونه حجة ويشنعون عليهم بأنهم يعتقدون الدين ناقصا وأنهم يتمونه بمثل الإجماع والقياس، وقد قال الله

تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} ويقولون إنا لنجد الرطب واليابس في كتاب الله المبين فأبي حاجة تدعوننا إلى القياس؟ فإن النصوص تستوعب جميع الحوادث من غير حاجة إلى استنباط وقياس. ومن العجب أن هؤلاء لأجل تخطئة المجتهدين في قبولهم القياس جعلوا يعبثون بكلام الله تعالى فيصرفون الآيات القرآنية عن معانيها الصحيحة مؤولين إياها بما يوافق أهواءهم مع أنهم لا يؤولون من الآيات من ظاهره النقص على الله تعالى. والحال كآية الاستواء واليد والوجه، وقالوا إن المجتهدين عاملون بأرائهم مع أنهم يجوزون حتى للجهلة الرعاع من ذوى نخلتهم أن يفسروا كلام الله بحسب أفهامهم القاصرة. ويرد قول هؤلاء عهد عمر إلى أبي موسى الأشعري أعرف الأشباه والأمثال ثم قس الأمور برأيك. وقول معاذ بن جبل للنبي صلى الله عليه وسلم: اجتهد رأيي عند فقد الكتاب والسنة فزكاه النبي صلى الله عليه وسلم.

(الخامس: عَدَمُ جَوَازِ التَّقْلِيدِ لِلْمُجْتَهِدِينَ مِنْ أُنَمَّةِ الدِّينِ وَتَكْفِيرُ مَنْ قَلَّدَهُمْ) وبيان ذلك أنه لما كانت أقوال المجتهدين السالفين رحمهم الله تعالى وما وصلوا إليه باجتهادهم من الأحكام المقررة الدينية تصادم ما ابتدعه محمد بن عبد الوهاب وأتباعه لم يجدوا بدا من إنكارهم صحة اجتهاد هؤلاء المجتهدين وتخطئة آرائهم وتكفير من قلدهم. وادعى محمد المذكور الاجتهاد المطلق وحمل الناس على تقليده، وذلك محض سفه وقحة بالغة إذ هو في رمنة لم يكن ممن عرف له الرسوخ في العلم بل ولا ممن عد في عداد أربا الترجيح في المذهب فضلا عن أن يكون مجتهدا مطلقا في الدين فإن للإجتهاد شروطا أجمعت العلماء قاطبة على أنه لا يجوز لأحد أن يكون إماما في الدين والمذهب حتى يكون مستوفيا لها. وقد تقدم بيانها. قال ابن القيم في إعلام الموقعين: لا يجوز لأحد أن يأخذ من الكتاب والسنة ما لم يجتمع فيه شروط الاجتهاد من جميع

العلوم. وسأل رجل الإمام أحمد بن حنبل إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث هل يكون فقيها؟. قال: لا. فمائتي ألف حديث؟. قال: نعم. ويقال: أن أحمد بن حنبل أجاب عن ستمائة ألف حديث، وأنت تعلم أن الناس جيلا بعد جيل وقرنا بعد قرن على أن الأئمة المجتهدين ما استنبطوا أحكام الله من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما أحاطوا بالسنة علما وبالكتاب تفقها وفهما إحاطة قل أن يوجد من يتوصل بل العلماء طبقة بعد طبقة متمسكون بأقوالهم كالنووي والرافعي والتقي السبكي وابن تيمية وابن القيم وابن الجوزي وكالفخر الرازي والطحاوي والقاسم والقراي جميعا على تقليدهم واتباعهم مع أن كل واحد من هؤلاء الأحبار ومن قبلهم كانت له اليد الطولي في كل فن من الفنون لكن لما علموا أنهم لم يصلوا إلى رتبة الاستنباط من كتاب الله وسنة رسوله وقفوا عند حدهم ورحم الله امرأ عرف قدره ولم يتعد طوره فكيف يسوغ للواحد منا في هذا الزمان المتأخر أن يستنبط من كتاب الله وسنة رسوله وي طرح أقوال العلماء المستنبطين الذين أجمع الخاص والعام على اتباعهم فيها وليت شعري لو فرضنا أن المجتهدين السابقين كما زعم ابن عبد الوهاب وأتباعه قد ضلوا وأضلوا فما الذى كان يلزم على عوام الناس أن يعملوا حينئذ وهم لم يكونوا قادرين على معرفة طريق أخذ الأحكام واستنباطها من كتاب الله وسنة رسول الله. وابن عبد الوهاب نفسه لم يكن إذ ذاك مولودا حتى ينقذهم الله من ورطة غيهم وجهالتهم. ولا أظن أنه قد كان بلغت به القحمة أن يقول أولئك الناس أهل فترة جاؤا لم يكن فيه مجدد في الدين. والمنصف يعلم أن التقليد ضروري إذ من المحال عادة أن يكون كل فرد من أفراد المسلمين بالغا في العلم منزلة يمكنه فيها أن يستنبط الأحكام الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه نص صريح سيما الجاهلين باللغة العربية كل

الجهل من عوام الأمم الأعجمية كالفرس والأكراد والأفغان والأترك وغيرهم ممن يزيد عددهم على مسلمي العرب زيادة كبيرة كما لا يخفى على العارفين بجغرافية الأمم وقد أطبق العلماء على أنه يجب على من لم يبلغ درجة الاجتهاد أن يقلد مجتهدا من المجتهدين كما تقدم.

(السَّادِسُ: تَكْفِيرُهُمْ لِكُلِّ مَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وذلك بتكفير المتوسلين إلى الله تعالى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبغيره من الأنبياء والأولياء والصالحين.

(السَّابِعُ: النَّهْيُ عَنِ التَّوَسُّلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ) اعلم أن الوسيلة لغة المنزلة عند الملك والدرجة والقرية. يقال: وسل - بتشديد السين - إلى الله تعالى وتوسل إليه أي عمل عملا تقرب به إليه كما في القاموس المحيط. أن محمد بن عبد الوهاب وأتباعه وموافقيه جعلوا التوسل إلى الله تعالى في قضاء الحوائج وكشف الكربات بالأنبياء والأولياء والصالحين إشراكا لألوهيته تعالى وربوبيته مستدلين بآيات نزلت في الكفار وحملوها على المسلمين المتوسلين. ومن المعلوم أن المسلمين ولا سيما علماءهم لا يعتقدون أن الأنبياء والأولياء والصالحين يقدرون على إيصال النفع للناس أو دفع الضرر عنهم، لكنهم يعتقدون إن لا نافع ولا ضار إلا الله، وإنما يتوسلون بهم لأن لهم منزلة عند الله تعالى فهم أقرب إليه من أنفسهم فيذكروهم في دعواتهم ليكون ذلك سببا لإجابته تعالى لها. ولنضرب لك مثلا إذا كان لك حاجة إلى ملم من ملوك الدنيا ولم يكن بينك وبينه تعارف وعرفت أن زيدا من المقربين إليه فرمما ذكرته عند جلوسك بين يديه ليكون ذلك أقرب إلى قضائه حاجتك لأنك ذكرت بعض أحبائه وأنتك من معارفه. ويكفي في جواز التسل ما روي: «أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم علّم أبا بكر الصديق رضي الله عنه أن يقول: **اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ**  
**بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّكَ وَإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ وَمُوسَى نَجِيِّكَ وَعِيسَى كَلِمَتِكَ وَرُوحَكَ**  
**وَبِتُورَةَ مُوسَى وَإِنْجِيلَ عِيسَى وَزُبُورَ دَاوُدَ وَفِرْقَانَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ**  
**وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَبِكُلِّ وَحِيٍّ أَوْحَيْتَهُ أَوْ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ أَوْ سَائِلٍ أَعْطَيْتَهُ**  
**أَوْ غَنِيٍّ أَفْقَرْتَهُ أَوْ فَقِيرٍ أَغْنَيْتَهُ أَوْ ضَالٍّ هَدَيْتَهُ»** إلى آخر ما ذكره الغزالي في  
الإحياء، وكذا صاحب القوت. قال العراقي: رواه أبو الشيخ في "كتاب  
الثواب". أقول: وهذا الحديث وإن كان ضعيفا لكن للحديث الضعيف يعمل  
به في فضائل الأعمال. قال النووي في الأذكار: قال العلماء من المحدثين  
والفقهاء وغيرهم: يجوز ويستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب  
بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا. وكذلك ما رواه الترمذي والنسائي  
والبيهقي والطبراني بإسناد صحيح عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه «أَنَّ  
رَجُلًا ضَرِيرًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ  
يُعَافِيَنِي، فَقَالَ: "إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ وَهُوَ خَيْرٌ"، قَالَ:  
فَادْعُهُ، فَأَمَرَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيُحْسِنَ وُضُوئَهُ وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: "اللَّهُمَّ إِنِّي  
أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ  
إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي، لِتَقْضِيَ، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ"» فعاد وقد أبصر. وخرج هذا  
الحديث البخاري أيضا في تاريخه وابن ماجه والحاكم في المستدرک بإسناد  
صحيح. وذكره الجلال السيوطي في الجامع الكبير والصغير فقد أمر النبي صلى  
الله عليه وسلم أن يناديه ويتوسل به إلى الله في قضاء حاجته. وفي الحديث  
المتقدم ذكره عن أبي بكر رضي الله عنه ما هو أعم من ذلك. وربما يقول  
هؤلاء: إن هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فلا يدل على جواز

التوسل به صلى الله عليه وسلم بعد موته. فنجيب: أن هذا الدعاء قد استمله الصحابة والتابعون أيضا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لقضاء حوائجهم. ويدل على ذلك ما رواه الطبراني والبيهقي: «أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَخْتَلِفُ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَمَنَ خِلَافَتِهِ فِي حَاجَةٍ وَلَمْ يَكُنْ يَنْظُرُ فِي حَاجَتِهِ، فَشَكَى الرَّجُلُ ذَلِكَ لِعُثْمَانَ ابْنِ حُنَيْفٍ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ الْمِيضَاءُ فَتَوَضَّأْ، ثُمَّ أَتَيْتِ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّيْتُ ثُمَّ قُلْتُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ لِتَقْضِيَ لِحَاجَتِي - وَتَذْكُرَ حَاجَتَكَ -، فَنَاطَلَقَ الرَّجُلُ فَصَنَعَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَى بَابَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَاءَهُ الْبُؤَابُ وَأَخَذَ بِيَدِهِ وَأَدْخَلَهُ عَلَى عُثْمَانَ فَأَجْلَسَهُ مَعَهُ، وَقَالَ: اذْكُرْ حَاجَتَكَ؟ فَذَكَرَ حَاجَتَهُ فَقَضَاهَا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: مَا كَانَ لَكَ مِنْ حَاجَةٍ فَادْكُرْهَا، فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ عِنْدِهِ لَقِيَ ابْنَ حُنَيْفٍ فَقَالَ لَهُ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، مَا كَانَ يَنْظُرُ فِي حَاجَتِي حَتَّى كَلَّمْتُهُ لِي، فَقَالَ ابْنُ حُنَيْفٍ: وَاللَّهِ مَا كَلَّمْتُهُ، وَلَكِنْ شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَتَاهُ ضَرِيرٌ فَشَكَى إِلَيْهِ ذَهَابَ بَصَرِهِ» الحديث. فهذا توسل ونداء بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. والله أعلم.

(الثَّامِنُ: تَحْرِيمُ زِيَارَةِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ) أقول: لم أر معولا لابن عبد الوهاب وأتباعه في تحريم زيارة القبور إلا رمي الزائرين بأنهم عبدوها أو عبدوا أصحابها توصلا بذلك إلى تضليل جميع المسلمين سوى أنفسهم حتى ردوا كل حديث جاء في مشروعيتها وإن كان صحيحا. وكانت الوهابية أول ما استولوا على الحجاز منعوا زيارة البقيع وغيره من المقابر حتى منعوا الناس من زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وخرّبوا كل مكان شرفه الناس وهدموا كل



قبة في المقابر حتى هموا بهدم قبة القبر النبي الشريف. ولولا أن المسلمين من جميع أنحاء العالم منعوهم من هدمها لهدموها. ولذلك قال الأستاذ على الطنطاوي، وهو من علماء أواسط القرن الرابع عشر الهجري وزار إندونيسيا سنة ١٣٧٣ هـ أو ١٩٥٤ م في ذكريات الحج له: وزيارة المدينة وإن لم تكن من شعائر الحج تترك في نفس المسلم أثرا لولا خوف الزل في هذا المقال لقلت إنه أعمق من أثر مكة في نفسه. ولما وصلنا المرة الماضية قبل عشرين سنة إلى مشارف المدينة وقيل هذا أحد أحسستُ لأن قلبي يرقص فرجا من خفقانه وكان في الركب مغنون فتغنوا بأبيات من التشوق إلى طيبة الغراء بأشجى نعمة شرقية الأصبهاني فصنعوا بي العجب. ولما درنا من وراء أحد وتكشفت لنا المدينة والقبة الخضراء فضحنا الشوق. ولا يأتي من يناقش بأن الزيارة للمسجد لا للقبر فليس المقام مقام الفتوى أفتى بها. ولا حكم شرعي أقره، ولكنها عاطفة لا يملك الإنسان لها ردا. ومن يقف على المنزل الذي كان فيه حبيبته والدار التي سكنها يحس بأن قلبه خرج من صدره تشوقا إلى المنزل وهيا ما بالدار. أنها فطرة فطر الله الناس عليها ولو لا ذلك ما كان أطرب شعر العرب وأحلاه ما قيل في وصف الديار وبكاء الأطلال. فكيف بمن يؤم منزل سيد الرسل محمد صلى الله عليه وسلم ويرى الأماكن التي طالما قرأ عنها في كتب السيرة فعاش فيها بخياله وتمنى لأت تكتحل عينه مرة برؤياها في الحلم فإذا هو يعيش حقا فيها ويقف على الحجرة التي كانت مسكن محمد صلى الله عليه وسلم، يأكل فيها ويشرب وينام ويقوم وفيها عقد الألوية وفيها وضع المناهج ومنه خرج النور ثم مات فيها ودفن في وسطها وأغلقت إلى يوم القيامة فلا يدخلها أحد. هل تطلبون من الإنسان أن ينسي إنسانيته وينكر فطرته؟ ويشد الرحال ليزور قبر أمه وأبيه وصديقه والعالم الذي أكبره والقائد الذي

أعجب به ولا يشد الرحال ليزور قبر محمد صلى الله عليه وسلم أنا سلفي ولكن لست في هذه مع ابن تيمية. ولا أقرر حكما ولا أفتي فتوى ولكن أتبع الفطرة وأصف الواقع. ولست آسفا على شيء أسفي على أنه لم يبق في مكة اليوم أثر لمكة التي كان فيها الرسول إلا الحرام فلا دار الندوة ولا دار الأرقم ولا دار خديجة بل ولا الصفا ولا المروة لم يبق من الجبلين إلا درجات أمام جدار. ولست أقول: قدسوا الأماكن واعبدوا الأشخاص. لا، إنه ليس في الإسلام تقديس لشيء ولا الحجر الأسود الذي نقبله ولا نعبده ولكنها دنيا من الهداية والمكارم والأعجاد أبوابها هذه الآثار ندخل منها إليها فتعطل بذكرياتها ونستمد العون على تجديد أمثالها غنها تاريخ حي مجسم فإذا هدمناها فلما لا نظمس بسطور التاريخ اه بحروفه.

واعلم أن العلماء قبل ظهور محمد بن عبد الوهاب اتفقوا على أن زيارة القبور مستحبة ولا سيما قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإن زيارته من أعظم القربات بل قال العبدري المالكي إن قصد زيارته صلى الله عليه وسلم أفضل من قصد الكعبة ومن بيت المقدس اه. قاله البرماوي. وقال القاضي عياض: أجمعوا على أن موضع قبره صلى الله عليه وسلم أفضل بقاع الأرض، وأن مكة والمدينة أفضل بقاع الأرض بعده اه. وقد وردت أحاديث في فضل زيارته صلى الله عليه وسلم، فمنها: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ وَفَاتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي» رواه ابن عدي والطبراني والدارقطني والبيهقي وضعفه من حديث ابن عمر اه. قاله العراقي. ومنها: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَجَّ وَلَمْ يَزُرْنِي فَقَدْ جَفَانِي» رواه ابن عدي والدارقطني وابن حبان والخطيب من حديث ابن عمر. ومنها: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ جَاءَنِي زَائِرًا لَا

يَهْمُهُ إِلَّا زِيَارَتِي، كَانَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ أَكُونَ لَهُ شَفِيعًا» رواه الطبراني من حديث ابن عمر وصححه ابن السكن. ومنها: ما روي عن أنس رضي الله قال: لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أظلم منها كل شيء ولما دخل المدينة أضاء منها كل شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمَدِينَةُ بِهَا قَبْرِي وَبِهَا بَيْتِي وَتُرْبَتِي وَحَقٌّ عَلَيَّ كُلِّ مُسْلِمٍ زِيَارَتُهَا» أخرجه أبو داود وعنه أيضاً «مَنْ زَارَنِي بِالْمَدِينَةِ مُحْتَسِبًا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيداً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه البيهقي وابن الجوزي في مثير الغرام. وعن أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ جَاءَ مَسْجِدِي هَذَا، لَمْ يَأْتِهِ إِلَّا بِخَيْرٍ يَتَعَلَّمُهُ أَوْ يُعَلِّمُهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ جَاءَ لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَنْظُرُ إِلَى مَتَاعٍ غَيْرِهِ» أخرجه ابن أبي شيبة زابن ماجه والحاكم والبيهقي. وعن ابن عباس: «مَنْ حَجَّ إِلَى مَكَّةَ ثُمَّ قَصَدَنِي فِي مَسْجِدِي كُتِبَ لَهُ حَجَّتَانِ مَبْرُورَتَانِ» أخرجه الديلمي. وعن ابن عمر رفعه: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي» أخرجه الحكيم الترمذي وابن عدي والدارقطني والبيهقي. وقال القاضي عياض في كتابه المسمى بالشفاء في تعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم: وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم سنة من سنن المسلمين مجتمع عليها وفضيلة مرغوب فيها. حدثنا القاضي أبو علي حدثنا أبو الفضل بن خيرون قال حدثنا الحسن بن جعفر قال حدثنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني قال حدثنا القاضي المحاملي قال حدثنا محمد بن عبد الرزاق قال حدثنا موسى بن هلال عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي». وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ

زَارَنِي فِي الْمَدِينَةِ مُحْتَسِبًا كَانَ فِي جَوَارِي وَكُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: «مَنْ زَارَنِي بَعْدَ مَوْتِي فَكَأَنَّمَا زَارَنِي فِي حَيَاتِي» اهـ.

وأما زيارة قبر غيره صلى الله عليه وسلم من سائر القبور فدلّت على استحبابها أحاديث كثيرة، فمنها: حديث بُريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّيِّدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» رواه مسلم. ومنها: حديث علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا فَإِنَّهَا تُذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ غَيْرَ أَنْ لَا تَقُولُوا هَجْرًا» رواه أحمد وأبو يعلى في مسنده وابن أبي الدنيا في كتاب القبور ورواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف فقال: حدثنا يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن ربيعة بن النابغة عن أبيه عن علي قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ»، ثم قال: «إِنِّي نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَرُزُّوْهَا تَذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ». وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ثُمَّ بَدَا لِي أَلَّا فَرُزُّوْهَا فَإِنَّهُ تَرَقَّى الْقَلْبُ وَتَدَمَّعَ الْعَيْنُ وَتَذَكَّرَ الْآخِرَةَ وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا» رواه الحاكم وابن النجار. وعن بن أبي مليكة قال: «أَقْبَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمًا مِنَ الْمَقَابِرِ فَقُلْتُ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَيْنَ أَقْبَلْتُ؟ قَالَتْ: "مِنْ قَبْرِ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ" فَقُلْتُ: أَلَيْسَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهَا؟ قَالَتْ: "نَعَمْ، ثُمَّ أَمَرَ بِزِيَارَتِهَا"» رواه ابن أبي الدنيا في كتاب القبور بسند جيد.

قال الغزالي: ولا ينبغي أن يتمسك بهذا فيؤذن للنساء في الخروج إلى المقابر فإنهن يكثرن الهجر على رءوس المقابر فلا يفي خير زيارتهن بشرها ولا يخلون في الطريق عن تكشف وتبرج وهذه عظام والزياراة سنة فكيف يحتمل ذلك لأجلها اهـ. وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «زر القبور تذكر بها الآخرة واغسل الموتى فإن معالجة جسد خاو موعظةً بليغة وصل على الجنائز لعل ذلك أن يحزنك فإن الحزين في ظل الله» رواه ابن أبي الدنيا والحاكم بإسناد جيد. وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَزُورُ قَبْرَ أَخِيهِ وَيَجْلِسُ عِنْدَهُ إِلَّا اسْتَأْنَسَ بِهِ وَرَدَّ عَلَيْهِ حَتَّى يَقُومَ» رواه ابن أبي الدنيا. وروي نحو ذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَزُورُ قَبْرَ أَخِيهِ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَيَقْعُدُ عِنْدَهُ إِلَّا رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَأَنْسَ بِهِ حَتَّى يَقُومَ مِنْ عِنْدِهِ» رواه أبو الشيخ والديلمي.

(تنبيه): قد يتخيل بعض الأغبياء خيالاً فاسداً في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» فقال إن آخر هذا الحديث ينافي أوله إذ كيف يؤمر بما ينهى عنه، وكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منزّه التعارض. فهذا يدل على أن كلمة "فزوروها" من أكاذيب الرواة.

(الجواب): هذا الذي تخيله المتخيل المذكور ناشئ إما عن فساد خياله أو عن جهله بأساليب اللغة العربية والأحكام الدينية. فإن كان ناشئاً عن فساد خياله الناشئ عن فساد عقله فمعذور. وإن كان ناشئاً عن جهله فينبغي أن يعترف بجهله وأن لا يخوض فيما لا يعلمه كيف وهذا الحديث بهذا اللفظ المذكور في صحيح مسلم الذي هو أحد الصحيحين الذين هما أصح الكتب

بعد كتاب الله تعالى والتجوز بالحذف وغيره شائع في كلام العرب، فقوله صلى الله عليه وسلم: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ» إخبار عما وقع منه من النهي فيما مضى من الزمان، وقوله صلى الله عليه وسلم: «فَزُورُوهَا» فعل أمر، وفعل الأمر دال على طلب الفعل في الزمن الآتي وليست الفاء للسببية حتى يكون الأمر بالزيارة مسببا عن النهي ولكن كما قال القاضي الفاء متعلق بمحذوف أي نهيتمكم عن زيارة القبور مباحاة بتكاثر الأموات فعل الجاهلية وأما الآن فقد جاء الاسلام وهدم قواعد الشرك فزوروها فإنها تورث رقة القلب وتذكر الموت والبلى اه. قال السيد مرتضى الزبيدي: ونعم الدواء هي لمن قسا قلبه ولزمه ذنبه فان انتفع بالأكثر منها فذاك والا اكثر من مشاهدة المحتضرين فليس الخبر كالعيان. وقال أيضا: وكان سبب النهي عن زيارة القبور حدثان العهد بالكفر ثم لما انمحت آثار الجاهلية واستحكم الاسلام وصار اهل يقين وتقوى أذن لهم في الزيارة اه. والله أعلم.

(التَّاسِعُ: تَكْفِيرُ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ وَعَدُّهُ مُشْرِكًا) تمسكا بظاهر حديث «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ» رواه الحاكم. وفي رواية «فَقَدْ أَشْرَكَ». واعلم أن أئمة الحديث والفقهاء من كل المذاهب قد حملوا هذا الحديث على أن المقصود بالكفر أو الشرك فيه كفر النعمة والشرك الخفي، كالشرك الحاصل بالرياء وذلك لا يخرج عن الاسلام وإنما يخبط ثواب العمل فقط كما وقع عليه الاجماع. وفي فتح المعين ما نصه: وحملوه على ما إذا قصد تعظيمه كتعظيم الله تعالى، فإن لم يقصد ذلك أثم عند أكثر العلماء - أي تبعا لنص الشافعي الصريح فيه - كذا قاله بعض شراح المنهاج. والذي في شرح مسلم عن أكثر الاصحاب الكراهة، وهو المعتد، وإن كان الدليل ظاهرا في الاثم. قال بعضهم وهو الذي ينبغي العمل به في غالب الاعصار لقصد غالبهم به إعظام المخلوق

به ومضاهاته لله - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اهـ. وقال ابن حجر في شرح الإرشاد بعد قول الإرشاد اليمين تحقيق غير ثابت باسم خاص لله تعالى: أو صفة من صفاته بخلافه بنحو النبي والكعبة فهو لغو. ويكره تعمده بل من اعتقد فيه من التعظيم ما يعتقد في الله تعالى كفر أما مع عدم التعمد فلا كراهة وحمل عليه خبر أفلح وأبيه إن صدق اهـ. وقال النووي رحمه الله في الأذكار: ويكره الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته، سواء في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، والكعبة، والملائكة، والأمانة، والحياة، والروح، وغير ذلك. ومن أشدّها كراهة: الحلف بالأمانة. روي في "صحيح البخاري ومسلم" عن ابن عمر رضي الله عنهما «إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». وفي رواية في الصحيح: «فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَحْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ أَوْ لِيَسْكُتْ». وَرَوَيْنَا فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِالْأَمَانَةِ تَشْدِيدًا كَثِيرًا، فَمَنْ ذَلِكَ مَا رَوَيْنَا فِي "سنن أبي داود"، بإسناد صحيح عن بُريدة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا». والله أعلم.

(الْعَاشِرُ: تَكْفِيرُ مَنْ نَذَرَ لِغَيْرِ اللَّهِ أَوْ ذَبَحَ عِنْدَ مَرَاقِدِ الْأَنْبِيَاءِ) أي ضرائحهم (و) قبور (الصَّالِحِينَ) أقول: ما مثال النذر لغير الله؟ أهو نحو قول الإنسان نذرت لزيد عشرة دراهم أو قوله إن جاء ولدي الغائب فلزيد كذا أو قول إن زال مرضي فللشيخ الفلاني عليّ أن أذبح شاة. فإن كان هذا مثاله أليس يجوز أن يكون هذا الكلام من المجازات، وحقيقته نذرت لله أن أتصدق على زيد بعشرة دراهم، وإن جاء ولدي الغائب فله كذا صدقة على زيد، وإن زال مرضي فله عليّ أن أذبح شاة صدقة عن الشيخ الفلاني كما يؤول قول

المسلم سري منظرك بسري الله عند رؤيتك. هذا وفي الإعانة على فتح المعين ما نصه: واعلم أنه يكره تعمد ترك البسملة، فلو تركها ولو عمدا حلت ذبيحته، وذلك لأن الله تعالى أباح لنا ذبائح أهل الكتاب بقوله: **{وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم}** وهم لا يذكرون البسملة. وقد أمر صلى الله عليه وسلم فيما شك أن ذابحه سمى أم لا: يأكله. فلو كانت التسمية شرطاً لما حل عند الشك. وأما قوله تعالى: **{ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه}** فالمراد بما لم يذكر اسم الله عليه في الآية أنه ما ذكر عليه اسم غير الله، وهو الصنم مثلاً، بدليل **{وإنه لفسق}** إذ الحالة التي يكون فيها فسقاً هي الإهلال، أي الذبح لغيره تعالى، كما قال تعالى في آية أخرى: **{أو فسقاً أهل لغير الله به}** فوصف الفسق بأنه ما أهل لغير الله به. وقال في تعدد المحرمات: **{حرمتم عليكم الميتة}** إلى أن قال **{وما أهل لغير الله به}**. والحاصل أن قوله تعالى: **{مما لم يذكر اسم الله عليه}** صادق بما إذا ذكر اسم غير الله عليه، وبما إذا لم يذكر شيئاً أصلاً. والأول هو المراد بدليل ما ذكر. وإذا علمت ذلك فما يذبح عند لقاء السلطان، أو عند قبور الصالحين، أو غير ذلك، فإن كان قصد به ذلك السلطان، أو ذلك الصالح كسيدي أحمد البدوي حرم، وصار ميتة، لأنه مما أهل لغير الله. بل إن ذبح بقصد التعظيم والعبادة لمن ذكر كان ذلك كفراً. وإن كان قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى، ثم التصدق بلحمه عن ذلك الصالح مثلاً، فإنه لا يضر. كما يقع من الزائرين فإنهم يقصدون الذبح لله، ويتصدقون به كرامة ومحبة لذلك المزور، دون تعظيمه وعبادته. انتهى. وفي فتح المعين: من ذبح تقرباً لله تعالى لدفع شر الجن عنه لم يحرم، أو بقصدهم حرم. اهـ. قوله: تقرباً لله تعالى أي بقصد التقرب والعبادة لله تعالى وحده. وقوله:



لدفع شر الجن عنه علة الذبح، أي الذبح تقرباً لأجل أن الله سبحانه وتعالى يكفي الذابح شر الجن عنه. وقوله: لم يحرم أي ذبحه، وصارت ذبيحته مذكاة، لأن ذبحه لله لا لغيره، (قوله: أو بقصدهم: حرم) أي أو ذبح بقصد الجن لا تقرباً إلى الله، حرم ذبحه، وصارت ذبيحته ميتة. بل إن قصد التقرب والعبادة للجن كفر اه إعانة.

وَسَاعَدَ مُحَمَّدًا هَذَا عَلَى إِظْهَارِ عَقِيدَتِهِ الزَّائِعَةِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعُودٍ أَمِيرُ الدُّرْعِيَّةِ) بلاد مسيلمة الكذاب مجبراً أهلها على متابعة ابن عبد الوهاب هذا فتابعوه وما زال ينخدع له في هذا الأمر حيّ بعد حيّ من أحياء العرب حتى عمت فتنته وكبرت شهرته واستفحل أمره فخافته البادية وكان يقول للناس ما أدعوكم إلا إلى التوحيد وترك الشرك بالله تعالى في عبادته وكانوا يمشون خلفه حيثما مشى حتى اتسع له الملك (وَالْيَه) أي محمد بن سعود (نُسِبَ الْمُلُوكُ السُّعُودِيُّونَ بَعْدَهُ، وَهُمْ الَّذِينَ مَلَكَوا الْحِجَازَ الْيَوْمَ، وَهُمْ عَلَى مَذْهَبِهِ) أي مذهب محمد بن عبد الوهاب (ثُمَّ لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَظْهَرُ رِجَالٌ يَنْصُرُونَ مَذْهَبَهُ وَيَدْعُونَ النَّاسَ إِلَيْهِ وَيَزِيدُونَ عَلَيْهِ أُمُورًا هِيَ مُخَالَفَةٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ حَتَّى اسْتَطَارَتْ شَرَّةٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ إِلَى بِلَادِ إِنْدُونِيسِيَا) وكان ابتداء تلك الإستطارة أول القرن العشرين الميلادي فرحّب بها المستعمرون فإنهم طالما تمنوا وقوع تفرق بين المسلمين بإندونيسيا المستعمرة ليكون ذلك سبباً لضغفهم ومسهلاً لتنصيرهم. واستمع إلى المستشرق الهولندي سنوك هورغرونجه يقول في إحدى محاضراته سنة ١٩١١ م عن مسلمي جاوه وقد كان إذ ذاك مستشاراً لوزارة الإستعمار الهولندية في الشؤون الإسلامية والعربية إن الخلافة ليست عبارة عن بابوية لا شأن لها للسياسة بل هي سياسية

من أراد الاعتصام بها من المسلمين لم تمكنه طاعة حكومة مسيحية وأنه لما يوسف كون مسلمى تلك الجزائر مقلدين فى ديانتهم وعاداتهم مسلمى مصر وحضرموت وجزيرة العرب عاكفين على مطالعة التأليف فى البلاد العربية وأنه إلى اليوم لم يوجد عاطفة جاوية قومية تناهض هذه النزعة الدينية العربية اهـ. ولم يزل الحاقدون على الاسلام وأهله يطلبون حيلة ويسلكون كل سبيل لمضادة التقدم الاسلامي حتى أسست منظمة وطنية فى اليوم العشرين من شهرى سنة ١٩٠٨ م. ولمقابلة هذه المنظمة أسس المسلمون منظمة إسلامية سموها "شركة الاسلام"، وذلك بشهر ديسمبر سنة ١٩١١ م. وقيل كانت هذه المنظمة أسست سنة ١٩٠٨ م لكن كانت إذ ذاك فى الصورة الظاهرة منظمة تجارية. ثم أسس هؤلاء التابعون للمذهب الوهابي منظمة سموها "محمدية" وذلك باليوم الثامن عشر من شهر ديسمبر ١٩١٢ م. وليتهم أسسوا منظمتهم على المذهب الوهابي الخالص لكنهم أسسوها على هذا المذهب فى ترك التقليد للمذاهب الأربعة ورفض أقوال علمائها. وأما فى غيرهما فليسوا تابعين له بل على مذاهب الذين سماهم السيد محمد رشيد رضا ملاحدة من مصريين وأتراك كمصطفى كمال وعلى عبد الرزاق وغيرهما. وذلك أنهم لما منعوا الناس من تقليد أحد المجتهدين أمروا الناس مطلقا أى سواء كان عالما أو جاهلا أن يأخذوا الأحكام الدينية من القرآن والأحاديث النبوية، فترى كثيرا منهم يفسرون القرآن والأحاديث وهم لا يعرفون شيئا من اللغة العربية. لا بل ترى كثيرا منهم يجدون بعض تراجم القرآن والأحاديث فى بعض الكتب المؤلفة بغير العربية فيدعون أنه من عند أنفسهم، وما أخذوا وما فسروا إلا بما يوافق نفوسهم وأهوائهم فضلوا وأضلوا (وَلَا يَزَالُ أَهْلُهُ) أى أهل هذا المذهب

(يُخَاصُّونَ الْعُلَمَاءَ الْكَرَامَ، وَيَسْتَمِيلُونَ الطَّعَامَ) ورعاع الناس إليهم وينفثون إليهم أن هؤلاء الذين سماهم الناس علماء جاهلون ضالون عن الدين الحق مضلون عنه غيرهم وأنهم هم الذين وفقهم الله تعالى لمعرفة الحق وإنقاذ الناس من ورطة الجهل والضلال (وَيُغْرُونَ) بضم الباء وسكون العين مضارع أغرى أي يولعون (السُّفَهَاءَ) بمجادلة من ليس من أهل مذهبهم (وَيَسُبُّونَ السَّلَفَ وَالْعُلَمَاءَ) بأنهم يفترون على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لأنهم يفتنون الناس بغير القرآن والحديث (وَلَا يَزَالُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ فِي الثُّرَى وَالْبِلَادِ حَتَّى يَعْمَ الضَّرَرُ وَالْفَسَادُ. وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ. وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ. وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْهِدَايَةِ. تَمَّتِ الرِّسَالَةُ بِعَوْنِ الْمُنفَرِدِ بِالْجَلَالَةِ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ الْمُبَارَكِ حَادِي عَشَرَ جُمَادَى الثَّانِيَةِ سَنَةِ ١٣٨١ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ. عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ. غَفَرَ اللَّهُ لِمُؤَلِّفِهَا وَلِوَالِدَيْهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ) وتم الشرح بعون الله تعالى وتوفيقه في يوم الأحد، وهو اليوم الثامن والعشرون من شهر محرم الحرام سنة ألف وثلاثمائة وخمس وتسعين من هجرة خاتم الأنبياء والمرسلين. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.